

الاحكام النهائية الن ياديت

للفقيه العالم العلامة المدرس المحقق
القاضي سيدى محمد بوعشرين



(الطبعة الاولى)

1348 هـ

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

طبع بالمطبعة الجديدة بطالعة فاس

الاحكام النهائية الن يانية

للفقيه العالم العلامة المدرس المحقق
القاضي سيدى محمد بو عشرين



(الطبعة الاولى)

سنة 1348

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

﴿ طبع بالمطبعة الجديدة بطالبة فاس عدد ١١ ﴾

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم ﴾

الحكم الاول

الحمد لله بعد ما ادعى محمد بن الحسن الزيدى الوطارى العالى المذكور بالمقال صدره على عمه عبدالسلام بن محمد وابن عمه بن القائد اسماً بن عبد الله بأنه كان وكيلاً عنهما في قضية بلد وتمت القضية بالحكم لهما بوجه شرعى وطلب منهما أن يمكناه من أجره عمله وأجاباه عن الوكالة بالاقرار لأنهما لم يتفقاه على شئ وُسِّلَ الفقيه وهو ﴿محمد بن عشرين﴾ أعمال الواجب في قضيتهم بما تقتضيه القواعد الشرعية فاقضى نظره ان حكم على المدعى عليهما بان يمكناه من أجره امثاله لقاعدة أن كل من أوصل لغيره نفعاً ناله أجره مثله نص عليها في الميعار وغيره وفي المدونة في اكرية الدور ولوسكن اجنبى طائفة من دارك وقد علمت به ولم يخرج له كراء ماسكن ابو الحسن الاحتمال تركه على وجه الارفاق وكونه على وجه الاجارة فلما احتل الوجهان كان الاصل ان الاملاك على ملك مالكا اه وفي نوازل ابن الحاج اذا خرج احد الشريكين في دين لاقتضائه دون اذن صاحبه فاقتضاه او بعضه وطلب الاجرة من صاحبه وجبت له بعد حلفه انه ما خرج لذلك متطوعاً اه وقال في آخر كتاب الرهون من الدخيرة اذا انهدمت دار فتقوم عايتها فلك الاجرة ان كان مثلك يعمل ذلك بأجرة بعد ان تحلف ما تبرعت اه والقاعدة المذهبية في ايصال النفع للغير ذكرها ابن الحاجب في اواخر الاجارة وكذا ابن عرفة وذكرها القرافي في الرهون وفي اللقطة له من الخطاب رقه يجبر الشخص على الاتناع

فتلزمه أجرة النافع ففي ابن سلمون وفي مسائل ابن الحاج إذا اتفق الجيران على رجل يحرس جناتهم أو كرومهم أو حوائطهم فأبى بعضهم من ذلك فإنه يجبر معهم قال وكذلك اتفق ابن عتاب في الدور ينفق الجيران على إصلاحها ويأبى بعضهم اه أنظره ولا بد على ان نازلتنا أخرى بالزوم لان الموكل عقد الوكالة على نفسه اختياراً وعدم بيان الاجرة لا يضر كما يدل على ذلك مسألة الخياط التي في رسم سلعة سماها من سماع ابن القاسم من الجعل والاجارة ونصها وسئل عن الخياط الذي يبنى وبينه الخلطة ولا يكاد يخالفني استخيطه الثوب فاذا فرغ منه وجاء به أراضيه على شيء ادفعه اليه قال لا بأس بذلك اه حكماً تاماً انفعده وأمضاه والزم العمل بمقتضاه بعد الاغذار للمدعى عليهما بأبى لكما مقال فقال لا الاما قالا ه حسبما بشهادتهما شهيديه عليه ويشهدان به شهد على من يجب دامت كرامته بما فيه عنه وعلى من عداه بجميع ما فيه عنهم وهم بآئمه وعرفهم وفي كذا

الحكم الثاني

الحمد لله بعد ما ادعى المعطى بن العربي الاوراوى نائباً عن بوغزه بن السماحي الزيادي على العربي بن الحسن بما هو مذكور في المقال صدره ولم يحضر المدعى عليه للجواب وكتبت له بطاقة استدعائية بتاريخ كذا عدد كذا ليحضر للجواب عن المقال في كذا ومضى الاجل المضروب ولم يحضر وأعيدت له بطاقة أخرى بتاريخ كذا ليحضر للجواب أيضاً بتاريخ كذا ومضى الاجل المضروب ولم يحضر وأعيدت له بطاقة أخرى ثالثة ليحضر للجواب بتاريخ كذا وزيد له في هذه الثالثة أنه لو لم يحضر في الاجل الثالث المضروب له لوقع الحكم عليه في غيبته كما ذالك كله بالمرافعات صدره حضر النائب المذكور ولم يحضر الموأجل له للجواب وسئل التقييه وهو (محمد بن) في أعمال الواجب في النازلة بما تقتضيه القواعد الشرعية والقوانين المرعية فاقضي نظره

ان حكم باحضار ما يبدى النائب المذكور من الحجج التى تشهد لدعواه فاحضر الوكالة وتاملها من يجب فألفاها خالية من فصل الصالح والتفويض كما أحضر رسم الصلح فتامله من يجب أيضاً فألفاه متضمناً للمقاررة على أن سبعة أثمان النصف من البلاد المتنازع فيها لمنوب المدعى بوعزة المذكور وثمناً لأمه والنصف الآخر لعمه وسلم وكيل الدعوى الأولى فى الثمن الذى للام وفى النصف الذى للعم واسقط الشفعة فى ذلك كما أن المدعى عليه سلم للشوب غنمه سبعة أثمان من النصف لكونه كان صغيراً وقت البيع وبعد أن تأمل من يجب فى ذلك اقتضى نظره ان حكم بنقض الصلح الواقع بين الوكيل وبين المدعى دليه حيث لم تكن الوكالة مفوضة ولم تتضمن فصل الصلح ولا ينبرم الصلح من الوكيل الا بذلك فبقى الشفعة ثابتة لا تسقط الا بموجب الاسقاط لثبوت الشركة فى البلد المتنازع فيها بتسليم المدعى عليه نفسه للمدعى سبعة أثمان النصف فقد قال فضل ومن وكل وكالة مفوضة فيجوز صلحه اذا كان نظراً واما من وكل على تقاضى دين أو خصومة أو أمر معين وفوض اليه النظر فلا يجوز صلحه وان كان نظراً حتى ينص له على ذلك قال وقاله جميع أصحابنا واقتصر عليه فى المتبطلية والفشتالية وابن رحال وظاهرهم أنه المعتمد دون ما تقدم عن السماع فتامله وهو ظاهر قول اللامية

وكل وكيل قائم من صلحه سوى * وكيل بتفويض يصادف منها

فراذه بوكيل التفويض الوكيل المفوض اليه فى جميع الامور لانه اذا أطلق اتما ينصرف اليه لا الوكيل المخصوص المتقدم فى السماع كما قرره به بعض شراحها وبالجملة فما لفضل وصاحب اللامية هو الذى تقدم عن ابن عتاب أن به العمل وما وفق به ابن رشد بين كلام اللامية يظهر من المتبطل وغيره أنه مقابل فتامله اه من التسولى ويبدى المدعى حجة على أن منوبة كان ملياً وقت عقدة البيع حكماً غيبياً يبق مع المحكوم عليه على حجته اذا ظهر لقول المتحف

وغير مستوف فلما اذا استبر * لم ينقطع عن حجة اذا ظهر

أنفذه وأمضاه شهد على اشهاديه بما فيه عنه وهو بحيث يجب له ذلك من حيث
ذكر وفي كذا

الحكم الثالث

الحمد لله بعد ما ادعى السيد محمد بن الشاذلي الشرقاوي أصلاً الزيادي قراراً بحسب
النيابة عن السيدة صفية بنت السيد محمد بن طاهر الزيادي القديري وأختها السيدة
زهراء على المعطي بن العربي الاوراوي النائب عن السيد محمد بن طاهر بن الغازي
النسب وشقيقته السيدة فاطمة بأن منوبى المدعى عليه تقاعداً لموكلتيه على ربع في الارض
المسماة بالحرشه وفي الارض المسماة بمسوسة بمزارع القدامرة المحدودتين بالمقال صدره
انجرلها بالارث من والدهما وحكم الشرع على المدعى باحضار بينة موت والدهما المذكور
وحصر ورثته وأجله ثمانية ايام ثم حضر وزاد في مقاله أن منوبى المدعى عليه كانا تصالحا
معه في الربع المذكور بمائة ريال مفردة وأربعين ريالاً ثم انكراه في الصلح المذكور ثم
أدلى بينة الموت وحصر الورثة وسردت على المدعى عليه وسلمها وطلب منه بيان
وقت التقاعد وحكم عليه الشرع به وحضر ولم يبين وأجله الشرع ثلاثة ايام ليدين كما
حكم عليه باعطاء نسخة من واكلته للمدعى عليه ثم حضر وأعطى نسخة الوكالة وادعى
أن التقاعد المدعى به كان قبل تاريخ الدعوى بست سنين وحينئذ حكم الشرع على
المدعى عليه بالجواب عن المقال فأجاب بالحوز والمالك فكلف الشرع المدعى بالحجة
وأجله خمسة عشر يوماً ثم حضر ولم يأت بشيء وطلب الزيادة في الاجل فزيد ثمانية
ايام فحضر مدلياً بينة لفيقية فوجدت غير تامة واعذرله من يجب للاتيان بنيرها وأجله
ثمانية ايام ثم حضر مولىً بينة أخرى فسردت على المدعى عليه فادعى أن له ما يعارضها
فأجله الشرع للاتيان به خمسة عشر يوماً ثم حضر مدلياً بينة شاهدة بكون ورثة محمد
ابن طاهر كانوا مالكين لجميع البلادين المذكورين ثم خرجتا من أيديهم بالبيع ثم خرجتا

من يد المشتري منهم بالبيع الى يد والد المدعى عليهما وانه تصرف في جميعهما مع توفر شروط الملك نحو العشر سنين ثم خلفهما لورثته وبقيتا في أيديهم نحو الاثني عشر سنة الى أن نازعت المدعيتان في الربع المذكور وبعد سردها على المدعى طلب نسخة بقصد البحث فأجله الشرع لذلك شهراً ثم حضر مدلياً بفتوى تتضمن البحث في البيئة المذكورة بكون شهودها لم يذكروا ثمن البيع وبكونها مستبعدة من حيث العدول عن اشهاد العدول الى اشهاد اللقيف ثم طلب المدعى عليه نسخة بقصد البحث فأجله الشرع لذلك شهراً فخضر مدلياً بفتويين معارضتين لفتوى المدعى فسر دتا على المدعى فطلب منهما نسخة بقصد البحث فأجلهما الشرع لذلك شهراً ثم حضرا معا بمجلس الشرع الاسمي وادلى المدعى بفتوى على نمط فتواه الاولى فسر دت على المدعى عليه فاعترف أنه لم يبق له ما يدلى به الا ما ادلى به أولاً فأعذر من يجب للمدعى باقية لك حجة فأشهد شهيديه أنه لا حجة له الا ما قاله وما ادلى به وطلباً ممن يجب اصدار حكمه النهائي في النازلة بما يقتضيه نظره حسبما هو مبسوط بالمرافعات أعلاه وحوله فتأمل الفقيه وهو (محمد بوعشرين) في النازلة المذكورة بما تقتضيه النصوص الشرعية والقواعد الفقهية فاقضى نظره ان حكم ببقاء الربع المتنازع فيه بيد حائزيه لما بأيديهما من البيئة على انتقاله عن ملك ورثة السيد محمد بن ظاهر ثم عن ملك المشتريين منهم الى موروث المدعى عليهما وبقائه في يده ويد ورثته هذه المدة الطويلة ولا شك ان الناقلة مقدمة على المستصحبة (خ) ونقل على مستصحبة واما البحثان المضمنان بالفتويين اللتين ادلى بهما المدعى فهما ساقطان عن درجة الاعتبار لان قول المفتي في الفتوى الاولى وانما كانت شهادتهم المشار اليها لا تكفي الى قوله لان الثمن والمثمن من جملة اركانه كلام ساقط لان قوله أولهما انهم لم يذكروا ثمناً لا في البيع الاول ولا في الثاني مقتضاه أن هذه شهادة بانعقاد البيع وليس كذلك بل هي شهادة بالملك المستند للبيع السابق وقوله والشهادة بالبيع دون ذكر ثمن ناقصة فيه نظر لانها انما تكون ناقصة لو كانت شهادة بانعقاد البيع

وقد علمت انها شهادة بالملك وأما البيع فقد وقع سابقا باركانه في تاريخه وقوله اذ لا يتم بيع بغير ثمن ان كان مراده بغير وجود ثمن كما يدل على ذلك تعليله بقوله لان الثمن والمثمن من جملة اركان الخ تقول بموجبه لو كانت هذه الشهادة شهادة بانعقاد البيع فيتأتى لنا حينئذ ان تقول لا بد من وجود الثمن وقد علمت ان الشهادة المشار لها ليست شهادة بانعقاد البيع بل هي شهادة بالملك المستند للبيع السابق كما تقدم وان كان مراده بذلك لا يتم بدون ذكر ثمن أى بغير شهادة به كما يدل على ذلك قوله والشهادة بالبيع دون ذكر ثمن الخ فلا يلايم قوله لان الثمن والمثمن من جملة اركان هذا التعليل يقتضى ان البيع لا يتم بغير وجود ثمن وقد علمت ان هذه الشهادة ليست شهادة بانعقاد البيع حتى يتوقف اعتبارها على الشهادة بالثمن على الراجح فهي خارجة من الخلاف كما علمت وتعلم وهذا الوجه الثانى هو الذى ينصب عليه ترجيحه وسيأتى لك تحقيقه وقوله قال ابن سلمون وفي كتاب الاستثناء اذا شهد الخ صريحه فيما اذا شهد الشهود بانعقاد البيع لا بالملك المستند للبيع وقد علمت أن حجة نازلتنا شاهدة بالملك لا بانعقاد البيع فأى غرض لنا بذكر الثمن يريد أن الشهود ينووا في شهادتهم بالملك وجهه مستندين الى المجاورة والمخالطة والاطلاع على الاحوال فامعنى تكليفهم بذكر الثمن فلا شاهد في كلام ابن سلمون ويدل لما قلناه حمل الرهونى لكلام ابن سلمون على نسيان الثمن فهذا الحمل يدل على ان الشهادة وقعت بانعقاد البيع المتوقف على جميع اركانها التى من جملة الثمن فحيث كان المقصود الشهادة بالبيع الذى من جملة اركان الثمن وقد وقع نسيان الشهود له كان لعدم اعتبار الشهادة وجهه واما حيث كان المقصود الشهادة بالملك المستند للبيع الذى تحقق باركانه في التاريخ السابق على تاريخ هذه الشهادة فلم يتعلق للمنازعين ولا للشهود غرض بذكر الثمن فلامعنى لا بطلان الملك ونزعه من يد مالكيه بعدم ذكر الثمن الذى تحقق بتحقيق البيع السابق على هذه الشهادة وقوله وقد رجح العلامة الرهونى بطلان الشهادة الناقصة الخ هو كذلك وقد علمت أن شهادة نازلتنا تامة لا يقول أحد

ببطلانها حيث أن النقصان الذي من أجله وقع ترجيح الرهون للبطلان شهادة نازلتنا
بمعزل عنه وذلك ظاهر لا يحتاج الى تدبر والنزاع في نازلتنا ليس في وجود البيع وعدمه
بل النزاع في الملك كما يعلم ذلك من المقال والجواب فان المدعى عليهما أجابا بالحوز والملك
ولم يجيبا بالبيع ولذلك كلف المدعى بالينة التي تشهد له بالملك فعارضها المدعى عليه بينة
تشهد بالحوز والملك لا البيع ولو كان المقصود عند المدعى عليهما البيع لا جوابا به وكفا حينئذ
بينه البيع وعندئذ يصح لنا أن نقول شهد الشهود بالبيع ولم يسموا الثمن وعلى فرض أن
النزاع بينهما في ذلك وشهد الشهود بانعقاد البيع ولم يسموا الثمن فالذي رجحه العلامة التسولي
من الخلاف هو القول بصحة الشهادة قائلا لاقتصار غير واحد من الفحول عليه ولم يذكروا
له مقابلا وبنا وثائقهم عليه لانه قول الامام ومقابله انفراد صاحب الاستغناء باستحسانه
والتجبي بالفتوى به فيما وقفت عليه فتعير بعضهم بالمشهور في عهده والله أعلم وبالجملة
فما هي البيع من عاقد ومعقود عليه وصيغة موجودة ثابتة وانتفاء الجهل في قدر الثمن شرط
خارج عن الماهية فيجربى حكمه على اختلافها فيه على حياله اه ثم ان قول التسولي وبالجملة
مقتضاه أن هذه المسئلة خارجة عن موضوع الخلاف في الشهادة بشئ من غير تحقيق
لعدده وهو يخالف ما صدر به ويدل لقوله وبالجملة قول (خ) وعدم جهل بمشون أو ثمن
اذ الشرط في تحقيق ماهية البيع وجود الثمن ومعرفة المتعاقدين له لا معرفة الشهود له
وفي جواب لابن أبي القاسم السجلماسي عن سوان في قول الزقاق شهادة معروف
لمعروف الخ ما يدل على أن هذه المسئلة خارجة عن الخلاف فقال وأما معرفة الشاهد
قدر المشهود به فاختلف فيها هل هي شرط في صحة الشهادة أم لا على أقوال ذكرناها
في التحفة قولين ونقل ابن فرحون فيها في الباب الثالث والرابعين في القضاء بالشهادة
المجهولة ستة أقوال وقد ذكر في الباب المذكور مسائل مختلفة احكامها بحسب اختلاف
تلك الاقوال ففعلينا ان شئت وعلى كل حال سقوط معرفة القدر في مثل رسم
البيع لا تبطل صحة الشهادة وجواب الفقيه الذي رأيت صحيح فقوله الاصل هنا المعرفة

يدل له قول ابن فرحون في تبصرته المتبايعان محمولان على المعرفة حتى يثبت الجهل
 اه ولاجل انها الاصل كان القول لمدعيها وعلى مدعى الجهل اليقظة وقوله والشرط هو
 معرفة الغرض الخ هو كذلك ومراده معرفة المتبايعين مثلاً أى ولا علينا في الشاهدين
 اذا لم يعلموا فلا يؤثر جهلها فساداً في عقدة البيع ففي المعيار ودرر المازوني أن الشيخ
 أبا الفضل العقباني سئل عن رجل فاستظهر صهره برسم تضمن أن الهالك نفذ له البيع
 في بعض جناته ولم يسم الثمن ولا عين شهود الرسم قبض الثمن ولا علموا قبضه بل قدره
 هل يكون البيع فاسداً لذلك فأجاب البيع ماض محمول على الاستقامة والجهل عند
 المعرف لهم بالثمن أى الشهود لا أثر له وإنما يؤثر الفساد جهل المتبايعين اه الغرض
 ويؤيده قول ابن فتوح مانصه وان سكت في الوثيقة عن تسمية الحصاة أغناك عن ذلك
 قولك بعد معرفتهما بقدر متبايعاه ومبلغه اه وقول ابن رشد في البيان وما شهد عليه
 الشاهد من العقود بالمبايعات والقرارات فليس على الشاهد أن يقرأها ولأن يحفظ
 ما فيها وحسبه أن يتصفح منها عقد الاشهاد فيجوز له أن يؤدي شهادته على ما أشهد
 عليه وان لم يعرف ما في الكتاب ولا عرف المال اذا عرف أعيان المشهودين له على
 أنفسهم اه ونقله ابن غازي في تكميل التقييد ونقل مثله عن الباجي وفي آخره ما نصه
 واذا ثبت أنه لا تلازمه قراءته ولا معرفة ما فيه فلان لا يلزمه ذلك حين الاداء أولى اه
 ومما يدل عن أن جهل الشهود قدر المشهود به ليس دائماً ترد به الشهادة ما نقل ابن
 ناجي في كتاب الغصب من شرح المدونة قال اللخمي في كتاب الايمان والطلاق وان
 أقرب ثوب أو عبد ولم تعينه اليقظة ولا صفتته لم تبطل الشهادة لأن ابهام المشهود به هنا من
 قبل المقر ليس من قبل الشهود اه اه فقوله وعلى كل حال الخ يقتضي أن هذه المسئلة
 خارجة عن الاقول الستة في جهل الشاهد قدر المشهود به وقوله عن ابن فرحون
 المتبايعان محمولان الخ اذا كان البيع محمولا على الصحة فيما اذا تنازع المتبايعان في
 الجهل والمعرفة مع عدم ثبوت الجهل فماذا عسى يؤثر جهل الشهود بالثمن وقوله عن

الشيخ أبي الفضل العقباني فاستظهر صهره برسم الى قوله ولم يسم الثمن ولا عين الخ
مقتضيان أن عدم تسميته في ذلك الرسم الذي ثبت به البيع نفسه وحجة نازلتنا ليس
فيها عدم ذكر الثمن فيما انعقد به البيع نفسه بل عدم ذكر الثمن في الشهادة بالملك المستند
للبيع السابق على تاريخ الشهادة فلا يقول بطلانها الا جاهل أو متجاهل وقوله وقول ابن
رشد في البيان وما أشهد عليه الشاهد من العقود الى قوله فلان لا يلزمه ذلك حين
الاداء الخ يفهم منه أنه على فرض أن هؤلاء الشهود بهم انعقد البيع وقت انعقاده
مستوفياً لأركانها لا يلزمهم حين أداء شهادتهم الآن أن يؤدوها على نحو ما تحملوها حرفاً
حرفاً وركناً ركناً بل يكفي أدائهم بأنهم شهدوا بالبيع وتحققوه وثبت عندهم فأين
قول من قال أن شهادة نازلتنا لا بد فيها من ذكر الثمن فهاذا الا محل تاييس وتأمل هذا
الذي قاله ابن رشد هنا مع ما نقله عنه الماتني في مقدماته ويبيانه من الاجماع على بطلان الشهادة
مع أن ذلك اذا تأملته تجده في واد ونازلتنا في واد آخر وبهذا كله تسقط فتواه الثانية
وتهويله فيها فإلا طائل تحتها الا ان تليس والتشويش على الحكم وتلقين الخصوم المنهى
عنه شرعاً والامر لله وأيضاً كيف تنزع البلد من يد الخائرها والمتصرف فيها بأنواع
التصرفات مدة من نحو اثنين وعشرين سنة حسبما في الحجة وست سنين باقرار
المدعين فعدم ذكر الشهود للثمن هو في شهادتهم بالملك والتصرف الذي تقدم
عليها البيع بنحو خمس وعشرين سنة فقد سئل العقباني عن رجل باع أصلاً ولم يسم
الثمن ولا عين الشهود قبضه ولا علموا قدره فما يكون البيع المذكور فاسداً الاجل عدم
تسمية الثمن وكونه مات بقرب ولم يوجد الثمن في تركته على ما أشار اليه ابن هشام في
توضيحه أو يصح البيع المذكور فأجاب الحمد لله البيع في القضية ماض ومحسول، على
الاستقامة والجهل عند المعترف عندهم بالثمن لا أثر له وإنما يؤثر الفساد جهل المتبايعين
وكذلك عدم معاينة الشهود قبض الثمن لا يؤثر فساداً اهـ هذا كله لوقام البائع بذلك
بمورادطاء الشراء واما حيث سلم النصف من الرحا ونزل فيه المشتري من غير معارض

مدة مديدة ففي هذا لا يقول بفساد البيع بعدم ذكر الثمن من له تاصيل في نوازل الفقه مع أن الشهود المذكورين لم يتعلق غرضهم بحسب ما طلب منهم المشتري بذكر الثمن لعدم الاختلاف فيه وإنما الغرض في أصل الملك وبأى وجه دخل الحائز لا غير والحوز إذا استند إلى البيع عامل كما في الخطاب والفشتالي وغيرهما من شراح المختصر عن ابن رشد الخ فهذا صريح فيما قلنا وعلى فرض أن المدعى أقام بينة بأن ذلك الملك انتقل من ملك المدعى لملك المدعى عليه انتقالاً صحيحاً بحيث لم يبق للمدعى فيه شائبة ملك أصلاً وعلموا ذلك بالمجاورة والمخالطة والاطلاع على الأحوال تقدمت بينة المدعى عليه على بينة المدعى بأجرائها على قاعدة النقل والاستصحاب وقد قال (خ) وينقل على مستصحبه ومن قال إن الشهادة الناقلة لا بد فيها من بيان وجه النقل فإليه البيان وقول المفتي في البحث الثاني ثانيهما أن شهادة الليف إلى قوله ريبة كلام ساقط أما أولاً فلأنك قد علمت أن شهادة نازلتنا ليست شهادة بانعقاد البيع حتى يلزم ما ذكره بل المقصود بها الشهادة بالملك المستند للبيع السابق على تاريخ الشهادة المذكورة مع الاستناد إلى المجاورة والمخالطة والاطلاع على الأحوال لا الأشهاد كما ترى ذلك وأمثالاً فمن أين نعلم وجود العدول والقاضي في ذلك التاريخ الذي انعقد فيه البيع وعلى فرض وجودهم وقتئذ اعتباراً بالاستصحاب فهم بمنزلة عدم عند أهل البوادي إذا لمعتبر عندهم الاعتبار الحقيقي هو الجماعة كما تدل على ذلك حالتهم اليوم فإن كثيراً من أهل البادية يكتفون بحضور الجماعة عن أشهاد العدول كما يعلم ذلك من خالطهم وفي كلام العلماء ما يدل على قبول شهادة غير العدول المنصوبين للشهادة إذا اقضى ذلك مكان أوزان ففي الدر الثبير مانصه قال القاضي مندر بن سعيد لأهل كل بلد قوم قد تراضى عليهم عامتهم بهم تعتد أنكحتهم ويوعهم وقد قدموهم في مساجدهم وجمعهم وأعيادهم فالواجب على من استقضى في موضع أن يقبل شهادة أمثالهم وأصحاب صلواتهم وفقهائهم والاضاعت حقوق ضعيفهم وقويهم وبطلت أحكامهم قال وإن استراب في بعضهم يسأل

عنه في الظاهر والباطن فمن لم يثبت عنده أنه ظهر في كبيرة فهو على العدالة حتى يثبت غير ذلك قال وهذا الحكم عندي في العدول يعني أنه يسالك بهم مآقله القاضي منذر اه اذا علمت هذا تعلم أن الواجب في النازلة قبول شهادة اللقيف وان كانت في بيع الاصل لان جريان القوانين الشرعية في البادية ضعيف جداً كما يعلم ذلك من خالطها ومارسها وقد ذكر الفقهاء أن الاحكام تختلف باختلاف الزمان والمكان قال القرافي ونص ابن أبي زيد في النوادر على أنا اذا لم نجد في جهة الا غير العدول أقننا أصلهم وأقلهم فجوراً للشهادة عليهم ويلزم مثل هذا في القضاة وغيرهم لئلا تضع المصالح وما أظن أنه يخالفه أحد في هذا فان التكليف مشروط بالامكان واذا جاز نصب الشهود فسقة لاجل عموم الفساد جاز التوسع في الاحكام السياسية لاجل كثرة فساد الزمان وأهله قال القرافي ولا شك أن قضاة زماننا وولاتهم وامناءهم لو كانوا في العصر الاول ماولوا ولا عرج عليهم وولاية هؤلاء في مثل هذا العصر فسوق فان خيار زماننا هم أراذل ذلك الزمان وولاية الاراذل فسوق فقد حسن ما كان قبيحاً واتسع ما كان ضيقاً واختلنت الاحكام باختلاف الزمان اه وقال بعض علماء موس لونها في رسوم بلدنا بعين الصحة والاعتبار الشرعي ما وجدنا فيها رسماً صحيحاً واضاعت بذلك أموال فيجب مراعات القرائن والاحوال اه فانظر ذلك وتأمله تجد ما يجب التمشي عليه في نازلتنا واننا لو سلمنا وجود العدول في ذلك الزمان الذي انعقد فيه البيع فهم كالعدم أو بمنزلة غيرهم من أهل القبيلة وان غالب أهل البادية لا زال على عده القديم من العدول في معاملاتهم عن اشهاد العدول الى احضار الجماعة والامتناد اليها والاعتماد عليها وحتى ان من أراد منهم اجراء معاملته على مقتضى القوانين الشرعية والضوابط المرعية فبعد ذلك ومنهم من لا يعتبر القانون الشرعي بالكلية ويترك الامر على ما هو عليه وعرفهم بذلك ثابت وقول المفتي قال سيدي العربي الفاسي الى قوله ريبة ظاهرة كلام سيدي العربي الفاسي شاهد لثبوت البيع في نازلتنا لا لردده لان قبول اللقيف عنده مداره على

أميرين اما اشهادهم في بلد لا عدول فيه أو أدائهم لما اتفق عليهم به ولا شك أن كلا من
الأميرين ممكن في زمان انعقاد البيع والامر الثاني غالب وقوعه في هذا الزمان فاحرى
في ذلك الزمان فالاصل هو حمل شهادة نازلتنا عليه وقد ذكر الشهود أن مستند علمهم
لمجاورة والمخالطة والاطلاع على الاحوال لا الاشهاد واذ اجازت شهادة اللفيف فيما
اتفق عليهم به في الجواضر فاحرى في البوادى وقول المفتي فانظر قوله فان اشهاد
اللفيف الى قوله فانه نص في رد شهادتهم هنا نظرناه فوجدناه راد عليه لان الشهادة
في نازلتنا ليست من باب الاشهاد اذ لم يذكر الشهود في مستند علمهم أنهم أشهدوا على
البيع بل ذكروا أن مستندهم المجاورة والمخالطة الخ وانما هو من باب ما اتفق عليهم به على
انه لا مانع من احضارهم وقبول شهادتهم في ذلك التاريخ خصوصاً وكثيراً ما يقع في
هذا التاريخ وقوله ومن البعيد حضور ذلك العدد من اللفيف الى قوله وأقيمت البينة
بست أواقى هذا الكلام لا يصدر من جاهل غبي فضلاً عن عاقل ذكي فليت شعري
هل هذا اللفيف صرح له بأنه حضر في البيع الاول وحضر في البيع الثاني وأنه قد ثبت
البيعتان معاً على يديه بإشهاده مع أن اللفيف في نازلتنا لم يشهد بأنه انعقد البيع على يديه
اذ لم يستند في علمه الى الاشهاد ولا الى الحضور فمن الجائز أن تقع البيعتان أو احدها
على يد الغير ويتحقق ذلك عنده بالمجاورة والمخالطة والاطلاع على الاحوال فشهد
بما في علمه مستنداً الى ذلك فهاذا الاتقول وافتراء على اللفيف المسكين وقوله فكيف
باللفيف الذي قلما تخلو شهادته من حمية وعصية الخ هذا الكلام يكاد يقضى على
اللفيف بأن لا يقبل في أى شهادة كانت مع جريان العمل بقبوله في كل شهادة وكثيراً
ما يصرح المفتي نفسه في فتاويه في التوازل التي تنزل بين أيدينا بذلك ويستند لما
سلكناه في شهادة نازلتنا من تلك المسالك فعوض ما يقول ذلك ينيهاً على أن نحتاج
في اللفيف ونختار منهم الامثل فلامثل ويكون مرشداً عوض ما يكون مشوشاً وقوله
وأقيمت البينة بست أواقى ليت شعري هل ثبت عنده أن لفيف نازلتنا قبضي ذلك

أو قبضه على يديه حتى يحكم بطلان الشهادة لذلك وبطلان شهادة ذلك اللئيم لا يقضى بطلان شهادة كل لئيم فالمدار على الثبوت وقرائن الاحوال فهاذا الاتحيم للوهم وهو بمنزل عن الشرع وبساط كلام الشيخ التاودي في الارشاد لا في ابطال التوازل بمجرد ذلك الوهم ولو اعتبرنا ذلك الوهم لا اعتبرناه في العدول الذين قال فيهم أن يعم الاصل لا يثبت الابهام وقوله فالواجب عدم الاعتداد به الخ الواجب هو النظر الى اختلاف الاحوال والازمنة والامكنة واحوال اللئيم أيضاً كما علمت ذلك حكماً تاماً أنفذه وأمضاه وأوجب العمل بمقتضاه شهد على اشهاد دامت كرامته بما فيه عنه وهو بحيث يجب لذلك من حيث ذكر وفي كذا

الحكم الرابع

الحمد لله لما ادعى الطيبي الحزيرى أصلاً الرباطى قراراً بحسب النيابة عن رئيس كبنانية شركة انشاء الاملاك على جماعة أولاد الطالب فلان وفلان وفلان وجماعة أولاد العالى فلان وفلان وفلان الخ بأن الكبنانية المذكورة بواسطة رئيسها فلان اشترت البلاد المسماة بضاية الحشاشدة بمزارع المدعى عليهم المحدودة بالمقال صدره من ورثة الحاج الشبلى وهم فلان وفلان وفلا والمدعى عليهم متعاقدون للبائعين المذكورين على البلاد المذكورة هذه مدة من نحو اثني عشر سنة سلفت عن تاريخ المقال طالبانهم اخلاء البلد المذكورة أو أدلاءهم برسوم ملكهم للبلد المذكورة وحكم الشرع على الوكيل المذكور أن يحضر الوكالة وان يعطى نسخة منها للمدعى عليهم فاحضرها وأخذ المدعى عليهم منها نسخة وحكم الشرع على المدعى عليهم بالجواب فأجاب بعضهم وهو فلان بأن لا شيء له في البلد المتنازع فيها كما أجاب بعضهم وهو فلان الخ بأن ما يريدهم من البلد المدعى فيها حوزهم وملكهم وأن الشيخ على بن المكي وإخاه الحاج الذين يدعيان أنهما من ورثة الحاج الشبلى كناقيد امقالات في العام الماضي على المدعى عليهم المذكورين

وعلى غيرهم في البلا المذكورة ونسباً البلد المذكورة لجدتها لأمهما وكانا كافاً حيثئذ
بإثبات موت جدتها وعدة ورثته حسباً بالرافعتين أعلاه وأعلاه أعلاه وان المقال والتكليف
المذكورين بيدهم وحكم عليهم الشرع بإحضارهما فأحضروهما وسردا على وكيل
رئيس الكمانية المذكورة فأشهد شهيديه أنه لا مقال ولا معارض له فيها غير أنه يطلب
اعمال اللازم في القضية شرعاً تأمل الفقيه وهو ﴿ محمد بن عشرين ﴾ في الدعوى
المذكورة بما تقتضيه القواعد الشرعية فاقضى نظره أن حكمه بان لاصحة لذلك الشراء
المزعوم بين الكمانية المذكورة وبين ورثة الحاج الشبلي لتبين أن البيع المذكور فيه
خصومة فقد سئل العلامة السجلماسي عما يظهر من الجواب فأجاب بان من المعلوم أن
الاشتراء يكون من المالك ومن غيره وأنه لا يوجب الملك للمشتري وإنما يوجب له اليد
بشرط أن يكون المبيع بيد البائع وقت العقد حتى قبضه المشتري منه والالم يوجب
ملكاً ولا يدا هذا هو المفهوم من قول ابن فرحون نقلاً عن ابن عتاب وغيره أن
الشهادة بالابتناع لا توجب ملكاً ثم قال ولو قال شهود الابتناع أنه قبضه واتباعه ممن
كان حين العقد بيده لكان ذلك يدا كما أن من المعلوم أن ما ناشبت فيه الخصومة
لا يجوز بيعه قال عياض في تنبيهاته في توجيه قول المدونة في المدعى عليه في دار فأنشأ
فيه الخصومة أنه ليس له أن يبيع مانصه لا يدرى هل ثبت لبائعها أم يقضى عليه فيها
أه إذا علم هذا فإن اتبعت القائمون في النازلة أن بائع الأرض كان قام عليهم وخصمهم
فيها وباعها من هذا المقوم عليه الآن قبل أن يقضى له بها وقبل أن يضع يده عليها
فوجب على القاضي المبادرة إلى فسخ اشتراؤه لوقوعه فاسداً وفي بعض اجنوبة الامام
المازري أن العقور الفاسدة من المنكر الذي يجب أن يغير وتغيير المنكر من أهم أمور
الشرع أه وعلى فرض أن البلد هي ملك للمدعين وهي بيد المدعى عليهم على وجه
الغصب ما يجوز بيعها إلا من القاضي فقد قال (خ) ومنصوب الأمن غاصبه كما حكم
على المدعين الأولين أن يتما دعواهما إن اراداً حكماً تاماً أنفذه وأمضاه وأوجب

العمل بمقتضاه شهد على اشهاده دامت كرامته بما فيه عنه وهو بحيث يجب له ذلك
من حيث ذكر وفي كذا

الحكم الخامس

لما ادعى السيد محمد بن العربي المدعو بولد الحمديّة الاوروي بالنيابة عن المرأة مريم بنت الطيبي الزيايدي العيتوسي على عمها المكي بن الحاج بأنه متقاعد لموكلته على ارثها من والدها من العقار والماشية وغيرها حسبما هو مبين بالمقال صدره وحكم الشرع على المدعى باثبات موت وحصر ورثة والد موكلته المذكورة وأدلى بذلك وسرد على نائب المدعى عليه ابن الحاج بن بوغزة العيتوسي وسنده وحكم الشرع عليه بالجواب فأجاب بالحوز والملك في العقار وبأنه منوبه كان قسم مع أخيه ماعدالعقار من ماشية وغيرها وبوقوع الصلح في واجبها بلادي رويجة وشريشمة المذكورتين بالمقال وبكونه مالكا لجميع البلاد المسماة بالنخيلة المذكورة بالمشار بالشراء وحكم عليه الشرع باتيانته بحجة وقوع الصلح المدعى والقسمة كحكم على نائب المدعية باتيانها بما ينفعها في ملك والدها لبلاد النخيلة فادلى نائب المدعى عليه برسم عدلى متضمن وقوع الصلح بين المدعى وعمها ومن معه بستين ريالاً عوضاً عن اسقاط الدعوى عنه في واجبها في بلادي رويجة وشريشمة وعن تسليمها للواجب المذكور بما ذكر وبحجة لفيفية مستفسرة شاهدة بوقوع القسمة فيما خلف بينه وبين أخيه المذكور فيما عدا العقار كما أدلى نائب المدعية بحجة لفيفية مستفسرة شاهدة بملك والدها لجميع البلاد المسماة بالنخيلة مستوفية لشروط الملك المعتسبة شرعاً الى ان مات عنها لمن احاط بارثته وقيمت بيد المدعى عليه من غير علم منهم انه مكنها من واجبها منها فسردها ما ادلى به كل منهما على خصمه فطلبنا مع التأجيل للبحث والمعارضة فأجلهما الشرع لذلك وادلى المدعى عليه برسم عدلى معروف به متضمن شراءه لبلاد النخيلة من غير ورثة والده

منوبة المدعى غير أن الشراء المذكور غير مبنى على ملكية البائعين المستوفية للشروط
المعتبرة شرعاً فسرده على نائب المدعية واعذر له فيه فادلى بما يقتضى فسخ الصلح
والغاء القسمة والشراء المذكورين من كلام العلماء فسرد ذلك على خصمه واعذر له
فيه فادلى بما يعارضه وكثر فيهما التراغم والتماخى الى ان أدلى أخيراً نائب المدعى
عليه بهتوى تتضمن البحث فيما ادلى به خصمه فسردت على نائب المدعية فاشهد
انه مكتف بما دلى به ولا يأخذ نسخة مما دلى به خصمه وانه يطلب الحكم الشرعى
له أو عليه واعذر لكل منهما حسبما ذلك بالرافعات أعلاه وحوله وكان مدار الدعوى
المذكورة واختلاف انظار المفتين فيها على وقوع الصلح عن انكار او عن اقرار وعلى
وقوع الجهل فيه أو المعرفة وعلى استبعاد الشهادة الليفية المتضمنة لوقوع القسمة أو عدم
استبعادها وعلى صحة الشراء من البائعين ولو كانت ملكيتهم غير مستوفية للشروط
المعتبرة شرعاً ومعارضته لحجة المدعية أو عدم صحته وعدم معارضته لما ذكر تأمل الفقيه
وهو (محمد بن عشرين) في الدعوى المذكورة وما يبد كل من الحجج والفتاوى وما
بنيت عليه تلك الفتاوى من كلام العلماء فاقضى نظره ان حكم بفسخ الصلح المذكور
لكونه واقعاً عن انكار حيث صدرت وثيقته بقيام المدعية على المدعى عليه فيما ذكر
وتصريحها في الاثناء باسقاط الدعوى والدعوى لا تكون الا مع الانكار ولو وقع الجهل
فيه والجهل من مفسداته كاليق كإعلم ذلك بالوقوف على نصوص فتاوى المدعى وبالغاء
رسم الشراء لكونه مبنيّاً على ملكية غير مستوفية للشروط المعتبرة فيها شرعاً وبتمكين
المدعية من واجبها في البلادات الثلاث على حسب ارائها وتمكينها من غلة واجبها في
بلادى رويحة وشر يشمة دون النخيلة لكون تقاعد المدعى عليه فيها مستنداً لشبهة
الشراء الذى بيده فليس يتمد كما حكم به قضاء القسمة المذكورة فيما عدا العقار اعتماداً
على الحجة الليفية واما الاستبعاد فهو مدفوع بكون عادة أهل البادية خصوصاً في زمن
القسمة الاستغناء في جل معاملاتهم حتى في بيع العقار والنكاح بحضور الجماعة ويعتمدون

على ذلك أكثر من العدول بكثير يعلم ذلك من مآرس البادية وسبر أحوالها وأما الفتوى بتصحیح الملكية الغير المستوفية للشروط الخمسة التي ابتنى عليها شراء النخيلة وتصحیح الصلح وعدم جواز تقضه فهي بمنزل عن الصواب لان النصوص التي جلبها المفتي بتصحیح الملكية المذكورة هي في العالم بما يصح به الملك كما صرح بذلك أبو الحسن بمانصه وأما الشاهد بمعرفة الملك فان عرف خمسة أشياء ساغ له أن يشهد بالملك والا فلا فان كان الشاهد يعرف ما تصح به الشهادة بالملك قبل منه اطلاق معرفة الملك وقيل ما هم والا فلا حتى يفسر خمسة أشياء ان يعرف الشاهد المدعى الملك كون يده على ما يدعى وانه يعرف تصرف المالك وانه ينسب لنفسه وانه لا ينازعه فيه منازع وان تطول مدة ذلك عاماً فأكثر وفي المدونة ما يقوم منه أن عشرة أشهر طول هذا الذي يشترط في الشهادة بالملك لا غير اه فانظر هذا التفصيل وانظر أيضاً قوله وقيل ما هم فان ذلك في زمانه فاحرى في زماننا وبعد أن جلب المفتي النصوص الذي استند اليها في تصحیح الملكية الغير المستوفية للشروط قال وكيف لا وان الشاهد العارف العالم بما تصح به الشهادة الخ فمقتضاه أن هذه الشهادة بالملك صادرة من العالم بما يصح به الملك ومن أين له ذلك فان رسم الشراء المبني على تلك الملكية انما فيه اشكال العدول وليس كل عدل عالماً بالضرورة خصوصاً في زمن اقامة تلك الملكية وخصوصاً في البادية على أن العمل بالشهادة بالملك هو على تفصيلها ولو من العالم بما يصح به الملك خلافاً لصاحب الزقاقة فقد قال التاودي في شرحها منكتاً عليه مانصه واختلف هل يعتمد عليها اي على الخمسة الشاهد أولاً بد أن يصرح بها وبه العمل لأنه يفصل في ذلك بين أهل العلم وغيرهم وتقله العلامة جنون في اختصار الرهوني وسلمه ولو ذهبنا على التفصيل والاكتفاء من العالم بلا جمال وقلنا ان الشاهد في الملكية المذكورة عالم بما يصح به الملك لكانت الملكية المذكورة باطلة على ما به القضاء حيث لم يزد فيها ومال من ماله فقد قال ابن عرفة وفي لغو شهادة الشاهد في دار بأنها ملك فلان حتى يقول ومال من ماله وقبولها مطلقاً ثالثاً ان كان الشهود لهم نباهة وبقظة الاول لابن سهل عن مالك قائل الشهادة القضاء به والثاني لابن المطرف والثالث لابن

عتاب اه قال قول الاول الذي لا بن سهل هو عدم القبول مطلقا كان الشهود لهم نباهة
ويقظة أولا ومن له النباهة واليقظة هو العالم بما يصح به الملك تأمل وقول المفتي في
تصحيح رسم الصلح المذكور فحيث ثبت فيه انها أسقطت كل دعوى وتباعة الى قوله
وانها عرفت قدره الخ فهو منزل في غير محله ومركزه وذلك لان الصلح وقع عن
انكار بدليل قول الوثيقة عوضا عن اسقاط الدعوى وقد وقع الاقرار من المدعى عليه
في الجواب عن المقال بوقوع الصلح في واجبها من بلادى رويحة وشر يشمة المذكورتين
بالمقال ولا شك أن المقر له بعد وقوع الصلح عن الانكار له تقضيه بالاقرار كما قال (خ)
في باب الصلح فلو أقر بعده الى قوله فله تقضيه قال الزرقاني وظاهر قوله فله تقضيه ولو
وقع بعد الصلح ابراء عام وعليه الناصر وشيخه برهان الدين اللقاني وسلمه الرهوني
قائلا بعد كلام واذا علم هذا فالصواب ما قاله اللقانيان لانه الموافق لفتوى ابن عتاب
وسلمها ابن سهل والمتيطى وغيرهما وذلك أنه سئل عن أنكر خلفه المدعى وانعقد
بينهما كتاب في آخره من اشهدته كل واحد منهما أنه لم يبق له قبل صاحبه دعوى
ولا تبعة ولا يمين ولا علة بوجه من الوجوه قديمها وحديثها ثم أتى المدعى بيينة ان
ذلك المطلوب أقر عندهم المرة بعد المرة فأجاب يحلف هذا القائم بالله ما عرف شهادة
حين احلافه فلانا فاذا حلف حكم له بما شهد له به قال ولا يضره اشهادها على أنفسهما
انه لم يبق لواحد منهما قبل صاحبه دعوى الخ لان ظاهر هذا الاشهاد انهما لم يقصدا
فيه الى اسقاط البيئات اه من الدر الثير بلفظه والله أعلم اه نعم اذا التزم في الصلح
عدم القيام عليه ولو وجد بيينة فلا قيام له كما ذكره ابن عاشر ونصه قوله فله تقضيه يذبح
تقييده بما ذكره ابن هارون عن اختصار المتيطى ونصه باختصار فاذا شهد عليه في وثيقة
الصلح انه متى قام عليه فيما ادعاه فقيامه باطل وحجته داحضة والبيينة التي تشهد له زور
المسترعات وغيرها واسقط عنه في ذلك الاسترعاء في الاسترعاء ما تكرر فلا يسمع
للمدعى بعد هذا الابراء بيينة سواء كان عارفا بها حين الصلح أم لا وان سقط ههنا

الفصل من الوثيقة فله القيام بيينة لم يعرفها اه اه من (مب) ففرق بين الابرء العام واسقاط
البيئات وقد خلط المفتي بينهما وقول المفتي أيضاً واما قول المفتي الاول بان قول الموثق
عرفاً قدره فهو تلفيف الى قوله على ان المتعاقدين محمولان على العلم الخ كله خال عن
التحقيق كما يدل على ذلك ما قاله صاحب البهجة عند قول المتحف في باب الصلح
والتركات ما تكون الخ ونصه (تنبيه) ان سقطت معرفة القدر من وثيقة الصلح أو البيع
أو غيرهما ما يتق في الجهل فلا يمين لمدعيه على نفيه بحال الا أن يدعى على نفيه انه كان
علماً بجهله فتجب له اليمين عليه فان حلف والاحلف مدعيه ويفسخ العقد عن نفسه فان
اعترف الخصم أنه كان علماً بجهل صاحبه عند العقد وجب الفسخ لفساد العقد حينئذ
ولو تراضيا على اتمامه هذا اذا عين مدعى العلم قدره والافسثل مدعى العلم عن قدره
كحظ من ميراث يحتاج في جمعه الى اعمال حساب فريضة وليست الفريضة عندها
فيقول الموثق باع له جميع حظه المنجر له بالارث من كذا وفي الوراثة مناسخات فان
عرفه مدعى العلم جرى على مامر والافسث من غير يمين كذا ينبغي ولم أره منصوصاً
وتقع هذه المسئلة كثيراً في البوادي وبعض الحواضر اذ كثيراً ما يبيعون حظوظ
المواريث قبل حسابها وضرب فريضتها ويكتب موثقهم باع له جميع حظه ولا يبين
قدره فتأمل هذا مع ما تقدم عن ابن ناجي وشيخه فلعل ما قاله شيخه انما هو عند النزاع
أى لا بد من التسمية منها معاً حينئذ والافلا فرق في مثل هذا بين ان يقول في الوثيقة
عرفاً قدره أولاً اه فانظر قوله لا بد من التسمية منها معاً حينئذ أى عند النزاع كما في
نازلتنا وقوله فلا فرق في مثل هذا بين أن يقول الخ فانه نظر صريح في عدم اعتبار عرفاً
قدره مع عدم التسمية منها عند النزاع ونازلتنا أجرى حيث ان المصالحة امرأة بدوية
في بلاد بنى ماهو كالثافة وكلام ابن ناجي مع شيخه الذي أشار اليه هو قوله قبيل هذا
الكلام ابن ناجي وظاهرها يتناول أنهم لو اتفقوا على أنهم اطلعوا على التركة ولم ينصوا
عليها بالتسمية انه كاف وافق شيخنا رحمه الله غير مرة بعدم الجواز الا مع التسمية

وهو بعيد اه اه وقول المفتي أيضاً واما ادعاء التناقض الى قوله اذا كان ذلك من جهة الطالب واما اذا كان من جهة المطلوب الخ هو كلام ساقط فان التناقض في نازلتنا هو في الوثيقة الصلحية التي أدلى بهامدعى الصلح فالطالب هو المدعى للصلح الطالب باقامة البينة عليه وان كان مطلوباً في المقال فالمدار في الفرق بين المدعى الطالب بالبينة والمدعى عليه الذي لا يطالب بها هو المعنى لا اللفظ فالمدعى من قوله مجرد الخ فحيت أقر للمدعية المدعى عليه بالواجب وادعى الصلح فيه لم يبق مدعى عليه بل صدر مدعياً وانما كان التناقض لا يضر المدعى عليه لان المتنازع فيه يده فيبقى يده الى أن ينزع من يده بحجة يعجز عن الطعن فيها وانما كان يضر المدعى حيث انه مطالب بالبينة فلا بد أن يأتي ببينة تامة لا تناقض فيها والاسقطت دعواه فلا تفيد شيئاً فكنازلتنا تأمل حكماً تاماً أنفذه وأمضاه والزم العمل بمقتضاه شهد على اشهاد بهامدعى عنه وهو بحيث يجب له ذلك من حيث ذكر وفي كذا

الحكم السادس

الحمد لله لما ادعى بوغزة بن الطالبة الزيدى البصالي نيابة عن الصبي محمد بن محمد النسب بالتقديم الشرعى وعن المرأة عناية بنت محمد الطيبي بالوكالة على الحاج اسماً بن حم النسب قائلاً أن البلد المسماة بدار النياق المحدودة بالمقال صدره مشتركة بالانصاف بين المنوب عنهما وبين الحسن بن محمد بن الطيبي النسب وأخته سلطانة وقد نزل المدعى عليه فيها بدون موجب وطلب منه التخلي عن نصف منويه المذكورين واجابه المدعى عليه بعد اثبات التقديم والوكالة عن النزول بالاقرار لانه مالك لربعها بالشراء من الحسن المذكور ومن الصبي والمرأة المنوب عنهما وحكم الشرع على المدعى عليه ان ياتى بما ينفعه في دعوى الشراء المذكور وادلى ببينة لفيفية مستفسرة متضمنة لكون الحسن المذكور باع للمدعى عليه ربعاً من البلد المذكورة عن نفسه وعن الصبي

استدل به الملقى الاول دعاء القاضى نفسه الخصم الى الصلح أو حكم بالجور أو الجهل فاعتبر
المحكوم عليه بذلك فصالح اذ لا يظهر التدليس أو الجور أو الغرر من القاضى الا بذلك
واما حيث حضر من ندب للصلح فصالح فلا تدليس ولا جور ولا غرر لان القاضى أجنبي
عن ذلك فكيف يقال انه دلس أو جار أو غرر وكيف يقال يجب البيان على القاضى وهو
أجنبي عما يجب البيان فيه وفي دعاء القاضى للصلح فرض الفقهاء المسئلة فقال (خ)
ولا يدعو لصلح ان ظهر وجهه له اه قال الزرقانى بينة شرعية أو اقرار معتبر اه ولا شئ
من دعاء القاضى والينة الشرعية والاقرار المعتبر بوجوده في نازلتنا قال المتحرف .
والصلح يستدعى له ان أشكلا . الخ وقال صاحب الزقاية والافاصر بالصلح الخ على
أن للقاضى ان يدعو للصلح وان تعين الحق فقد قال العلمى فى نوازله مانصه وسئل أبو
عبدالله القورى عن الخصمين اذا اراد المسددان يصلح بينهما هل لا بد أن يبين لكل
واحد حقه وما يجب له أو عليه وحينئذ يندبهما للصلح أو يدعوهما ابتداء مع أن المعلوم
اذا عرف كل واحد حقه وما يجب له لا يتأتى منه صلح فى الغالب فأجاب للسدد
الندب الى المصالحة من غير ان يبين للخصمين ما يجب لهما أو لاحدهما وسئل أيضاً عن
رجلين كانت بينهما خصومة ثم اتبهما اصطلاحا على شئ معلوم وشهد عليهما بالصلح ثم
بعد ذلك توافقا على نقض الصلح والرجوع الى الخصومة هل يتركان لمرادهما أم لا فان
المنصوص لابن سلمون انهما لا يمكنان من رجوعهما ويحبران على امضاء الصلح فينبوا الى
ما جرى به العمل فأجاب ما نقلتم عن ابن سلمون نقله عدة كابن أبى زمنين فى منتخبه
ولم ينقل فيه خلافاً ونقل غيره فيه القولين والذي عليه العمل انه لا يجوز فسخه لانه
ينتقل فيه من معلوم الى مجهول وبهذا افتى شيخ الشيوخ سيدى ابى الحسن الصغير وقد
ضاق الوقت عن التكلم على سوء الكم باستيعاب واستيفاء لعارض عرض نسئل الله
السلامة واللفظ فى القضاء (قلت) وفى نوازل البرزلى اجاب المازرى اذا ثبت الصلح
بوجه جائز بعد ان تناكر الم يجوز نقض الصلح اذ هو رجوع من معلوم الى مجهول

ومن احكام ابن حبيب عن مطرف كل مصطلحين تم صلحهما وأشهدا عليه ثم أرادا
تقصه ويرجعا للخضومة لا يجوز لانه من وجه المخاطرة ولم ينبغ للحاكم أن يدعهما
وكذلك قل أصبغ وأجمع أصحابنا على قول مطرف اه وقال ابن: صم
ولا يجوز تقض صلح ابرما * وان تراضيا وجبرا الزما

وعلى فرض عدم وقوع الصلح ووقوع الحكم الا لزامي بثبوت البيع يحتاج بعد ذلك
الى الكلام فى شرط بيع المحجور لان الاخ الكبير وان كان بمنزلة الوصى فى البادية كما
نص على ذلك أبو الحسن الصغير فى الدر الثير ونقله (مب) وسلمه الرهونى بالسكوت
فلا بد أن يجرى بيه على قاعدة بيع الوصى قطعا ويعم الوصى لا بد فيه من اثبات سبب
البيع وهو محمول على غير النظر حتى يثبت النظر لفساد الزمان قل الرهونى عند قول
(خ) وهل الوصى كالأب الى قوله خلاف مانصه لا خلاف أن الأول أرجح وفى المسئلة
ثالث بالتفصيل بين ان يكون مامونا ذكرأ فلاول والا فالثانى وستحسنه ابن المطالع
قال أبو على فى حاشية التحفة وهذا تفصيل حسن لا بأس به تندى ولكن الذى ينبغى
فى هذه الازمنة هو اتباع ما قابل الراجح أو التوقف فى ذلك ومشاورة العدول العارفين
ويجتهد القاضى فى ذلك وينظر قرائن الاحوال ويذهب فى ذلك مذهب العارف
الشحيح بماله أو ماله ولده العزيز عليه ولكن انظر لفظ كلام الناس فى الشرح واجتهد
فى فكالك رقتك ان كنت قاضيا خائفا من النار متوكلا على العزيز الغفار فله ملك ان ترح
ربما ليس له غاية بتحصيل طاعة فى زمان كساعة اه منه بلفظه (قلت) ومقاله واضح
واذا كان ذلك فى زمانه فى زمانا اخرى والله اعلم اه (قلت) واذا قل ذلك الرهونى
فى زمانه فى زمانا اخرى خصوصا فى البوادر التى بلغت فى الجفاء الى حد لا يراقبون
الله ولا عباده معه كما يعلم ذلك الخالط لهم وان هذا الكلام من أبى على يرتدع به من
قلبه كالخبر اواشد ثم قال الرهونى بعد ما نقل عن ابن ناجى ان العمل على ان بيع الوصى
محمول على غير النظر حتى يثبت النظر مانصه وقد ذكر أبو على كلام أبى الحسن وكلام

البرزلى ولم ينبس على استمرار ذلك العمل ولا على نسخه ولم يذكر ما لابن ناجى بحال
لكن قدمنا عنه مختاره فى زمانه ونبها على أنه فى زمنا أخرى وتقوى ذلك بالعمل الذى
ذكره ابن ناجى والله أعلم وأغاية ما وقع فى الصلح أن يبيع الرشيد مضى وبيع المحجور
رجع الى ملك به ووقعت المبرأة بين أرباب الدعوى وذلك فيه مصلحة كبيرة عائدة
على مدعى الشراء وعلى المحجور الذى البيع عليه متوقف على ما ذكره الفقهاء حكماً تاماً
أنفذه وأمضاه والزم العمل بمقتضاه شهد على اشهاد دامت كرامته بما فيه عنه وهو
بحيث يجب له ذلك من حيث ذكر وفى كذا

الحكم السابع

بعد ما ادعى بوشعيب بن التهامى الاعلى على الجيلانى بن الجيلانى الزيدى ومحمد
ابن المعطى النسب والمعطى بن بناصر النسب بأنهم باعوا له الارض المسماة بمحوض
اختلال التى لا يدري حدودها بما ذكره من الثمن وقد استحق بعضها من يده وطلبوا
منه أن يمكنوه من مقدار ما استحق من أرض غيرها وحكم الشرع على المدعى بتعيين
حدود البلد المبيعة له ان أمكنه وتعيين البعض المستحق منها لتكون الدعوى فى معين
وطلب الامهال ليسئل عن الحدود وعن مقدار الطرف المستحق وأدلى برسم مدعياً
أن به حدودها وبداخلها الطرف المستحق وتوجه عدلان لتعيين حدودها وتطبيقها على حدود
الرسم ليظهر ما هو محوز له منها وما لا الخ ما بمضمن المرافعة عدد كذا وحكم الشرع
بعد ان ظهر ما ظهر من نتيجة التوجه حسب المرافعة المذكورة على المدعى باحضار تقييده
البيع لتطبيق ما بها على ما ثبت بالرسم المدلى به ووجد فى الخارج من الحدود واحضرها
فوجدت متضمنة لبيع الجيلانى بن الجيلانى الرويسى عن نفسه وعن محجوريه أخويه
محمد وعربية ونبيع أخويه المعطى والحسين المشتريين منهم المدعى وأخيه الميلاوى
جميع نصف البلد المعروفة بالبحيرات والميزان والاحالة فى الحدود على رسم دفعه

البائعون المذكورون للمشتريين المذكورين وحكم الشرع على المدعى باحضار أخيه
 الميلاوى لظهور انه شريك مع المدعى فى الشراء المذكور فحضرا وسئلا عن الطرف
 المدعى استحقاقه هل كان بيد البائعين وقت البيع أولا وعن مقداره ليتعين وهل بيدهما
 موجبات البيع على المحجور أم لا وأجابا بما أجاباه حسبما بالرافعة اعلاه كما سئل عن
 معنى تعبيرهما بالاستحقاق مع اعترافهما بان الطرف المذكور كان بيد الغير وقت البيع
 فاجابا بأنه لما كان مشمولاً للرسم المذكور كان من جملة المبيع ولم يمكننا منه حيث انه
 فى حوز الغير كان مستحقاً للغير ومن أجل ذلك طلبا التعويض من البائعين كما سئل
 البائعون الجواب عن البيع وعن حدود المبيع وعن استحقاق الطرف وعن جهل
 المشتري بالحدود وقت البيع فاجابوا بالاقرار فى البيع وعن حدود المبيع بأنها هى المينة
 فى الرسم دون الطرف الذى فى يد الغير وعن استحقاق الطرف بالانكار بل ما كان
 خارجاً عما هو بيد المشتري الان هو فى ملك الغير وحوزه وعن جهل المشتريين
 بالحدود وقت البيع بالاقرار لانهم لم تتقدم لهما معرفة بالمبيع وانما اعتمدا فى شراؤها على
 الحدود المينة فى الرسم المذكور كما سئل من باع عن المحجور هل يبعه مستند لموجبات
 البيع على المحجور فاجاب بأنه واعند المشتريين باثباتها عند ما يريدان كتابة الرسم
 واعذر لكل من المتداعين باقيت لك حجة فنفاها كما بأشهاده شهيديه عليه ويشهدان
 به تأمل الفقيه وهو { محمد بوعشرين } فى الدعوى المذكورة بما تقتضيه القواعد
 الشرعية والنصوص الفقهية فاقضى نظره ان حكم باهمال دعوى المدعين وفسخ البيع
 فى المدعى فيه كما حكم عليهما بالتخلى عن جميعه وعلى المدعى عليهم برد الثمن المقبوض
 للمدعين لأمور منها جهل المشتريين المبيع لثبوته باعتراف الجانبين والجهل ولو من
 أحد المتبايعين مفسد فى (خ) وعدم جهل بمشربون أو ثمن قال الزرقانى منهما أو من
 أحدهما اه وسواء علم العالم بجهل الجاهل أم لا على المعتمد ومنها بالنظر الى الطرف
 المطلوب التعويض عنه اعتراف المشتريين ان ذلك كان فى يد الغير وقت البيع

وذلك موجب لفساده فني نوازل العباسي وسئل فاجنب شراء ما حوز رجل من غير حائزه مفسوخ على المشهور لفسخ بيع ما فيه خصومة والله أعلم اه وبذلك تكون الصبقة جمعت بين الحلال والحرام وهو مفسد للبيع أيضاً فقد قال (خ) وعدم حرمة ولولبعضه اه ولا شك أن المشتري دخل على علم ذلك فشرطه موجود مع ما يظهر من ككون المشتريين جاهلين بالمبيع وعلمهما أن الطرف كان وقت البيع في يد الغير من شبه التدافع ويظهر أن لا سبب لذلك إلا محاولة الترامي على مالك الغير ومنها عدم ثبوت موجبات البيع على المحجور قال (خ) ثم حاكم أي أو من يقيمه رباع بثبوت يتمه الخ ثم قال وإنما يباع عقاره لحاجة أو غبطة الخ وذلك من البديهيات مع ما بين تقييده البيع المتضمنة لكون المحجورين يبيع عليهما من قبل وليهما وبين اعتراف المشتريين أن المحجور هو الذي باع واجبه بنفسه من التدافع حكماً تاماً أنفذه وأمضاه والزم العمل بمقتضاه شهد على اشهاد دامت كرامته بما فيه عنه وهو بحيث يجب له ذلك من حيث ذكر وفي كذا

الحكم الثامن

لما ادعى ابن التهامي بن حم الزياي السخوتى وولده محمد على السي صالح بن الاشهب الداوي بأن المدعى عليه ترامي لهما على طرف من بلدهما المعروفة بظهر الخادم وحوض أولاد خليفة المحدودة مع بيان الطرف المتنازع فيه في المقال صدره وأجابهما المدعى عليه بأن الطرف المتنازع فيه حوزة وملكه تصرف فيه على عين المدعين وسكوتهما بلا مانع نحواً من ثمانية عشر عاماً مع نسبته الى نفسه المدة المذكورة وأدلى المدعيان بحجة متناقضة مع جوابهما عن جواب المدعى عليه حيث ان تاريخ إقامة الحجة ثامن وعشرى رجب عام ١٣٢٩ والفرض أن المدعين أقرا في جوابهما عن جواب المدعي عليه بأن المدعي عليه تصرف في القدر المتنازع فيه المدة المذكورة

وأعذر من يجب للمدعين بإبقيت لكما حجة او مقال قلالا الا ما قالاه وما ادليا به
حسبا بأشهادهما شهديه ويشهدان به تأمل الفقيه وهو ﴿ محمد بوعشرين ﴾ في الدعوى
المذكورة بعد أن سئل اعمال المتعين فيها شرعاً فاقضى نظره ان حكم بأن المدعين
لا تسمع دعواهما ولا ينشهما على فرض صحتها وعدم تناقضها فأحرى مع ما فيها وذلك
لثبوت حيازة المدعى عليه للطرف المتنازع فيه باقرار المدعين والحيازة قاطعة للدعوى
والبيّنات كما هو معلوم وقد قال (خ) وان جاز أجنبي غير شريك الخ ولا يسئل الحائز
هنا من أين صار له الطرف المتنازع فيه ولا يمين عليه لعدم ثبوت الملك للقائم الثبوت
المعتبر لما في البيئة من التناقض مع الجواب كما مر آنفا قال ابن رشد عند بيان الخلاف
هل يلزم الحائز المقوم عليه أن يقول من أين صار له مانصه والذي اقول به ان هذا مما
لا ينبغي ان يختلف فيه وانما يختلف الجواب في ذلك بحسب اختلاف الوجوه فيه فوجه
لا يسأل الحائز فيه عما يبيده من أين صار له وتبطل دعوى المدعى فيه بكل حال
فلا توجب يمينا على الحائز المدعى عليه الا ان يدعى عليه انه اعاره اياه فتجب له عليه
اليمين على ذلك وهذا هو الوجه الذي لم يثبت فيه الاصل للمدعى ولا اقر له الحائز
الذي حازه في وجهه العشرة ونحوها ولو ادعى عليه فيما بيده انه ماله وملكه قبل أن تنقضى
مدة الحيازة عليه في وجهه لوجب عليه اليمين ووجه يسئل الحائز فيه عما بيده من أين صار
له ويصدق في ذلك مع يمينه ولا يكلف بالبيئة على ذلك وهو اذا ثبت الاصل للمدعى
او اقر له به الحائز ولو ثبت الاصل للمدعى او اقر به الذي هو في يديه قبل ان تنقضى مدة
الحيازة عليه لوجب ان يسئل من اين صار له ويكلف البيئة على ذلك وذهب بعض
المتأخرين على عدم اليمين ولو ثبت الملك للمدعى لما يدل عليه قولهم لا تسمع دعواه
ولا يمينته وتوجه اليمين فرع سماع الدعوى انظر ذلك واما النزاع في الاستين خطوة عند
القائد فلا يضر الحيازة لان المعتبر هو النزاع عند القاضي لا القائد على ما انفصل عليه
الرهوني على ان النزاع عند القائد انما وقع بعد مضي عشرة اعوام في التصرف باقرار

المدعين والله أعلم حكماً قالاً أنفذه وأمضاه وأوجب العمل بمقتضاه شهد على اشهادهم
دامت كرامته بما فيه عنه وهو بحيث يجب لذلك من حيث ذكر وفي كذا

الحكم التاسع

بعد ما كان ترافع فلان المدعى وفلان المدعى عليه لدى القاضى السابق وقيد المدعى
مقالاً على المدعى عليه قائلاً فيه أنه كان اشترى من المدعى عليه ارضاً واستحقت من
يده وطلب منه ان يعوضه ما يستحق من يده من بلد آخرى ووقع الحكم على المدعى أن يأتى
بما ينفعه في دعوى الاستحقاق ترافعا ثانياً لدى الفقيه القاضى الحالى وهو محمد بن محمد بن
وأراد أن يتمادعواهما المذكورة فامرهما باحضار ما لديهما من المرافعات والحجج فاحضر
المدعى بيعة لفيفة متضمنة لكون الارض المدعى فيها استحقت من يده المدعى وبعد ان
تأملها من يجب الفاها لا تفيد شيئاً في ثبوت استحقاق الارض المدعى فيها فحكم على المدعى
باحضار الحكم الواقع بثبوت الاستحقاق عملاً بما يدل عليه كلام الفقهاء فقد قال صاحب
التحفة وحيثما يقول مالى مدفع * فهو على من باع منه يرفع

فدل على انه لا بد في الرجوع بالثمن من الحكم بالاستحقاق وقال العلامة السجلماسي
في جواب سؤال عن رسم مانصه ليس فيما سطر حوله ما يوجب على بائع الامة المشهود
بحريتها ولا على ضامنه غرم ثمنها للمشتري والحكم الواقع على الضامن بالغرم لفيفة
المضمون غير صواب يجب فسخه ورد المال لدافعه المحكوم عليه بغير حق لعدم تقدم
الحكم عليه وعلى من بعده ان تعددت البياعات من المستحق وهذا الشرط موقوف
في النازلة لان النسخة المستظهر بها انما وقع الخطاب عليها بثبوت ما تضمنته ولم تتضمن
زائداً على الشهادة بالحرية وثبوت الشيء اعم من الحكم به قال ابن عبد السلام لا يكون
قول القاضى ثبت عندى حكماً منه بمقتضى ما ثبت عنده فان ذلك اعم منه قال
القرافي اذا ثبت عند الحاكم بيعة سبب من اسباب الحكم وبقي عليه ان يسئل الخصم

هل له مطعن أو معارض فلا ينبغي أن يختلف في هذا انه ليس ثبوتاً ولا حكماً لعدم الاعذار
 اهـ ونح وانظر قول السجلاني لعدم تقدم الحكم الخ فاعمل فيه تصحيحاً فقد وجد
 كذلك ومن الدليل على ما ذكرنا من ان شرط الرجوع بالثمن تقدم الحكم على الرجوع به
 ان القاضي أباعده الله بن الحاج سئل عن نازلة أمة ثبتت حريتها وحضر سيدها عند
 قاضي تلمسان فقال انه لا مدفع له عنده الا الرجوع على صاحبه فحكم بحريتها وخاطب
 قاضي المرية ابن خنديس بكتاب مع بائع الخادم مضمن الكتاب ما خاطب به قاضي
 تلمسان من ثبوت حرية الخادم عنده وصقتها ولم يذكر في الكتاب انه احضر البائع مع
 الوارد بكتاب قاضي تلمسان ولأنه حكم عليه بدفع الثمن ولأنه اعذر اليه فاجاب
 بان الخطاب ناقص ولا رجوع منه على البائع بقرطبة حتى ياتي بكتاب الخطاب يتضمن
 انه حكم عليه بدفع الثمن وانه ثبت دفعه بعد ان اعذر الى البائع فلم يكن عنده مدفع كما
 فعل قاضي تلمسان حكماً تاماً شهد على اشهاد دامت كرامته بما فيه عنه وهو بائعه وهو
 بحيث يجب له ذلك من حيث ذكر وفي كذا

الحمد لله بعد ما حكم الشرع على المدعي أن ياتي بالحكم الواقع باستحقاق الارض
 المتنازع فيها وحضر وادلى به وسرد على المدعي عليه وسلمه وأعذر لكل من المتداعيين
 بأبقيت لك حجة فتأها بأشهاده شهيديه ويشهدات به تأمل الفقيه وهو محمد بن محمد
 بن عشرين في الدعوى المذكورة بما تقتضيه الشريعة المطهرة فاقضى نظره ان حكم
 على المدعي عليه أن يؤدي للمدعي ما دفعه له من ثمن الارض المستحقة عملاً بقول
 صاحب التحفة

ونحيما يقول مالي مدفع * فهو على من باع منه يرفع

بينه جميع الشراح بالرجوع بالثمن لا بعوض المستحق من غيره وهو الذي يتنزل عليه
 قول (خ) وفي غرض بغرض بمثله أو قيمته حكماً تاماً أنفنده وأفضاه والزم العمل
 بمقتضاه شهد على اشهاد دامت كرامته بما فيه عنه وهو بحيث يجب له ذلك من حيث

ذكر وعلى من عداه بما فيه عنهما وهما بآتمه وعرفهما وفي كذا

الحكم العاشر

لما ادعى على بن موسى بالنيابة عن فلانة وأخواتها على السى حمد بن عبد القادر الدغاي وبوعزة بن أبا عزيز النسب بأن المدعى عليهما اشتريا حظا في شركة منوباته من الارض المسماة بكذا المحدودة في المقال بكذا طالبا منهما الشفعة لمنوباته وأجابه بوعزه المذكور أحد المدعى عليهما بالتمكين من الشفعة واجابه السى حمد المدعى عليه الآخر بأنه اشترى من الارض المذكورة حظين في تاريخين كل منهما مضت عليه مدة تنقطع فيها الشفعة لمنوبات المدعى وهن عالمات بوقوع الشراء في تاريخه وادعى الوكيل ان منوباته لم يعلن بالشراء الا فيما قبل بمدة لا ينقطع فيها القيام بالشفعة وحكم الشرع على المدعى باثبات شرائه للحظين المذكورين في التاريخين اللذين يدعيهما وبإثبات علم منوبات المدعى بالشراء في التاريخ الذي ادعاه وادلى بما يشهد لكون الشراء وقع في التاريخين اللذين ادعاهما كما ادلى بشهادة عدلية متضمنة لكون منوبات المدعى عالمات بوقوع الشراء في تاريخه لقيام قرائن على علمهن بذلك وتاك القرائن لا يشك معها عادة في العلم بوقوع الشراء وسرد كل ذلك على الوكيل وأشهد شهيديه انه عاجز عن مقاومته ومعارضته تأمل الفقيه وهو (محمد بوعشرين) في الدعوى المذكورة بما تقتضيه النصوص الفقهية فانقضى نظره ان حكم بأن لاحق للمنوبات المذكورات في الشفعة من يد أحد المدعى عليهما السى حمد المذكور لما تضمنته اليقنة من القرائن التي كاد ينقطع معها بعلم النسوة المستشفعات بالبيع ومحل تصديق الشفيع المنكر للعلم أبداً على مذهب ابن القاسم وهو المذهب وفيما لم يجدوا ربيع سنوات على مذهب ابن المواز وابن عبد الحكم اذا لم تحتف نازله بما يقطع معه عادة بكذبه في دعواه عدم العلم والافتقار للجميع على عدم التصديق كما انفصل عليه الرهوني لدى قول (خ)

وصدق ان أنكر علمه وفرغت على ذلك نوازل وجزئيات ومجموع القرائن الذي اجتمعت في نازلنا مابين لجهل المستشفعات ومنزوم لعلمهن بوقوع الشراء في تاريخه كما حكم على أحد المدعى عليهما الاخر بتمكين المنوبات المذكورات من الشفعة في الحظ الذي اشتراه من الارض المتنازع فيها لا أنزاهه بذلك ومن التزم شيئاً لزمه حكماً تاماً أنفذه وأمضاه والتزم العمل بمقتضاه شهد على اشهاد دامت كرامته بمافيه عنه وهو بحيث يجب له ذلك من حيث ذكر وعلى المحكوم عليهما بمافيه عنهما وهما بأتمه وعرفهما وفي كذا

الحكم الحادى عشر

الحمد لله وحده بعد ما وقع النزاع بين قبيلة أولاد يونس من بنى وراو بين قبيلة أولاد عشيش من اعراب الرباط على الحد بين بلديهما المسمين والمحدودتين بالمقال صدره ورفقت القضية الى الفقيه وهو (محمد بوعشرين) فتوجه صحبة شهيديه للوقوف على عين الحد المتنازع فيه وحضر اعيان قبيلة اولاد يونس وهم فلان وفلان وفلان الخ كما حضر اعيان قبيلة اولاد عشيش من الاعراب وهم فلان وفلان وفلان الخ ووقع التراضى من الجانبين على ما هو مسطر فى الرسم المكتوب بين الفريقين المؤرخ برابع وعشرى ذى القعدة الحرام عام ١٣٢٧ الموافق من المعجى سادس سبتمبر سنة ١٩٠٩ المعلم باسم وطابع القائد احمد بن عمرو الزيايدى وطابع القائد حموده ابن عبد الله الوطاوى وطابع القائد الشرقى بن محمد الاوزاوى وطابع القائد محمد بن انجيلانى الدغنى وطابع القائد الجيلانى العبودى واسم الفقيه السيد محمد بن الاعرابى قاضى الزيادة حفيظ وشكلى عدلين من عدول الاعراب واثرت ذلك بطابع الفسيان المكلف بأمر العرب فى ابن سليمان المتضمن أن مبدأ الحد من مشرع كاف النزاهة غلط مستقيم يصل الى شمال الكدية الكبيرة ومن ذلك الموضع خط تعلمه امارات بحمولة فى كل مائة خطوة يمر بين الكديتين ويمتد الى عين الكدية الصغيرة ويصل

الى يمين سيدى الصغير الى العمود الثامن من السلك الخ حسباً ذلك بشهادة شهيديه
ويشهدان به وبمفرقة الواقع بينهم التراضى من الفريقين وطلبهم من يجب باحضار
مايد كل من الفريقين من نسخة الرسم المذكور وأجلهم لذلك بالعاشر من شهر ربيع
فتوجه فى اليوم المذكور صحبة شهيديه وحضر الاناس المذكورون أعلاه وحضر معهم
قاضى قبيلة الاعراب الفقيه السيد بوغرة وأحضر كل من الفريقين نسخة من الرسم
المذكور وطالعه من يجب وامعن النظر فيه ثم وقع النزاع بين الفريقين أيضاً على تعيين
مواضع الحد المذكور فى الرسم المذكور فادعت قبيلة بنى ورا ان شمال الكدية
باعتبار التوجه الى القبيلة وان هناك العلامات المذكورة الخ وادعت فرقة الاعراب ان
شمال الكدية هو باعتبار المسدبر للقبلة المتوجه للكدية المذكورة فامر من يجب كل
واحد من الفريقين ان يقف فى الحد الذى يدعيه ويجعل خطاً بالاشخاص منه الى
المشرع المذكور فوقاً فى الموضعين المذكورين وعبر ما بين علامات الحد الذى يدعيه
بنو ورا كما عبر ما بين علامات الحد الذى يدعيه الاعراب ثم توجه صحبة من ذكر
الى المشرع المذكور وامعن انظر فى الحدين المذكورين معا فظهر له أن الحد الموافق
لرسم المذكور الواقع عليه التراضى هو مايقوله بنو ورا من وجوه منها ان شمال الكدية
لا يعتبر شمالاً الا عند التوجه للقبلة كما هو المألوف فى تحديد البلدان ومنها أن الشمال
المذكور مسامت لنفس المشرع المذكور فى الرسم سيما مستقيماً ليس فيه اعوجاج كما
شاهده من شاهده ومنها أن العلامات المذكورة فى الرسم وجدت كذلك فى شمال الكدية
وعدها بنبعة عشر علامة بين كل علامتين مائة خطوة بشهادة شهيديه ويشهدان
به ومنها أن الحد لا يخرج بين الكديتين ويصل الى يمين الكدية الصغيرة الا باعتبار
الشمال على قول بنى ورا كما أن الحد الذى يدعيه الاعراب لا يوافق الرسم للتراضى
عليه من وجوه منها ما ذكر أولاً من اعتبار الشمال بالنظر الى التوجه للقبلة ومنها أنه
لا يسامت المشرع بل بينه وبينه انحراف كثير ومنها أن العلامات التى وجدت فى

الموضع الذي يدعيه الاعراب أربع علامات بين علامتين خمس وعشرون خطوة وبين علامتين خمس وأربعون خطوة وبين علامتين خمس وثمانون خطوة كما ادعوا في موضع. انه كانت به علامة واضحة ملت بينها وبين العلامة قبلها مائة واثنان وتسعون خطوة كما ادعوا أن من جملة العلامات يراها هناك بينه وبين الموضع المذكور مائة وثمانون خطوة مع أن الرسم المذكور ليس فيه بير ومنها أننا لو سلطنا حد الاعراب لا يخرج الحد الى ما بين الكديتين بل تبقى الكديتان معاً الى جهة الاعراب فن أجل ما ذكر كله حكم من يجب سدده الله بأن الحد الموافق للرسم المذكور الذي يكون عليه العمل هو الحد الذي يدعيه بنو زرا حكماً تاماً أنه قد وامضاه والزم العمل بمقتضاه بعد الاعذار لكل من الفريقين باقية لكم حجة فذهوها باشهادهم شهيديه عليه ويشهدان به شهد على اشهادهم دامت كرامته بما فيه عنه وهو بحيث يجب له ذلك من حيث ذكر وعلى من غداهم بما فيه عنهم وهم بآتم وعرفهم وفي كذا

الحكم الثاني عشر

لما وقع النزاع بين بوشعيب بن العايدى الزيدى البجاوى السالمى وبين السى الكزولى ابن غالية السبب وشقيقه الحسن وبين السى على بن المكي الزيدى العبرى المشتري من ورثة الشيخ اسما بن العربى النسب وابن أخى الشيخ المذكور وهو المقدم اسما بن احمد النجيب الاول في بقعة من الارض المسماة بالشهوانية قرب عين الشقافيه بمزارع السوالم المحدودة هي أحدى البقعة المتنازع فيها قبلة بالشفق الصغير ويمينا بالكرمة الكبيرة التي على رأس الشهوانية ويمتد الحد المذكور منها على طريق جنان السى الكزولى المذكور من جهة شماله وغروب الشفق الكبير الذي بينها وبين خربة أولاد غالية المذكورين وشمالا ملك عائشة بنت قاسم وبوشعيب بن العايدى حضر الاناس الواقع بينهم النزاع ما عدا الحسن بن غالية وسئل كل واحد منهم عن حد بلده فادعى

بوشعيب بن العايدى المذكور أن بلده تستغرق جمع البقعة المذكورة وتصل الى الشفق الكبير والى جنان السى الكزولى المذكور وادعى السى الكزولى أن بلده وبلد أخيه الحسن يستغرقان جميع البقعة المذكورة ويصلان الى بلد عائشة بنت قاسم وبوشعيب المذكورين وادعى السى على بن المكي أن بلده وبلد احمد بن المقدم يستغرقان جميع البقعة المذكورة ويصلان الى الشفق الكبير الذى بين الحائط والخربة المذكورين كما سئلوا عن حججهم على مدعاهم فادلى بوشعيب المذكور برسم مؤرخ برابع شوال عام ١٢٩٣ مضمنه كون الجد الذى بين قاسم بن محمد فتحا والمدرج هو الشفق كما ادلى السى الكزولى برسم مؤرخ غير مفهوم المعنى وعليه خط احمر عجيب فوق كتابته وطابع لبعض المراقبين المتقدمين كما ادلى السى على بن المكي والمقدم برسم مؤرخ بعشرى جمادى الثانية عام ١٣٢٨ مثبت بخط القاضى الصائر الى عفو الله محمد بنى الاعرابى مضمنه تملك أرض الشهبانية للشيخ ابن العربى وابن أخيه المقدم المذكورين ثم سئلوا هل لهم حجة غير الرسم المذكورة فأجابوا بأن لا حجة لهم غير ما ادلوا به ثم سئلوا هل تصرف أحد منهم قبل فى البقعة المذكورة فأجابوا بأنه لم يتصرف واحد منهم فيها قبل تاريخه ولا غيرهم فيما علوا كما ذاك كله بأشهادهم شهيديه عليه ويشهدان به ثم حضر بعد ذلك الحسن بن غالية المذكور مجلس الشرع الاسمى وطلب التوجه مرة أخرى للبقعة المذكورة لعدم حضوره أولاً فتوجه من يجب صحبة شهيديه وحضر الاتاس المذكورون والحسن المذكور وسئل عما سئلوا عنه أولاً فأجاب بما أجاب به أخوه السى الكزولى المذكور كما ادلى بما ادلى به واشهد على ذلك شهيديه بمحضر من يجب وحينئذ سئل الفقيه وهو (محمد بوعشرين) أعمال الواجب فى النازلة فاقضى نظره ان حكم بقسم البقعة المذكورة والمحدودة أعلاه المتنازع فيها اثلاثاً الثلث الواحد لبوشعيب بن العايدى والثلث الاخر للى الكزولى واخيه الحسن والثلث الباقي للى بن المكي وابن أخيه المقدم بن احمد بعند ايمانهم على مدعاهم أو نكولهم وقضى

للخلاف على الناكل عملاً بقول صاحب التحفة

والشيء يدعيه شخصان معا * ولا يد ولا شهيد يدعي

يقسم ما بينهما بعد القسم * وذلك حكم في التساوي ملزم

(خ) وقسم على الدعوى ان لم يكن بيد أحدهما كالعمول وأما ما أدوا به من الرسوم

فكلها لا يعتمد عليها ولا توجب للمدعي بها حكماً فيما ادعاه أما الأول وهو رسم بوشعيب

ابن المايندي فلكون بوشعيب المذكور أشهد شهيديه أنه لا حاجة له على الوصول الى

قاسم بن محمد ولا الى المذراج ولكون شاهديه غير معروفين وسئل التعريف بهما

فأجابوا بأنه لا يمكنه ولكون الشفق المذكور فيه غير معين هل هو الشفق الكبير

أو الشفق الصغير وأما الثاني وهو رسم السى الكزولى وأخيه الحسن فلكونه غير مفهوم

المعنى وعلى كتابته الخط الأحمر المعنى بالابطال وطابع بعض المراقبين و بظهوره

تطبيق ملصق وأما الثالث وهو رسم السى على بن المكي والمقدم بن احمد المشبوت

بخطاب القاضي المرحوم السيد محمد بن الاعرابي فلكونه متضمناً لتلك البقعة المسماة

بالشهوانية للشيخ بن العربي وابن أخيه المقدم والسى على المذكور يدعى الشراء من

وزنة الشيخ المذكور مع اشهاد أنه لا حاجة له على تعيين حدود مشتراه لكونه

يدعى شراء الواجب وأما المقدم المذكور فقد كذب الرسم المذكور باشهاد أنه لم

يتصرف هو ولا غيره في البقعة المذكورة بعد ما اعذر سنده الله لكل واحد من

المتنازعين المذكورين باقيت لك حجة وأجاب كل واحد منهم بأنه لا حاجة له سوى

ما قاله وأدلى به كما ذلك باشهادهم شهيديه ويشهدان به حكماً تاماً أنفده وأمضاه والزم

العمل بمقتضاه شهد على اشهادته دامت كرامته بما فيه عنه وهو بحيث يجب له ذلك

من حيث ذكر وعلى من ادعاه بما فيه عنهم وهم بأثمه وعرفهم وفي كذا

الحكم الثالث عشر

بعد ما ادعى السيد بوشعيب بن قاسم الزياتي أصلاً الاوراوى قراراً على الشيخ محمد ابن احمد الزياتي الاغلياني قائلاً أن المدعى عليه اشترى نصف البلد المسماة بحوض ابيه بمزارع الزيادة المحدودة بالمقال صدره وهو في شركة المدعى ولم يعلم بالشراء الا قبل التاريخ بنحو العامين وطلب منه أن يمكنه من الاخذ بالشفعة وسئل من قبل من يجب عن سبب سكوته هذه المدة وأجاب بأنه لم يتيسر له حينئذ ما يشفع به وأجابه المدعى عليه بأن الشراء كان قبل تاريخه بنحو العشرين عاماً ومن يوم وقوع الشراء وهو يتصرف في النصف المشتري على عين المدعى من غير انكار عليه حسماً هو بالمرافعات الثلاث حوله وبعد حضوره مجلس الشرع واعادة جوابه ثانياً بمثل ما أجاب به أولاً واعذار من يجب له باقية لك حجة غير ما أجبت به في ترك المطالبة بالشفعة هذه المدة الماضية التي زعمت بعد علمك بالشراء المذكور واشهاد شهيديه أنه لا حجة له الا ما قاله مثل الفقيه وهو محمد بوعشرين في اعمال الواجب في النازلة فاقضى نظره ان حكم بان لا شفعة للمدعى لا قراره بالعلم بالشراء قبل التاريخ بنحو العامين والعذر الذي أبداه في ترك القيام بالشفعة في تاريخ الشراء لا يكفي بل هو حجة عليه في تاريخ الشراء فاحرى الان قال (خ) مانصبه أو سكت بهدم او بناء شهرين ان حضر العقد والاسنة كان علم فغاب الخ وقال في التوضيح والمشهوراتها تسقط بعد مضي مدة طويلة واختلف فيها فقرأ أشهب السنة ولا شفعة بعدها وهو مذهب الرسالة والمتيلى وعليه العمل وبالحق أشهب في هذا فقال اذا غربت الشمس من آخر ايام السنة فلا شفعة ومذهب المدونة ان ما قرب السنة له حكمها قال في الوثائق المجموعة والشهر والشهران وبه قال ابن الهندي اه وقال أبو علي بن رجال القطيع بالشفعة بالسنة به العمل كما رأيت من المتيلى قال في المعيار في نوازل الشفعة وعلي

انقطاع الشفعة بسنة عمل القضاة وعبرة أبي عبد الله الفشتالي مانصه والذي عذبه العمل أن الشفعة تنقطع بغير عام وقيل العام والزيادة اليسيرة كالشهر والشهرين أعني للحاضر العالم بالملك أمر نفسه الخ وهذا منه بلفظه وعبرة المكناشي وبهذا الحكم أي الاقطاع بسنة وعليه العمل وقال الجزيري جرى العمل بما زاد على سنة وشهرين الخ هذا لفظه وعبرة المفيد وإن ترك الحاضر شفخته أكثر من عام أو ما يقرب منه وهو عالم بشفخته فلا شفعة له هذا قول ابن القاسم وعليه العمل الخ اهـ بلفظه وذكر البرزلي وغيره كالعبدوسي قول ابن رشد بعدم الشفعة بعد شهرين لمن كتب شهادته هو خلاف ظاهرها وفي الكافي المشهور أن ما قرب السنة له حكم السنة أي كالسنة والشهر وذكر أن هذه الزيادة تلوم وكون ما قرب السنة هو كالسنة هو مذهب المدونة وتقديم جرى العمل به وبهذا قال ابن الهندي كما في الوثائق المجموعة ولكن العمل بسنة فقط أقوى من هذا كما رأيت عن المتأخرين وهذا هو مذهب الرسالة انظر الشرح اهـ حكماً تماماً أنفذه وأمضاه والزم العمل بمقتضاه شهد على أشهاد دامت كرامته بما فيه عنه وهو بآئمه وعلى من عداه بما فيه عنهما وهما بآئمه وعرفهما وفي كذا

الحكم الرابع عشر

للمتازع السيد مصطفى امريخ الوطاوي مع السيد الحسن بن محمد الداودي وأخيه الحاج عجب وبوشعيب بن التهامي الزياتي الاعلياني وأخيه الميلاودي على طرف من الأرض بين عين بلبا السيد المصطفى المذكور ومن شاركه المسماة بالسباسة وشمال بلد خصمائه المسماة بالميزان بمزارع القواسم وترافعوا بجلوس من يجب وطلبوا التوجه للوقوف على عين الطرف المذكور المتنازع فيه وقراءة الزموم على عينه توجه شهيداه صحبة من يجب وحضر المتنازعون في عين الطرف المذكور وسئل كل من الفريقين عن حدود بلده وهل له رسم فادلى كل واحد منهما برسم يتضمن حدود بلده وبعد

قراءة الرسمين واستيفائهما إلى حد بلاد السيد مصطفى المذكور ومن معه من جهة يمينها الواقع فيه النزاع هو صف الحجر المتصل بارض محروثة هناك كما إلى حد بلاد خصمائه من جهة الشمال الواقع فيه النزاع هو صف الحجر المتصل بطريق من جهة القبلة وبالسيل الكائن من جهة الغروب وبين السيل المحدود به بلاد السيد مصطفى والصف المحدود به بلاد خصمائه فصل من جهة القبلة بقطعة اعترفوا أنها للسيد محمد ابن رابع ومن جهة الغروب ببخائر هناك متصلة بالسيل الممتد في غروب كل من البلادين ووايئتهما وتلك البخائر مقطوعة عن كل من البلادين بالصف الذي هو حد بلده وطرف من البخائر المذكورة هو يد السيد مصطفى المذكور وهو الذي من جهة بلاده باعتراف خصمائه والوقوف عليه كما ان طرفا آخر يد خصمائه وهو الذي من جهة بلدهم باعترافه والوقوف عليه وبين الطرفين طرف ليس بيد واحد منهما باعترافهما فسئل كل واحد منهما عن مجموع الحبل المتنازع فيه الذي هو ما بين الصقين بماعدا الطرف الذي هو لابن رابع المذكور هل هو ملكه فادعى انه ملكه غير ان خصمه ترامي على ما ترامي عليه منه كما سئل كل من الفريقين عن سبب عدم تصرفه في الطرف الوسط مع دعواه انه ملكه فادعى أن عدم تصرفه في ذلك أمر اتفاق لا مانع ثم عبر ما يتصرف فيه السيد مصطفى ومن معه من الطرف المتنازع فيه فوجد في طوله مياتر كذا وفي عرضه مياتر كذا كما وجد في طول ما يتصرف فيه خصماؤه مياتر كذا وفي عرضه مياتر كذا وفي طول ما لم يتصرف فيه واحد منهما مياتر كذا وفي عرضه مياتر كذا ثم سرد رسم كل على خصمه فسلمه وذلك بأشهادهما شهيديه على عين الحبل المتنازع فيه وبمحضر من يجب ويشهدان به ثم سئل كل منهما هل له حجة على ما يدعيه غير الرسم الذي ادلى به فاشهدان للاحجة له الا ما قلناه وما ادلى به وبعد ان تأمل الفقيه وهو (محمد بوعشرين) جميع ماسطر اعلاه وامن النظر فيه اشهد انه حكم ببقاء ما يد كل واحد منهما بيده بعد يمينه ان طلبها خصمه لقول المتحرف

• والقول قول ذي يد منفرد • أى مع يمينه كما حكم بقسم الطرف الذى لم يتصرف فيه واحد منها بعد حلف الفريقين أو نكولها ويقضى للحالف على التاكل لقوله أيضاً والشئ يدعيه شخصان • ولا يد ولا شهيد يدعى يقسم ما بينهما بعد القسم • وذلك حكم فى التساوى ملتزم

الحكم الخامس عشر

بعد ما ادعى بن عبد السلام اسماً بن محمد بن عبد القادر الزيدى السالمى على الحسن ابن غاية النسب بانه تقاعد له على ثلاثة اثمان انجرت له بالتعصيب فى عبد السلام بن الحاج النسب فى البلاد المسماة بالسليح بمزارع السوالم المحدودة بالمقال أعلا اعاليه وكلف المدعى من قبل الشرع الاسمى باثبات الموت وحصر الورثة وادلى ببينة لفيفية مستفسرة شاهدة بذلك وبسردت على المدعى عليه ولم يسلمها ونازعه فى كونه معصباً لعبد السلام المذكور وفى كونه من ابناء عمه ثم ادعى ان عبد السلام المذكور مات قيد حياة والد المدعى ولو كان والده معصباً لطلب التعصيب حينئذ وأجل المدعى أيضاً لإتيانه بالتعدد الموصول له الى المالك المذكور حيث ان الارائة التى ادلى بها أولاً غاية ما فيها ان ابن عمه عبد السلام عصبه وبعد ادلائه بما كلف به وسرده على المدعى عليه سلمه واقر بكون البلاد المتنازع فيها للمالك المذكور وادعى ان المدعى باع له من باع البلاد المذكورة ودفع ثمنها خلعا فى طلاق فاطمة الشيعية وكلف باثبات دعواه هذه وادلى برسم متضمن تلقى عدلين من خمسة اناس شهادة كل واحد بما فى علمه ووقع الحكم باهماله لانه غير كاف فى الاحتجاج به واعذر له من يجب باقيت لك حجة فنفاها باشهاد وحكم عليه الشرع بانه لم يبق له سوى اليمين من خصمة وامتنع من استيفاء اليمين الا من عشرة اناس من شهود اراثة المدعى المذكور كما ذلك كله مفصل بالمرافعات السبع أشهد الفقيه وهو (محمد بن عشرين)

انه حكم على المدعى كسرا باعطائه اليمين للمدعى عليه وحده انه ما باع واجبه من البلد المتنازع فيها وبعد استيفاء اليمين المذكورة يمكنه المدعى عليه من الثلاثة الاثمان في البلد المذكورة لعجز المدعى عليه عن الاثيان بحجة تامة تدل لما ادعاه من صدور البيع من المدعى لواجبه من البلد المتنازع فيها فيكون القول للمدعى لان القول لمنكر العقد اجماعا مع يمينه ومن المعلوم انه ليس في الشريعة أن يحلف احد ليستحق غيره حكماً تاماً انزده وامضاه ووجب العمل بمقتضاه شهد على اشهده دامت كرامته بما فيه عنه وهو بحيث يجب له ذلك من حيث ذكر وفي كذا

الحكم السادس عشر

لما ادعى عمرو بن الحاج الفضالى نائباً عن موكله الشيخ حمو بن الحاج ادريس عن نفسه وعن ولديه الصغيرين الخطاب والحاجة ومكفوله مولى الرثوبة بن بوعزرة النسب ونائباً ايضاً عن سلام بن محمد النسب والسيد محمد بن الحاج المدعى مولى الرثوبة النسب وعائشة بنت محمد بن المعطى الطالبي اصلاً الفضالية قراراً واختها زهراء على محمد بن الجيلاني الطالبي اصلاً الفضالى قراراً ومحمد بن المعطى النسب واخته عائشة وفاطمة بأن بقعة من الارض المعروفة بالطايشة مشتركة شركة انصاف بين منوبى المدعى كسرا وبين المدعى عليهم المذكورين وقد كانت وقعت بين الفريقين القسمة في الحراثى منها دون غيره مما هو غابة الى أن يتوافقوا على قسمته وعمد المدعى عليهم قبل تاريخ المقال بست سنين الى ما لم يقسم مما هو غابة وصاروا يقلعون ويحرقونه طالبا منهم اجراء القسمة فيما لم يقسم والتحكين من الغلة في مدة انتصرف المذكورة وأجاب المدعى عليهم من عدا عائشة بأن البقعة المذكورة مقسومة قسمة قديمة ورثوها كذلك وتصرفوا فيها نحو الخمسين سنة واما عائشة فأجاب وكيلها محمد بن بوشعيب الفضالى بالتزام القسمة وتوجه عدلان لمعاينة حدود البقعة المتنازع فيها فالتى الطرف الحراثى

محتويًا على عشرة اجزاء وكل من الفريقين حائز لخمس عشرة وفق ما بينه المدعى عليهم وأما الطرف المتنازع فيه فجله في يد المدعى عليهم باقرارهم والبعض اليسير منه في يد منوبى المدعى وحكم الشرع على المدعى أن يأتى بما ينفعه في كون تصرف المدعى عليهم حادثًا هذه مدة من ستة أعوام وادلى بحجة لفيقية بزيادة مثلية عدل وأحد متضمنة لما تضمنه المقال وسردت على المدعى عليهم ولم يسألوها وطلبوا منها نسخة بقصد البحث وحكم الشرع بها وبحثوا فيها بما يحثوا به وطلب نائب المدعين التأجيل لأبدال من وقع فيه البحث من الشهود بغيره والتمكين من نسخة مما ادلى به المدعى عليهم من الفتاوى كما ادلى ببطل الشهود المبحوث فيهم وطلب المدعى عليهم نسخة منه بقصد البحث فمكنهم الشرع من ذلك وادلى المدعى عليهم بثلاث فتاوى تتضمن البحث فيما ادلى به نائب المدعين وتأمل من يجب في جميع ذلك فسأل المدعى عليهم المذكورين هل لهم حجة على وقوع القسمة فيما ادعى المدعون شيوعه أو حجة على طول تصرفهم واعترفوا أن لهم حجة على طول التصرف فحكم الشرع عليهم بالاتيان بها وحضروا وادلوا بشهادة لفيقية تتضمن الشهادة بتصرفهم نحو الخمسين سنة فيما هو محدود بالرسم المدلى به وسرد على وكيل المدعين فبحث فيه من جهة كون شهود الرسم المذكور جلهم اقارب وملاطفون للشهود لهم وسرد ذلك البحث على المدعى عليهم فأجابوا بما أجابوا به أولا في المرافعة عدد كذا وحكم الشرع بتوجه عدلين لعين البلد المتنازع فيها ومطالعة الحجج على عينها وتوجهها لعينها فالفيت الحجة غير شاملة لجميع المدعى فيه حيث انه خرج منها بعض مما فى يد المدعين وبعض مما فى يد المدعى عليهم وسرد ذلك على المدعى عليهم فأجابوا بما أجابوا به أولا كما اعدوا بأن حجبتهم ناقصة حيث ان الشهود لم يصرحوا فيها بشروط الحياة القاطعة للدعوى وسألوا هل لهم حجة تامة غير ما ادلوا به أو حجة على وقوع القسمة فى الارض المتنازع فيها فأجابوا بأن لا حجة لهم ولا مقال الا ما دلوا به وقالوه وسأل المتداعون الفقيه وهو

﴿محمد بن عشرين﴾ أعمال الواجب في النازلة بما تقتضيه القواعد الشرعية والنصوص
 المرعية فاقضى نظره ان حكم على المدعى عليهم ان يقتسموا مع المدعين الطرف
 المتنازع فيه حيث لم تقم للمدعى عليهم حجة تامة وحجتهم التي اقاموها ناقصة من
 جهة عدم شمولها للطرف المتنازع فيه حسبما شهد بذلك العدلان المتوجهان له ومن جهة
 عدم استجباها للشروط أى شروط الحياة القاطعة للنزاع المشارها بقول (خ) وان
 حاز اجنبى غير شريك وتصرف ثم ادعى حاضرا ساكن بلامانع عشرين لم تسمع
 ولا يثبت وزاد الزرقاني شرطين آخرين ان يعلم هذا الحاضر ان المحاز ملكه مع تصرف
 الحاز له الى ان قال، وبقي من شروطها أيضاً ان يدعى الحاز ملك الشيء المحوز ولو مرة
 اه ويقال بدل هذا في دعوى القسمة ان يدعى القاسمة طول المدة كما هو ظاهر
 ومصرح به في بعض الفتاوى الفقيهيه وقد عجز المدعى عليهم عن الاثبات بحجة غيرها
 مما هو متضمن للشروط المذكورة أو متضمن لثبوت أصل القسمة ومن المعلوم ان
 النزاع وقع في القسمة وعدمها فاما ان يتفق الخصمان على مضي امد الحياة أولا فان
 اتفقا فالقول قول مدعى القسمة وان لم يتفقا بان ادعى المدعى حدوث الترامى كما في
 نازلتنا وادعى المدعى عليه ان الحياة قديمة مستندة لقسمة قديمة فيكلف المدعى
 بثبوت حدوث الترامى لان الاصل عدم التعدى فاذا ثبت ذلك فيكلف المدعى
 عليه بان يأتى بما يعارضه من طول التصرف بقاعدته أو بالاثبات بينة القسمة فان اتى
 بما لا مدفع فيه من احدى البيتين فالقول قوله في القسمة في بينة التصرف والعمل على
 القسمة في بينها على ان الذى يظهر ان المدعى عليه المدعى لطول التصرف المستند
 لقسمة قديمة هو المكلف أولا بان يأتى بما يدل لطول التصرف أو لحصول القسمة
 حيث انه اقر بشركة قديمة فلا بد أن يأتى بما يقطعها مما لا مطمئن فيه هذا هو الذى تدل
 عليه القواعد واما الافتاء بان القول قول المدعى عليه المدعى لطول التصرف المستند
 للقسمة أو القول قول المدعى للشيوع وعلى المدعى عليه المدعى للقسمة البينة عليها

فهو من باب الرمي بالجزاف والتهور في العلم وكون القول قول مدعى الشيوع اذا لم يثبت المدعى عليه طول التصرف بقاعدته ولم يات بيينة القسمة هو الذي جرى به العمل وتدل عليه نصوص الفقهاء قال الشيخ التاودي لدى قول المتحف والمدعى لقسمة البسات * يومر في الاصح بالاثبات

ما نصه وأخرى من قول الاخر هي قسمة استغلال ما اذا قال لم تقع قسمة فان القول له بلاخلاف ولا يحمل عليها الناظم لقوله في الاصح اه بل في ابن التاظم عن نوازل الشعبي ان مدعى القسمة لا يصدق ولو بعد أربعين سنة أى لا عبرة بالحيازة في هذه النازلة بل لا بد من الاتيان بيينة القسمة ولو كانت الحيازة تامة بشروطها وسئل أبو العباس سيدى احمد بن عبد العزيز الهلالي عن ورثة اقتسموا ملكا كان بينهم قسمة بت وبقى كل واحد منهم يتصرف فيما صار له ويبيع ويرهن في متاعه كيف شاء على عين اخوانه الذين وقعت القسمة معهم من غير منازع ولا معارض فيما وقع فيه البيع والقسمة سنين عديدة حتى توفي الكبار كلهم وترك كل واحد منهم ما بقي بيده لمن أحاط بآثره يتصرفون بالبيع كسابائهم بلامنازع حتى الان قام أحد الورثة وذكر ان القسمة المشار اليها انما هي قسمة المنفعة فلم يكن يكون القول منهم فاجاب الحمد لله ان كان الورثة المذكورون يدعون قسمة الاملاك المذكورة في سالف المدة وطالت مدة الحيازة والقائم حاضر ساكت بلاعذر فان القول قول مدعى قسمة البت ففي الدر الثير ان أبا الحسن الصغير سئل عن رجلين اشتريا ملكا شائعا فاقتهما وبقى كل واحد يستغل ما صار له ثمان عشرة سنة ثم مات أحدهما وترك ورثته فبقوا على ما كان عليه الميت ستة أعوام وقد ضاع عقد القسمة فادعى الورثة انه بقى على الشيع فاجاب اغتلال كل واحد جهته حجة لهذا على انها مقسومة اه وهذا السؤال وان كان في التنازع في قسمة البت والاستغلال لكنه اخو نازلتنا في كون القول قول مدعى الشيع الا مع الحيازة مع كون الجواب متضمنا لما يجب اعتباره في السجبة بطول

التصرف وسئل العباسي عما اذا قسم الاخوة متخلف والدهم بلاينة ثم بعد مدة
طويلة ادعى بعضهم عدم القسم فهل القول لمن ادعى القسم أو لمن ادعى الشيع
فاجاب ان كانت بينة معتبرة به فهو لازم وان لم تكن ففي الذر الشير يكون النظر لمدة
الحيازة فان انقضت فالقول قول مدعى القسمة والا فالقول قول مدعى الشيع الخ
وهذا فيه دلالة على انه يكلف المدعى عليه أولا بالاثبات بما يدل على القسمة أو على
انقضاء أمد الحيازة بشروطها فالخاصل ان حجة المدعى عليهم لا تفيد لهم الا الخيبة
عند من راقب مولاه حكماً تاماً أنفذه وأمضاه والزم العمل بمقتضاه شهد على اشهاد
بما فيه منه وهو بحيث يجب له ذلك من حيث ذكر وعلى المحكوم عليهم باعلامهم
بمضمونه وهم بأتمه وعرفهم وفي كذا

الحكم السابع عشر

بعد ما ادعى ابن عب اسما بن الخطاب الزياي الخليفى والمعطى بن محمد النسب
على بو عزة بن عبد السلام النسب بان بين المدعين والمدعى عليه جسيم أرض
تعرف بظهر الكرامة المحدودة بالمقال صدره شركة بينهم مناصفة النصف للمدعين
والنصف الاخر للمدعى عليه وطالبوا منه اعمال القسمة في الارض المذكورة ليرتفع
ضرر الشركة بينهم وأجابها المدعى عليه بانه كان أقسم الارض المذكورة معهما قبل
تاريخه بعامين اثنين قسمة بت بالارضاة وان كان ما خرج فيه المدعيان أقل مساحة
مما خرج فيه المدعى عليه بذلك لكون الذي خرج فيه المدعى عليه دوما قلع المدعى
عليه والطرف الذي خرج فيه المدعيان مقلوع وسرد هذا الجواب على المدعين
واعترفا بان القسمة كانت وقعت بينهما وبينه في الوقت الذي عينه غير انه تبين ان
عليهما غنا في تلك القسمة فطالبا رفعه بتعديل القسمة وأعذر للمدعين المذكورين
بأبقي لكما مقال أو مدفع فقالا لا كما ذلك كله بأشهادهما شهيديه ويشهدان به وسألوا

الفقيه وهو محمد بن بوعشرين في أعمال الواجب في النازلة بما تقتضيه القواعد الشرعية
فاقتضى نظره ان حكم بإهمال دعوى المدعين في إعادة القسمة لاجل التعديل ودفع
الغبن الواقع عليهما في القسمة الاولى لان القيام بالغبن على ما جرى به العمل مشروط
بشروط منها ان لا يمضي العام وقد مضى عامان قال المتحف

ومن بغبن في مبيع قام * فشرطه ان لا يجوز العام
وان يكون جاهلاً بما صنع * والغبن بالثلث فما زاد وقع
والذي عليه العمل المطلق ان قسمة المراضاة بلا تعديل ولا تقويم لا يقام فيها بغبن
قال ناظمه

قسم المراضاة والاتفاق لا * تسمع دعوى الغبن فيه مسجلاً
مالم يقع بذرع التراضي * فهو على المغبون غير ماضي
قال شارحه قال ابن مغيث القسمة على ثلاثة اقسام قسمان فيهما القيام بالغبن اذا ثبت
بذكرهما ثم قال والوجه الثالث لقيام فيه بالغبن وان ثبت وهو قسمة المراضاة والاتفاق
ومحله محل البيوع الا ان تقع القسمة اثر المراضاة بذرع فيكون فيها القيام بالغبن قاله
غير واحد من الفقهاء وبه مضى العمل عند الشيوخ قاسم بن محمد ويحيى بن ايوب
والقاضي بن زرب وابن الهندي وابن العطار اهـ ثم قال بعده وهذا الحكم معلوم مذکور
في عدة كتب الفقه من غير تعرض لكوز العمل به اهـ حكماً تاماً أنفذه وأمضاه والزم
العمل بمقتضاه شهد على اشهاد به عليه عنه وهو بحيث يجب له ذلك وعلى المحكوم
عليهما باعلامها بمضمونه وهما بآتمه وعرفهما وفي كذا

الحكم الثامن عشر

بعد ما ادعى محمد فتحة بن هدى الدكالي أصلاً نائباً فيها عن محمد بن محمد ضماً ففتحاً
الزيادي وعن أخته فاطمة علي ابن مهدي اسماً بن فايدة قائلاً أن المدعى عليه ترامي

لموكلية على بلد تسمى خريشفة محدودة بالمقال صدره وطلب منه التخلي عنها وأجابه المدعى عليه بأن البلد المذكورة والمحدودة ملكها بالشراء من محمد بن الحاج الاوراوى هذه مدة من نحو أربعة أعوام سلفت وحكم على كل من المدعى والمدعى عليه أن يحضر حجته وحضر وكيل المدعى عليه المعطى بن العربي الاوراوى وادلى برسم متضمن شراء موكله المذكور ثلث واحد في أرض خريشفة المذكورة بالمقال من منوب المدعى محمد بن محمد ضما ففتحاً ومثّل هل له حجة على الثلثين الباقيين أم لا فاجاب بأن لا حجة عليهما وانهما ليسا تحت يده وبسط له اليد عليهما ثم ادلى نائب المدعين بحجة لفيفية متضمنة لكون والد منوب المدعى كان مالكا للبلد المتنازع فيها الى ان مات عنها وتركها لورثته وبعد سردها على نائب المدعى عليه أشهد ان الرسم الذى كان ادلى به قبل يعارضها وطلب نائب المدعين نسخة من الرسم الذى ادلى به نائب المدعى عليه وحكم الشرع بذلك ثم ادلى نائب المدعين بفتويين متضمنتين للبحث فى الرسم المذكور وبالتناقض بينه وبين ما أجاب به المدعى عليه حسبما تضمنته وسردتا على نائب المدعى عليه وحكم الشرع عليه ان يجيب عن التناقض الذى تضمنته الرسم المذكور كما حكم عليه ان يجيب عن التحمل الواقع فى الرسم المذكور حيث انه مما يبطل به الشراء وأجاب عن ذلك بان التناقض والتحمل واقعان وعجز عن الجواب عنهما وتأمل الفقيه وهو ﴿ محمد بوعشرين ﴾ فى الدعوى المذكورة بعد ان سالاہ اعمال الواجب فى النازلة فاقضى نظره ان حكم على المدعى عليه ان يتخلى للمدعين عن الثلث الذى تضمنه رسم الشراء المذكور لما وقع له من التناقض فى الجواب ومن تناقض قوله سقطت دعواه ولا شك ان المدعى عليه هو المدعى معنى حيث انه استظهر برسم الشراء من أحد منوبى المدعى ولافى الرسم المذكور من تحمل محمد بن محمد المذكور باخته فى عقدة البيع ومن المعلوم أن التحمل يفسد البيع فقد قال الرهونى (قلت) ويؤخذ من التعليل المذكور الفساد اذا وقع على وجه آخر وهو انه ان قام عليه فانه

يرضى القائم من ماله والضرر في هذا الوجه من جهة البائع لان الثمن الذي اخذه لا يدري اهو في مقابلة المبيع فقط أو في ذلك وفي مقابلة ما يدفعه للقائم ان قام يرضيه به وهو منصوص عليه أيضاً قال في المنتخب مانصه وفي كتاب الجوار وسئل عيسى عن القوم يصطلحون في الموارث فيضمن الحاضر منهم أمر الغائب ان كره الصلح أو ادعى شيئاً فهو له ضامن قال لا أرى هذا الجواز وأراه مفسوخاً عنه بلفظه حكماً تاماً انقذه وأمضاه والزم العمل بمقتضاه بعد الاعذار لنائب المدعى عليه باقيت لك حجة قتال لا بشهاد شهيديه عليه ويشهدان به شهد على اشهاد دامت كرامته بما فيه عنه وهو بحيث يجب له ذلك من حيث ذكر وعلى من عداه بما فيه عنه وهو بأنه وعرفه وفي كذا

الحكم التاسع عشر

بعد ما ادعى الرحالي بن احمد الزياي على المعيزي بن عكير الطرقاوي وأخيه الحسن بان المدعى كسرا كان اشترك مع المدعى عليهما في الحرث في يلادهما وزرع جميع البذر من عنده دونهما كما استخدم بهائمه دونهما على ان ياخذ جميع زريعه عند اللراس ويقسم معها ما فضل والحرص على الجانبين والان منعاه من اخذ زريعه طالباً منهما أن يمكناه من زريعه حسبما وقع الاتفاق عليه واجاباه بالاقرار في الشركة وبالنكار في اشتراطه اخذ جميع زريعه كما أجاب بالاقرار في كون الخرص على الجانبين وبانه حصده وحده والتقية حصلت منهما ما وتأمل الفقيه وهو ﴿ محمد بوعشرين ﴾ في الدعوى المذكورة فاقتضى نظره ان حكم بفساد المزارعة حيث ان الارض من جانب والبذر والبقير من الجانب الآخر والعمل بينهما لما فيه من كراء الارض بممنوع وقد قال (خ) وصحت ان سلما من كراء الارض بممنوع وعليه فالزراع بينهما وتراد غيره من أرض وبذر بان ياخذ رب الارض أجرة ما ينوب شريكه منها ويرجع رب البذر على شريكه

بحصته من البذر وما ينوبه في كراء البهائم قال (خ) وان فسدت وتكافئا عملا فينبهنا وتراد غيره والاقلل عامل حكماً تاماً انقذه وامضاه والزم العمل بمقتضاه بعد ان اعذر اليهما باقيت لكما حجة فقال لا حسباً. باشهادهما شهيديه ويشهدان به شهد على اشهادهم دامت كرامته بما فيه عنه وهو بحيث يجب له ذلك من حيث ذكر وعلى من عداه بما فيه عنهما وهما بأثمه وعرفهما وفي كذا

الحكم العشرون

لما ادعى المعطى بن العربي الاوراوى نيابة عن المرأة حليلة بنت الزعيري على فاطمة بنت التهامي الطرفاوية وبنيتها فلانة وفلانة بانه كان قيد عليهن مقالا طالباً منهن حظ موكلته من الارض المسماة بالحوض وحمري واجبته بالانكار ووقع الصلح بين موكلته وبينهن بمائة ريال واحدة وثمانين ريالاً وقد كان استرعى قبل وقوع الصلح بان الصلح لا يلزم موكلته المذكورة وأجابه نائب المدعى عليهن بالانكار في وقوع الصلح وانهم لا زان على انكارهن الى الان وحتى الازو حكم الشرع على نائب المدعية باحضار الصلح والاسترعاء فاحضرهما كما احضر المقال الذي كان قيد قبل المتضمن للحواب بالانكار وسرد ذلك كله على نائب المدعى عليهن وطلب منه نسخة بقصد البحث فمكن منها وادلى بفتويين دالتين على لزوم الصلح وعدم لزوم الاسترعاء واخذت المدعية منها نسخة بقصد البحث وادلت بفتوى تعارضها وسردت على المدعية وأجابت بان لا معارض لها وانها تطلب من الشرع الاسمي اعمال الواجب في القضية حسباً بالمرافعات صدره وأعذر من يجب سده الله لكل من نائب المدعية ونائب المدعى عليهن باقيت لك حجة فقال لا حسباً باشهادهما شهيديه على ذلك ويشهدان به حضر النائبان المذكوران لدى الفقيه وهو (محمد يوعشرين) وطلبا منه اعمال الواجب في النازلة بما تقتضيه القواعد الشرعية وتأمل في الدعوى المذكورة

فاقتضى نظره ان حكم بلزوم الصلح وبطلان الاسترعاء لان شرط قبول الاسترعاء وهو وقوع الاقرار بعد الانكار مقدود في النازلة المذكورة قال الزرقاني وشرطه اى الاسترعاء تقدمه على الصلح ثم قال وشرطه أيضاً انكار المطلوب ورجوعه في الصلح الى الاقرار فان ثبت انكاره وتمادى عليه لم يفد استرعاؤه فقول العوام صلح المنكر اثبات لحظ الطالب جهل اه باختصار وقال في الدر الشير (قلت) قال ابن فتحون والمتيطى لا ينتفع بالاسترعاء الا مع ثبوت انكار المطلوب ورجوعه في الصلح الى الاقرار فان ثبت انكاره وتمادى عليه حتى صالح لم ينتفع المسترعى بالاسترعاء كما تقول العوام ان صلح المنكر يثبت حق الطالب وهو جهل منهم وانما له القيام بيينة تعرف حقه قبل المطالب ان وجدها بعد الصلح ولم يكن عرفها وقت الصلح اه حكماً تاماً أنفذه وأمضاه وأوجب العمل بمقتضاه شهد على اشهاديه بما فيه هو بحيث يجب له ذلك من حيث ذكر وعلى المحكوم عليه وهو بآئمه باعلامه بمضمونه وفي كذا

الحكم الحاربي والعشرون

لما ادعى السيد الحسين بن القائد عبدالله الوطاوى على محمد بن الحسن النسب قائلاً انه كانت اشترى ثلثاً ومصدماً من مالكة بنت محمد بن الخياط النسب وأختها الكبيرة في عدة أراضى محدودة بالقال وعمد المدعى عليه زماً اشتراه وحرثه بلاموجب في العام الفارط كما حرث عام التاريخ الارض المسماة بأقليب وطلب تمكينه من غلة ما حرثه وأجابه المدعى عليه عن حرث الاراضى المذكورة في العام الفارط بالاقرار وله شبهة في حرثها حيث ان ثلثاً وزوجته والثلثان الباقيان حرثهما بالشراء من مالكة المذكورة كما أنجاب عن حرثه لارض أقليب بأنه ما حرث فيها الا الثلث الذى ينسب زوجته وقد سرد جوابه على المدعى فاجاب بأن لزوجة المدعى عليه الثلث فيما عدا أرض أقليب ولها الحظ في أرض أقليب ولا يدري قدره وحكم الشرع على كل من المدعى

والمدعى عليه بان يأتى بما ينفعه فى دعوى الشراء وأدلى المدعى برسم متضمن لشرائه
 لثلاث من مالكة المذكورة ولسدس من أختها المذكورة فى الاراضى المذكورة ولم يدل
 المدعى عليه بشئ وطلب الزيادة فى الاجل فزاده الشرع ثمانية ايام حسبما بالمرافعة
 عدد كذا ثم بعد ذلك حضر المدعى عليه ومثل عن الحجة المكلف بها فاجاب
 بان للاحجة له على الشراء المذكور وحكم الشرع على المدعى أن يأتى بما ينفعه فى كون
 المدعى عليه حرث الزائد على ما تزوجته وأن يعين القدر الزائد حسبما بالمرافعة عدد
 كذا ووقع التوجه لعين البقعة المذكورة حسبما بالمرافعة عدد كذا وأدلى المدعى بحجج
 تشهد بان المدعى عليه حرث الزائد على ما تزوجته وسردت على المدعى عليه على عين
 المحل المتنازع فيه فاشهد المدعى عليه انه عاجز عن معارضتها وعن البحث فيها حسبما
 بالمرافعة المذكورة ومثل الفقيه وهو محمد بوعشرين فى اعمال الواجب فى النازلة بما
 تقتضيه القواعد الشرعية فتأملها فاقضى نظره ان حكم على المدعى عليه أن يمكن
 المدعى من كراء مثل ما حرث من الاراضى المذكورة مما ثبت أنه للمدعى مما عدا
 أرض أقليم لان المدعى عليه لاشبهة له فى حرث ما ذكر قال (خ) وان زرع
 فاستحقت فان لم ينتفع بالزراع أخذ بلاشئ والاقله قلعه ان لم يفت وقت ما ترادله وله
 اخذه بقيمته على المختار والا فكراء السنة ثم قال والغلة لذى الشبهة والمجهول للحكم
 حكماً تاماً أنفذه وأمضاه والزم العمل بمقتضاه شهد على اشهاد به عليه عنه وهو
 بحيث يجب له ذلك من حيث ذكر وعلى المحكوم عليه باعلامه بمضمونه وهو بآتمه
 وعرفه وفى كذا

الحكم الثانى والعشرون

لما ادعت المرأة فاطمة بنت الخياط الزيدية على الحسين بن القائد عبد الله بأن
 اشترى ثلاثاً فى شركتها من المرأة مالكة بنت محمد بن الخياط وسدساً من أختها الكبيرة

الحكم الثالث والعشرون

الحمد لله بعد ما ادعى محمد بن الحاج علال الاوراوى أصلاً العربي قراراً نائباً عن المرأة فاطمة بنت بوشعيب النسب على علال بن عبد السلام النسب قائلاً أن المدعى عليه متقاعد لموكلته على حظ أنجز لها بالارث من والدها من عدة أراضى محدودة بالمقال بعدد كذا ولا ييها منها النصف والنصف الآخر للمدعى عليه وحكم الشرع على المدعى بإثبات الموت وعدة الورثة وبأن يبين وجه سكوت منوبته مدة التقاعد المينة بالمقال كما ادلى بالارائة وسردت على نائب المدعى عليه وسلمها كما سرد المقال بزيادته عليه وأجاب عنه بأن جميع ما قيد في المقال في حوز منوبه وقد ورثه منوبه عن والده وسئل عن منوبة المدعى هل هي ابنة اخي منوبه اولا فأجاب بأنها بنت اخيه كما سئل الجواب عن ملك المنوبة المذكورة لو اجبها في الاراضى المدعى فيها بالاقرار او الانكار فامتنع منها معا وذلك بعدد كذا كما سئل هل لما حظ في الاراضى المذكورة ام لا فاعترف ان لها حظا فيها غير انه لا يدري كم لها فيها على التحقيق وذلك بعدد كذا ثم حكم عليه الشرع بأن يبين الحظ المقر به في الاراضى المذكورة وذلك بعدد كذا وبعد الحكم عليه بما ذكر أجاب بأنها ترثه من جدها التهامي بن الغزواني المكسالى على أحسن رايته وذلك بعدد كذا ثم حكم عليه الشرع ان يثبت موت التهامي بن الغزواني المذكور وحصر ورثته وذلك بعدد كذا ثم بعد انقضاء الاجل المضروب له لذلك احضر رسماً متضمناً كون محمد فتحاً بن بوطارفة كان سلم بالنيابة عن منوبة المدعى حظاً لعلال بن عبد السلام الذي هو المدعى عليه ولمن معه الى آخر ما تضمنه الرسم المذكور وسرد على المدعى وحاز نسخة منه بقصد البحث وذلك بعدد كذا ثم ادلى بفتوى باحة في ذلك الرسم بأمور وسردت تلك الفتوى على المدعى عليه وحاز منها نسخة بقصد البحث وذلك بعدد كذا ثم عارض الفتوى المذكورة بفتويين وسردت على

المدعى وأخذ نسخة منها يقصد البحث وذلك بعدد كذا ثم حضر المدعى المذكور وادلى بفتوى معارضة للفتويين المذكورين حسباً بالمرافعات أعلاه ثم عملاً بما تضمنته هذه الفتوى وزيادة كون الوكالة لا تثبت بالشاهد واليمين حسباً صرح بذلك فى العمل المطلق اذ قال

ومنعوا أن يثبت التوكيل * بشاهد ويحلف الوكيل

وفى النوازل العباسية وبمثل هل تثبت الوكالة بشاهد واحد أم لا فاجاب قال اللقانى فى حاشية التوضيح لا تثبت الوكالة بالشاهد واليمين على المشهور اه قال أبو الحسن الصغير واذا بطلت الوكالة لنقص شهودها عن النصاب لم يلزم المرأة بيع زوجها عليها اه كان تسليم المرأة الذى تضمنه الرسم باطلاً ثم بعد هذا كله تأمل الفقيه وهو (محمد بوعشرين) فى النازلة المذكورة لسؤال المتداعيين اعمال الواجب فيها بعد الاعذار اليها باقية لكما حجة فقال لا كما بشهادتهما شهيديه ويشهدان به فاقضى نظره ان حكم على نائب المدعى عليه أن يمكن نائب المدعية من واجبها فى نصف الاراضى المتنازع فيها على حسب ارائة والدها المذكور بدون يمين عليها حيث أن النائب المذكور امتنع من تنعيم الجواب واعمال الارائة لمن نسب الملك له كما بشهادة شهيديه ويشهدان به وقد قال ابن عاصم

ومن أبى اقراراً أو انكاراً * تخضه كلفه اجباراً

فان تمادى فلطالب مضى * دون يمين أوله وذا ارتضى

والمعمول به هو القول الاول عند ابن عاصم دون القول الثانى المرتضى عنده وهو الذى ذهب عليه (خ) اذ قال وان لم يجب خيس واذب ثم حكم عليه فلا يمين وفى ابن سهل مانصه أفتى فقهاء قرطبة فى مثل هذا بالضرب حتى يقر أو ينكر فان تمادى على امتناعه حكم بغير يمين اه حكماً تاماً انفذه وامضاه وأوجب العمل بمقتضاه شهد على اشهاده بما فيه عنه وهو بحيث يجب له ذلك من حيث ذكر وعلى من عداه بما فيه عنهما

وهما بأتمه وعرفهما وفي كذا

الحكم الرابع والعشرون

بعد ما ادعى الميلودى بن العروى بحسب النيابة عن زوجه زهراء وأختها حدهوم على المعلم بوعلام بن محمد فتحاً الدكالى بأن المدعى عليه متقاعد لموكلتيه على حظ انجر لهما بالارث من والدهما فى العقار المقيّد والمحدود بالمقال صدره وحكم الشرع على نائب المدعيتين أن يثبت موت والد موكلتيه وعدة ورثته وأن يحضر وكالتيهما وأثبت الارائة وأحضر الوكالة وسردت الارائة على المدعى عليه وسلها وأجاب عن المقال بأنه اشترى جميع العقار المدعى به المذكور بالمقال صدره من المجدوب بن محمد أخى منوبى المدعى وان كانت منوبتا المدعى لهما حظ فى العقار المذكور فالبايع مكلف بدركه وحضر المجدوب المذكور واعترف بالبيع المذكور وبأنه باع واجب اختيه مع واجبه فى العقار المذكور لانه كان يظن ان اخته زهراء تسامحه فى حظها ولا تطالبه به مراعاة للاخوة بينهما واما اخته حدهوم فقد كانت بنجيمته ونجت نفقته الى ما قبل تاريخه بمدة قريبة وترتبت عليه دعوى دين وباع جميع العقار المذكور فيما ترتب عليه من الدين كما ذلك بالمرافعات حوله وسرد اعتراف المجدوب المذكور على المدعى عليه المذكور فأشهد انه لا معارض له فيه تأمل الفقيه وهو محمد بوعشرين في الدعوى المذكورة فافضى نظره ان حكم بتخيير منوبى المدعى فى البقاء على واجبها وامضاء البيع للمشتري لان البيع المذكور للواجب المذكور من باب بيع الفضولى فيخير المبيع عليه بين امضائه وقبض الثمن وبين البقاء على واجبه لقول (خ) ومالك غديره على رضاه ولو علم المشتري انه وبعد التخيير المذكور حضر نائب المدعيتين واختار بقاء موكلتيه على واجبها فحكم بذلك من يجب كالحكم على البائع برد ما تاب اختيه من الثمن وبأنه ان كانت له دعوى على اختيه بالدين فليقيدها عليهما ان شاء

حكماً تاماً أنفذه وأمضاه وأوجب العمل بمقتضاه شهد على إظهاره دامت كرامته
بما فيه عنه وهو بحيث يجب له ذلك من حيث ذكر وفي كذا

الحكم الخامس والعشرون

لما ادعى الفقيه السيد محمد بن الشيخ الجيلاني السالمى بحسب النيابة عن والده
المذكور النائب عن زوجه رحمة بنت علي بن التهامي الوطاوية على السيد محمد بن القرافية
وأخيه الجيلاني بأن المدعى عليهما اشترى واجباً من الارض المسماة بالخربة البيضاء
ومنوبة منوب المدعى شريكة في الارض المذكورة طالباً منهما تمكينه من الشفعة المنوبة
المذكورة وحكم الشرع على المدعى باحضار الوكالتين وأحضرهما وأجابه أحد المدعى
عليهما السيد محمد المذكور عن نفسه وعن أخيه المذكور بالاقرار في الشراء بأنهما اشترى جميع
البلاد المدعى فيها من احمد بن العربي الوطاوي وأخيه التهامي وبانكار كون المنوبة
المذكورة شريكة في البلاد المذكورة وحكم الشرع على المجيب ان يحضر وكالة
أخيه وأحضرها وأخذ المدعى منها نسخة بقصد التمسك كما حكم على المدعى ان ياتى بما
ينفعه في شركة المنوبة المذكورة في البلاد المتنازع فيها وادلى برسمين متضمن احدهما
شراء محمد بن العربي الوطاوي العالي ومن معه للارض المدعى فيها والرسم الاخر تضمن
ارائة محمد بن العربي المذكور ومن جملة ورثته المنوبة المذكورة وأعذر في ذلك للمدعى
عليه وطلب نسخة بقصد البحث وأدلى بفتويين متضمنتين البحث فيما ادلى به
المدعى ثم اعذر في الفتويين المذكورتين للمدعى المذكور فأدلى بفتويين معارضتين
لما أدلى به خصمه فأعذر فيها للخصم المذكور فأدلى بثلاث فتاوى وحجة لفيقية
مستفسرة متضمنة ككون الاخوين البائعين كانا اقتسما الارض المدعى فيها مع
الغير من غير ذكر المرأة المنوب عنها في القسمة كما ادلى خصمه بحجة عدلية شاهدة
بملك المنوبة عنها للارض المدعى فيها وبقائها على ملكه الى ان توفي عنها وبعث لورثته

بعده الذين من جملتهم المرأة المنوب عنها من غير علم تفويت واعذر لكل من الخصمين فيما أدلى به الاخر فأدلى المدعى بفتويين معضدتين لما كان أدلى به أولاً كما أدلى المدعى عليه بفتوى متضمنة كون البيع في النازلة من باب بيع الفضولي بالنسبة لواجب المرأة المنوب عنها حيث كشف الغيب ان لها حظاً في البلاد المتنازع فيها فطلب كل منهما من الاخر اشهاد عدلين على انه قائل بمضمون ما أدلى به وأشهد له بذلك واعذر من يجب سدد الله لكل منهما بابقيت لك حجة أو مقال واشهد كل منهما أن لا حجة له ولا مقال الا ما قاله وما أدلى به خسباً ذلك بالمرافعات الاثني عشر حوله وتأمل الفقيه وهو (محمد بوعشرين) ما جرت به الدعوى وما أدلى به كل من الخصمين وامن النظر فيه أشهد بحفظه الله انه حكم بتمكين المرأة رجاء منوبة منوب المدعى من واجبها في البلاد المدعى فيها بطريق الاستحقاق لكون فتوى خصمها تضمنت الاقرار لها بالواجب وقد اشهد كل منهما انه قائل بمضمون فتواه كما حكم بتمكينها من الشفعة في الباقي وفي ما أدلى به المدعى كفاية في رد ما قاله مفتي المدعى عليهما حكماً تاماً أنفذه وامضاه ووجب العمل بمقتضاه شهد على اشهاد دامت صكرامته بما فيه عنه وهو بحيث يجب له ذلك من حيث ذكر وعلى المحكوم عليهما باعلامهما بمضمونه وهما بآتمه وعرفهما وفي كذا

الحكم السادس والعشرون

بعد ما ادعى بوعزة بن بوعزة الجمدى الجولالى عن نفسه وبالثيابة عن اخوته عبد السلام ومحمد فتحاً وابن المعطى على السيد عمرو بن القليل التقدميرى بأن المدعى عليه كان باع له ولاخوته جميع بقعة تعرف بدار الخليل هذه مدة من خمسة اعوام وصاروا يتصرفون فيها الى ان ترمى المدعى عليه على طرف منها يزيد على النصف من ناحية الغروب طالباً منه التخلي عن انطرف المذكور وحكم الشرع على المدعى بتمكين

المدعى عليه من نسخة من وكالته وعلى المدعى عليه بالجواب ثم حضر محمد بن بوشعيب نائباً عن بوعزّه بن بوعزّه وأخوته المذكورين فى المقال واحضر الوكالة واخذت منها نسخة وكلف ببيان الاجمال الواقع فى الطرف المدعى فيه فيثته بأن مقداره الثلاثان من الارض المتنازع فيها المحدودة بالمقال صدره وحضر وكيل المدعى عليه السيد محمد بن الحمديّة وأجاب عن بيع موكله للارض المذكورة بالانكار وعن تصرف بوعزّه بن بوعزّه وأخوته المذكورين بأنه كان على وجه الرهنية بدون اشهاد لمدة من ثلاثة أعوام بثلاثمائة ريال وحكم الشرع على وكيل المدعين بوعزّه وأخوته باتيانهم بما ينفعه شرعاً فى الشراء وادلى بحجة لفيقية احتجاجية مستفسرة متضمنة لبيع السيد عمرو المذكور المدعى فيه لبوعزّه وأخوته المذكورين وسردت على وكيل المدعى عليه وسئل المدلى بها عن المانع من اشهاد البيع بالعدول وطلب الوكيل المذكور منها نسخة بقصد البحث فيها فحكم له الشرع بها واجله شهراً وادلى بفتوى تتضمن البحث فى الحجة المذكورة بأنها مسترابة من جهة العدول عن اشهاد العدول مع تيسرهم فى الايالة فسرد ذلك على نائب المدعين فأجاب عن عدول منويه عن اشهاد العدول بأنهم كانوا أوقعوا البيع بمحضر الجماعة أولاً وهم على نية اشهاد العدول بعد ذلك واعذر له من يجب وفقه الله بابقيت لك حجة أو مقال فأشهدان لاحجة له ولا مقال الا ما قاله وما أدلى به كما ذلك. باشهاد تأمل الفقيه وهو {محمد بوعشرين} فى الدعوى المذكورة بما تقتضيه المسطرة الشرعية فاقضى نظره ان حكم بأن القول قول مدعى الرهنية يمينه لما نص عليه الزرقانى فى باب الرهن عند قول (خ) والقول لمدعى بقى الرهنية وعلاه بأن القول لمنكر العقد اجماعاً وسلمه (مب) وفرق بين هذه المسئلة وبين ما فى مجالس المكنامى من ان القول لمدعى الشراء واما الحجة الليفية التى ادلى بها نائب المدعين فلا تفيد شيئاً فى تفويت العقار لاستبعادها اذ العادة جارية بأن يبيع العقار لا يكون الا بالعدول خصوصاً وامضاء البيع متوقف على اجراء أمور قانونية

فاقتضى نظره ان حكم على المدعى عليه أن يمكن المثوبة المذكورة من واجبها في الارض المذكورة لعدم قيام حجة على بيعها له ولا اعترافه بأن أخويها هما اللذان باعا واجبها وقبضا ثمنه كما حكم عليه الشرع أن يمكنها أيضاً مما اشتراه من أخويها بالشفعة لثبوت الشركة باعترافه كما حكم عليه أن يمكنها من غلة واجبها المدة المذكورة بالمقال ففي نوازل المعاضات من المعيار ويشل ابن زرب عن ادعى أنه ابتاع داراً من رجل فأنكر ذلك ولم تقم للمدعى بينة هل يوخذ بكرائها أم لا فأجاب بأنه يوخذ بخرجها وكان رحمه الله يقضى بذلك فقال له ابن دحون اليس الغلة بالضمان فقال ليس في مثل هذا هذا مقر بأن الدار كانت للقائم و يزعم انه ابتاعها ولم يثبت ذلك فهو يرجع عليه بالغلة ولو قال الدار ملكي ولم يدع ابتياعاً ثم ثبت للقائم ملكها لم يرجع عليه بالغلة ابن سهل الذي قاله القاضي سمعت بعض شيوخنا يقوله وهو دليل ما في الشفعة من المختلطة اهـ وسلمه الرهوني حكماً تاماً أنفذه وأمضاه والزم العمل بمقتضاه شهد على اشهاد دامت كرامته بما فيه عنه وهو بحيث يجب له ذلك من حيث ذكر على المحكوم عليه بأعلامها بمضمونه وهو بأتمه وعرفهما وفي كذا

الحكم الثامن والعشرون

لما ادعى عباس بن المعطى الزياى الدغاي على السى على بن موسى النسب طالباً منه اعمال الحد بين بلد المدعى كسراً المذكور المسماة بحفرة اللقاع المحدودة قبله بطلحة كائنة بين بلده وبلد المدعى عليه ويمتد الحد الى الروضة المنسية ويمينا الطريق الفاصلة بينها وبين ولد عمرو بن صابر وغروباً الطريق الاتية من طالع فاضل وشمالاً كذلك وبين بلد المدعى عليه المذكور المسماة بأفديدين الفول المحدودة قبله بملك ابن الجديد ويمتد الى وادى صفرو وغروباً حفرة اللقاع وشمالاً الطريق الاتية من التعيدة وحضر المتداعيان معاً لمجلس الشرع الاسمى وطلبوا التوجه للوقوف على

عين الحد المتنازع فيه وفصل نزاعهما فيه توجه شهيديان صحيحة من يجب وحضر
المتداعيان ووقف الجميع على عين الحد المذكور قالني الشيء المتنازع فيه قبلة لبلد المدعى
كسرا وغروباً لبلد المدعى عليه ثم عين المحل المتنازع فيه بالخطوات فوجد فيه طولاً
من جهة القبلة مائتا خطوة ثنيه بالخطوة المتوسطة ويمينا ثمان وخمسون خطوة وغروباً
مائة بالافراد وثمان وستون خطوة وشمالاً أربع وخمسون خطوة ثم سئل المدعى عليه
هل تقدم له تصرف فيه فادعى أنه كان يتصرف في قدر خمسين خطوة من جهة اليمين
وفي قدر ست وستين خطوة من الوسط فأشهد خصمه أنه يسلم له التصرف من جهة
اليمين في قدر أربعين خطوة ومن الوسط في قدر أربعين خطوة كذلك كما ادعى المدعى
عليه أنه يلتقي مع خصمه في الحرث في هذا المحل فأنكره خصمه قائلاً ان بينه وبينه
في الحرث نحو الخمس خطوات كما أشهدا معا انهما لم يتقدم لهما تصرف في الجهة الشمالية
وكذلك طرف ما بين الوسط واليمين وقدره عشر خطوات ثم مشلاً معا هل لكل
واحد منهما حجة على ما لم يتصرف فيه و يتصرف فيه خصمه فأشهدا معا شهيديه
أن لا حجة لهما على ذلك بأشهادهما معا شهيديه بمحض من يجب على عين المحل المتنازع
فيه ويشهدان به ثم سئل الفقيه وهو (محمد بوعشرين) أعمال الواجب في النازلة
فاقتضى نظره ان حكم ببقاء ما ييد المدعى المذكور من الاربعين خطوة من جهة اليمين
والاربعين خطوة في الوسط بيده حيث سلم له خصمه التصرف فيه بعد يمينه لقول
صاحب التحفة * والقول قول ذي له منفرد * أي مع اليمين كما حكم بقسم ما
أشهدا معا انهما لم يتصرفا فيه وكذا الست والستون خطوة في الوسط والعشر خطوات
في اليمين بعد حلفهما أو نكولهما ويقضى للحالف على الناكل لأشهادهما معا أن لا حجة
لهما على ذلك لقوله أيضاً

والشيء يدعيه شخصان معا * ولا يد ولا شهيد يدعى

يقسم ما بينهما بعد القسم * وذلك حكم في التساوي ملتزم

حكماً تاماً أنفذه وأمضاه وأوجب العمل بمقتضاه شهد على اشهاد دامت كرامته
بما فيه عنه وهو بحيث يجبله ذلك من حيث ذكر وعلى المحكوم عليهما بما فيه عنهما
وهما بأتمه وعرفهما وفي كذا

الحكم التاسع والعشرون

لما وقع النزاع بين أحمد بن محمد الزياضي الفضالي وشقيقه محمد وابن المعطي النسب
وبوعزّه بن الجيلاني النسب وابن العربي بن بوعزّه النسب وبين السبي محمد بن الطاهر
ابن الشواف النسب وابن عمه ابن المكي على طرف من الأرض بين بلديهما الكائنتين
بشتوف بمزارع الفضالات المحدودتين بالمقال صدره والطرف المذكور قبلة للأولين
وعروباً للآخرين وادعى الأولون أن الطرف المذكور من بلادهم طالين من الآخرين
التخلي عنه وترافعوا للمجلس الاسمي طالين التوجه للوقوف على عين الطرف المتنازع
فيه وفصل القضية على عينه توجه شهيدان صحبة من يجب ووقفوا على عين الحد المذكور
وحضر الخصماء كما حضر بعض قدماء جيرانهم ممن لهم خبرة بحدود البلدين
المذكورين وهم سلام بن محمد النسب وأحمد بن إلياس النسب وعلى بن الفقيه النسب
وعلى بن بوعزّه النسب وحم بن عبد الله النسب ومحمد بن الجيلاني النسب وابن الفقيه
وطاف الكل بالطرف المتنازع فيه وحصل فيه تمام الاستيعاب ثم سئل كل واحد من
الفریقین هل له رسم على يده يثبت منه حدودها فادعى المدعى عليهما وهما ابن الشواف
وابن عمه المذكوران أن لهما رسماً خارجاً عن أيديهما مدخلا لطرف مما يتصرف فيه
المدعون غير أنهما التزما العمل بما اشتمل عليه رسم خصماهم المذكورين وبعد أن
أدلى الخصماء المذكورون الذين هم أحمد بن محمد ومن معه برسم معروف به تاريخه فاتح
ج الثانية عام ١٣٣١ وقرئ على عين الطرف المتنازع فيه ووجد فيه أن حد بلد
المدعين من جهة القبلة هو شعبيات الروانب إلى أن يصل إلى الوادي وبيننا الوادي

المذكور وشمالا السهب الطالع بين الارض المذكورة وأرض الذي محمد بن الطاهر الى أن يصل الى شعيات الروانب المذكورة وغربا الوادى المذكور وطول الطرف المتنازع فيه من المريرة المسامنة لاولى الشعب الى الوادى وعرضه ما بين الشعبين من الشعب الست هناك قدعى المدعى عليهما أن حد بلدهما هو اولى الشعب الموالية لبلد المدعين وان شعيات الروانب اسم لجميع الشعب هناك وعددهن ست شعب منها مافى بلد الغير من الجيران باعتراف المتداعين كما وافقهم على ذلك الجيران المذكورين وادعى المدعون أن شعيات اسم للشعبة الثانية الموالية للشعبة المذكورة فسألوا عن دليل اختصاصها بهذا الاسم دون غيرها من الشعب الست هناك فقالوا لا دليل لهم على ذلك ثم سئل كل واحد من الفريقين أن يقصد الحد الذى يدعيه فقصد كل واحد منهما حده من المريرة المسامنة لاولى الشعب بعد تقاررهم على أن المريرة المذكورة هى الحد بين البلدين غير أن المدعى عليهما يقصدان الحد المدعى لهما بالاستقامة وخصماؤهم ينحرفون فى قصدهم لخدم انحرافا يدخل الطرف المتنازع فيه فاعترفوا أنهم لا يمرون اليه الا من بلد المدعى عليهما وذلك كله بشهادة شهيديه على عين الطرف المتنازع فيه ويشهدان به وبعد ان تأمل الفقيه وهو رحمته محمد بوعشرين رحمته الطرف المتنازع فيه وما يدعيه كل من الفريقين فيه وامن النظر فى ذلك كله حكم أعزّه الله باستصحاب الطرف المذكور وبقائه يده حائزيه وهما المدعى عليهما المذكوران أعلاه عملا برسم المدعين بضميمة ما بين وسمع وعوين حيث أشير والحد بين البلدين المذكورين هو الشعبة الاولى الموالية لبلد المدعين كسرا لان المحل اذا كان محدوداً بمحل آخر فالمحل المحدود به لا يدخل فى المحدود كما يدل عليه جواب الخطاب فى باب التناول ونصه ووقعت مسألة مثلت عنها وهى رجل اشترى من جماعة داراً ووصف الدار فى عقد الشراء بأوصاف واشتمالات ومنافع ومساكن وبجانب الدار الغربى حوش ملاصق لها بينها وبين مقبرة هناك وبين الحوش المذكور خوخة

تنفذ للدار الى الدار المذكورة ولما ذكر في المكتوب حدود الدار المكتوبة ذكر ان حدودها الغربي ينتهي الى المقبرة المذكورة التي هي بعد الحوش المذكور فاقضى ذلك دخول الحوش في المحدود لكنه لم يذكر الحوش في اشتمالات الدار مع انه كان عند التبايع جاريا مع الدار في ملك البائعين المذكورين ثم توفي المشتري فباع ورثته الدار المذكورة بجميع اشتمالاتها وحدودها المذكورة في مكتوب شراء المتوفى المذكور لشخص آخر فنزع المشتري المذكور ورثة البائعين المذكور في الحوش المذكور الداخل في التحديد الذي لم ينبه عليه في الاشتمالات وأظهر الورثة المنازعون مستنداً شرعياً يشهد بأن موروثهم المشتري الاول اشترى نصف الحوش المذكور مشاعاً من بائعي الدار المذكورة في تاريخ متأخر عن تاريخ الشراء الاول الصادر في الدار فهل يشتري المشتري الاول لنصف الحوش المذكور مقتضى لعدم دخول الحوش المذكور في المحدود أم لا يقتضي ذلك فأجبت ان اتفق المتبايعان على أن البيع وقع منهما من غير تعرض للحوش المذكور بأنه داخل أو خارج وكانت الحدود شاملة له فهو داخل ولا يمنع من كون موروثهم اشترى نصف الحوش بعد الشراء الاول اه الغرض منه فدل بمفهومه على انه لو كانت الدار محدودة بالحوش لا يدخل قطعاً بعد ان أعذر لاحد المذكور ومن معه بأبقيت لكم حجة فاشهدوا شهيديه انه لا حجة لهم الا ما قالوه وما أدلوا به ويشهدان به حكماً تاماً انقذه وامضاه والزم العمل بمقتضاه شهد على اشهاد دامت كرامته بما فيه عنه وهو بحيث يجب له ذلك من حيث ذكر وعلى من عداه بما فيه عنهم وهم بأنهم وعرفهم وفي كذا

الحكم الثلاثون

الحمد لله ادعى بتعيسى الوطاوي بالنيابة عن موكله العدل السيد بن عبد القادر ابن التهامي النسب على الحاج بن المعطي النسب قائلاً فيه أنه باع موكله أن المدعى عليه اشترى ثلثاً شائعاً في كافة الارض المعروفة بكذا المحدودة بكذا طالباً منه أن يقر له

بالشراء المذكور ويطلعه على تقييده البيع لياخذ بالشفعة لموكله حيث ان الواجب المذكور في شركته أو يجيبه بما شاء ادعاء تاماً عرف قدره شهد به عليه الخ

الحمد لله بعد ما قيد المدعى المقال أعلاه حضر المدعى عليه وطلب الامهال في الجواب ثلاثة ايام تأتي من غد تاريخه فمكنه الشرع من ذلك وحكم على المدعى كسراً بتمكين المدعى عليه من نسخة من وكالته حضوراً وطلباً وحكماً الكل تام شهد على من يجب دامت كرامته بما فيه عنه وهو بحيث يجب له ذلك من حيث ذكر وعلى من عداه بما فيه عنه وهو بآتمه وعرفه وفي كذا

الحمد لله بعد ما كان المدعى عليه دلب الامهال للجواب حسبما أعلاه حضر وأجاب بالانكار الكلي في كونه اشترى الثلث المدعى فيه من الارض المذكورة حضوراً وجواباً تامين الخ

الحمد لله بعد ما أجاب المدعى عليه بالانكار حسبما بالمرافعة أعلاه حكم الشرع على المدعى كسراً باتيانته بما ينفعه شرعاً في الشراء المدعى به وأجله لذلك ثمانية ايام تأتي من غده حكماً تاماً شهد الخ

الحمد لله بعد ما كان المدعى أجاب بالانكار حسبما بالمرافعة أعلاه وكلف المدعى بالينة حسبما أعلاه يليه حضر المتداعيان بالمجلس واعترف المدعى عليه بأنه كان اشترى الثلث المدعى فيه وبأثر شرائه باعه للتاجر بربرو الا فرنسوى وعقد معه البيع بخط يده كما سئل الجواب عن شركة منوب المدعى في البلد المدعى فيها فاعترف بأن المنوب المذكور شريك فيها حضوراً واعترافاً تامين شهد الخ

الحمد لله بعد ما كان المدعى عليه اعترف بشرائه للثلث المدعى فيه وبيعه للتاجر بربرو حسبما أعلاه يليه مثل التاجر بربرو المذكور عن شرائه لما ذكر فاعترف لدى شهيديه بأنه كان اشتراه من الحاج المذكور بالنفى فرنك ثنية وثمانين ريالاً فرنكية فاعلم من قبل شهيديه بأن العدل السيد بن عبد القادر يطالب الحاج بن المعطى بالشفعة

في الثالث المذكور لكونه شريكاً في البلد المبيع منها الثالث فأجيب بأنه عالم بشركة السيد بن عبد القادر المذكور وبطلبه الشفعة وإن أراد الشفعة فيشفع من يده بالثمن الذي اشترته به من الحاج المذكور سواءً بالاعلاماً واعترافاً الكل تام شهد الخ الحمد لله بعد أن اعترف التاجر بربو بشرائه من الحاج المدعى عليه المذكور بالثمن الذي اعترف بالشراء به حسباً بالمرافعة أعلاه حضر الحاج المذكور وسرد عليه ما ذكر ووافق عليه فحكم عليه الشرع باحضار تقييدة شرائه من محمد بن عبد الله فاحضرها فالفيت متضمنة لشراء الحاج المذكور من البائع له محمد بن عبد الله بن عزوز اللوطاوي الطالبي جميع ثلث شائع في الارض المعروفة بكذا المحدودة بكذا بالنفي فرنك ثنية وخمسمائة فرنك للثالث المذكور وذلك بتاريخ كذا حينئذ أئذ من يجب للمدعى عليه باقى لك مقال فاشهد شهيديه أن لا مقال له الا ما قاله وحينئذ خير المدعى كسراً بين شفعتيه من يد التاجر بربو والفرنسوى المذكور بالثمن الذي اعترفا به وبين شفعتيه من يد الحاج بن المعطى المدعى عليه بالثمن الذي النى بالتقييدة الذي قدره الفا فرنك ثنية وخمسمائة فاختار الشفعة بالثمن الذي البنى بالتقييدة فاشهد الفقيه وهو محمد بوعشرين) انه حكم على الحاج المذكور بتكفين منوب المدعى من الشفعة في الثالث المدعى فيه بالثمن المذكور لقول (خ) وأخذ أى الشفع بأنى بيع وعهدته عليه أى على من أخذ بشرائه وتقض ما بعده قال الزرقاني أى بعد البيع الماخوذ به ومعنى تقضه تراجع الاثمان كما حكم بنقض البيع اثنان للتاجر المذكور لما ذكر في النص المذكور حكماً تاماً أنفذه وأمضاه وأوجب العمل بمقتضاه شهد على اشهاد دامت كرامته بما فيه عنه وهو بحيث يجب له ذلك من حيث ذكر وعلى من عداه بما فيه عنه وهم بأتمه وعرفهم وفي كذا

الحكم الاحد والثلاثون

لما ادعت المرأة الطاهرة بنت بوغزة بن الحسن الزيدية الوطاوية العمورية على
 بلقاسم بن محمد النسب وأخته عطوش والمرأة فاطمة بنت بوغزة النسب والمرأة سهور
 بنت الحسن النسب بأن جميع متخلف والدها من عقار وغيره بقی تحت يد المدعى عليهم
 حسبما هو مبين بالمقال وحكم الشرع على المدعية باحضار اراثة والدها وأحضرتها
 وسيرت على نائب المدعى عليهم ادريس بن محمد النسب وسلمها وسرد عليه المقال
 المذكور وأجاب عنه بأن جميع ما هو مقيد به تحت يد منويه وهو حوزهم وملکهم تملکوه
 بعد وفات والد المدعية وبأن متخلف والدها محصور في زمام تركته وهو يد منويه
 المذكورين وحضر ادريس بعده ومثل هل أتى بزمام تركة والد المدعية الذي أجل
 الاتيان به وأجاب بأن منويه ادخلوا رسومهم للمحافظة كما أجاب بأنه لم تبق له دعوى
 هنا لافي عقار ولا في غيره ووقع الحكم عليه باحضار توصيل المحافظة واحضار التركة
 المذكورة وان يتم جوابه بأن يبين هل متخلف والد المدعية يد منويه أم لا وان يتم
 الدعوى فيما عدا العقار وأدلى بتواصيل من المحافظة العقارية لأربع بقع من البقع المقيدة
 بالمقال كما ادعى أن موروث منويه كان تقاصل مع المدعية قبل هذا التاريخ فحكم عليه الشرع
 باحضار حجة فصله معها وأدلى برسم عدلى مؤرخ بكذا مضمينه أن الموروث المذكور
 كان اشترى من ابن عامر بن الجيلاني الزياني الزواغى زوج المدعية جميع واجبها
 وقدره الربع في كافة البقع الميمنة به وتوصل البائع بجميع الثمن بمحضرها وموافقها وسرد
 الرسم المذكور على المدعية وأنكرت جميع ما تضمنته من الزوجية والموافقة وطلبت نسخة
 منه فحكم لها بها كما حكم على المدعى عليه بالجواب عما عدا العقار فأجاب بأن والدها لم
 يخاف عند موروث منويه شيئاً وأدلت المدعية بفتوى تتضمن البحث في الرسم
 المذكور بأبحاث مذكورة فيها ومضمنة بالرافعة عدد كذا كما زادت المدعية إبحاثاً

آخر طلبت الجواب عنها ومرد ذلك كله على النائب المذكور وطلب نسخة من الفتوى المذكورة فحكم له بها وأدلى بفتوى معارضة للفتوى التي أدلت بها المدعية وحكم عليه بالجواب عن الابحاث التي بحثت بها المدعية وطلب الامهال للجواب ثلاثة ايام وأدلت المدعية برسم عدلى متضمن اثبات ما خلفه والدها من العروض فسردت عليه وطلب منها نسخة بقصد البحث ثم حضر وامتنع من الجواب عن الابحاث امتناعاً كلياً كما امتنع من اخذ النسخة من الحجة التي أدلت بها المدعية امتناعاً كلياً كما شهد أن لا وكالة لزوجها عنها في البيع ولا حجة لموافقها على البيع ثم أعذرله من يجب باقى لك مقال أوحجة فأجاب فلا كما زيد ثلاثة ايام ولو ما فى اخذ النسخة المذكورة كما حضر ومثل هل رجع عن امتناعه من اخذ النسخة المذكورة فأجاب بأنه لا زال على امتناعه تأمل الفقيه وهو محمد بوعشرين في الدعوى المذكورة بما تقتضيه القواعد الشرعية فاقتضى نظره ان يحكم فيما عدا العقار المدرج بالمحافظة العقارية المنع بالتمرات المذكورة على جميع منوبى النائب المذكور أن يمكنوها من واجبها فيه لاعترافهم لها به بدعوى الشراء منها والاعتراف بالشراء اقرار (خ) أو وهبته لى أو بعته أو وافته وأما الرسم الذى ادلى به النائب المذكور فلا يفيد شيئاً فى اثبات بيعها لعدم ثبوت الزوجية بين المدعية وبين البائع المذكور وعلى أنها ثابتة فلا بد من توكلها اياه عليه اذ لم يجز عرف بكون الزوج وكلا عن زوجه أو ثبوت حضورها وموافقها على البيع ولم يثبت شئ من ذلك وانما سبق التوكيل والحضور والمواقفة فى الشهادة على سبيل الحكاية فقط لم يتضمن الاشهاد شيئاً من ذلك فى الرسم المذكور صراحة بأنها لم تبع وانما صدر البيع من أجنبي عنها زيادة على الاسترابة اللاحقة له بالابحاث الموجهة عليه الذى امتنع النائب المذكور من الجواب عنها كما حكم عليهم أن يمكنوا المدعية من واجبها فيما عدا العقار لثبوت الحجة بذلك وامتناع النائب المذكور من اخذ النسخة منها ومن امتنع من اخذ النسخة من رسم يعد بمنزلة الهارب الملاح حسبما

نص عليه السجلماسى فيجب عليهم أن يكتنوها من واجبها فيما ذكر مع كونهم باقين
على حجتهم قال فى التحفة

وغير مستوفى لها ان استر * لم ينقطع عن حجة اذا ظهر
لكنما الحكم عليه يمضى * بعد تلوم له من يقضى
حكماً تاماً أنفذه وأمضاه والزم العمل بمقتضاه شهد على اشهاد دامت كرامته بما فيه
عنه وهو بحيث يجب له ذلك من حيث ذكر وعلى المحكوم عليه باعلامه بمضمن
الحكم وهو بآئمه وعرفه وفى كذا

الحكم الثاني والثلاثون

الحمد لله لما ادعى بوغزه بن البياضى الزيدى الوطاوى البهلولى على الشيخ خشان
ابن عبد الله الوطاوى بانه كان متزوجاً بمفارقة المدعى عليه الغضفة بنت الميودى
البيضية المتوفاة وتزوجها بعد انقضاء عدتها منه واستمرت العصمة بينهما مدة من عامين
اثنين الى أن ازداد له منها ولد سماه محمداً هذه مدة من اربعة عشر عاماً وقد عمد له
الان المدعى عليه وحازه وتقاعد عليه زاعماً انه ولده وأجابه المدعى عليه عن التزوج
بمفارقتها المذكورة بالاقرار وعن كونه تزوجها بعد انقضاء عدتها بالانكار بل تزوجها
وهى حامل منه وعن قوله استمرت العصمة بينهما مدة من عامين الخ بالانكار بل ولدت
بعد ان أقامت عنده سبعة أشهر بموحدة فقط وهو الذى علق له فى محك المدعى عليه
حيث انه تزوج بها على أن الحمل حمله وعن قوله وقد عمد المدعى عليه الخ بالاقرار
حيث انه ولده تزوجت أمه بالمدعى وهى حامل به وهو داخل على ان الحمل ليس
له وسئل المدعى هل الولد حملت به أمه بعد ان خاضت حيضة ام لا فأجاب بأنه لم
يتحقق ذلك واعذر من يجب سده الله للمدعى عليه بأبقيت لك حجة او مقال فقال
لا كما ذلك كله بشهادة شهوديه ويشهدان به تأمل الفقيه وهو محمد بن عشرين

في الدعوى المذكورة بما تقتضيه القواعد الشرعية فاقضى نظره ان حكم بأن الولد المدعى فيه لاحق بالمدعى كسراً دون المدعى عليه حيث ان المدعى عليه اعترف بأن مفارقتة ولدت عند المدعى بعد ان أقامت عنده سبعة أشهر وقل مدة الحمل ستة أشهر فقد سئل القاضي سيدى العرجى بردلة عن رجل عقد على امرأة ودخل بها وقيت بعد الدخول ستة أشهر ووضعت حملها وبقى يوماً ومات فهل يلحق بالثاني ولومات للمدة المذكورة ام لا فأجاب بأنه لا جق لهذا الثاني الخ (فان قلت) ان التفصيل بين الولادة لسته أشهر فيلحق الولد بالثاني اولا قل فيلحق بالاول انما هو اذا حملت عند الثاني بعد ان حاضت حيضة قبل فيلحق بالاول من غير تفصيل كما في (مب) عند قول (خ) في باب العدة وان اتت بعدها بولد لدون امضى امد الحمل الخ مينابه كلام الزرقاني وهنا اشكل الحال وتعذر التحقيق فالجواب ان اشكال الحال له حكم تحقيق وجود الحيضة قياساً على من زنى بامرأة ثم تزوجها وجماها واشكل الحال في كون الحمل واقعا من الماء الاخير بعد حيضة اولا قال أبو الحسن الصغير حسبما نقله في النوازل العباسية وأما لحوق النسب فان تحقق انه من مائه الفاسد الذي قبل حيضة فلا يلحق به وان تحقق انه من هذا الماء الاخير بعد حيضة لحق به لانه شبهة وان اشكل الامر ولا يعرف هل هو من الاول أو من الاخير لحق به لاجل هذا الفراش الاخير اه واحتياطاً لدفع مفاسد استثناء الاولاد عند التزوج بامهاتهم الجارى في غالب البوادي حكماً تاماً أنفذه وأمضاه واوجب العمل بمقتضاه شهيد على اشهاد دامت كرامته بما فيه عنه وهو بحيث يجب له ذلك من حيث ذكر وفي كذا

الحكم الثالث والثلاثون

لما ادعت المرأة الرحيلة بنت محمد الزيدية على المقدم محمد المعطى بأنها كانت متزوجة بأخي المدعى عليه المسبى المعطى وتوفى عنها قبل تاريخه بست سنين وبعد

انقضاء عدتها منه تزوجت بعده ثم بعد تزوجها هذا الزوج الثاني بنحو الاربع سنين ونصف وضعت ولداً سميته محمداً وأعلنت المدعى عليه المذكور حين وضعته بأنه ابن أخيه الهالك المذكور لابن الزوج الحالى وحين أعلنته بذلك سماه ودفع لها ما دفع مما يحتاج اليه في التسمية ولما طالبت في واجب الصبي المولود في ارث والده المنسوب هو اليه امتنع من ذلك وانكر كونه ابن أخيه وطلبت منه أن يمكنها بمطالبته به وسئلت هل كانت تحيض في المدة التي بين وفات زوجها الاول وتزوجها بالثاني فاعترفت بأنها كانت تحيض وحضر العربي بن المقدم محمد المدعى عليه المذكور وكيله وأحضر الوكالة وأخذت منها نسخة وسرد عليه المقال المذكور وأجاب بالاعتراف في كونها كانت زوجاً لآخي المدعى عليه الى أن توفي عنها وبأن وفاته كانت قبل تاريخه بنحو العشر سنين كما أن تزوجها بهذا الزوج الثاني كان قبل تاريخه بما يزيد على التسع سنين كما أجاب بالانكار في كون الولد المدعى فيه هو الهالك المذكور وحضر السيد محمد بن العربي الداودي زوج المرأة المدعية في نسبة الولد لزوجها الاول حسبما بالمقال فسئل عن الولد لمن هو فأجاب بأنه للزوج الاول كما سئل عن مدة تزوجها بها فأجاب بأنه تزوج بها قبل تاريخه بنحو اثني عشر عاماً وإنما نسب الولد المدعى فيه للزوج الاول لكونه كان تزوج بها وهي حامل ولكون المدعى عليه هو الذي سماه كما سئل عن المدة التي بين موت زوجها الاول وتزوجه هو بها فأجاب بأنه تزوج بها بعد وفات زوجها الاول بنحو سنة واحدة كما سئل عن وقت وضع زوجته للولد فاعترف أنها وضعت قبل تاريخه بنحو سنة واحدة ونصف وسأل المتدعيان الفقيه وهو محمد بن محمد بن بوعشرين عن أعمال الواجب في النازلة بما تقتضيه القواعد الشرعية بعد الاعذار لكل من الثلاثة المذكورين بأبقى لك مقال فقال لا حسباً بالمرافعة الثانية حيث أشير بعدد كذ فاقضى نظره ان حكم بأن الولد المتنازع فيه لاحق بالزوج الحالى الذي المدعية في عصمته دون الزوج السالف الهالك لاعتراف المدعية وزوجها الحالى بأنه ولد

لازيد من ستة أشهر من تزوجها وقد قال الزرقاني لدى قول (خ) وان أتت بعدها
بولد لدون أمضى أمد الحمل لحق به الآن يتفيه بلعان مانصه وامالوأتت به بعد الحيضة
استة أشهر وما في حكمها فأكثر من تزوجها فانه يلحق بالثاني اه ولا لعان هنا لانها
بدعواها لم تات بالولد لزم من يحتمل كونه من الزوجين اذ أقصى أمد الحمل خمس سنين
على ما به القضاء وقد زادت المدعية على دعواه بما يزيد على ضعفها كما حكم بفسخ
النكاح بين المدعية وبين الزوج الثاني لتصادقهما على الزوج في العدة حيث اعترف
الزوج بأنه تزوجها وهي حامل واعترفت الزوجة بأن الولد للزوج الهالك فتضمن
اعترافها بأنها تزوجت بالزوج الحالي وهي حامل وقد نصوا على الولد اذا الحق بالزوج
الاول فالزوج الثاني تزوج في العدة ولو فرض أن عصبة الاول ادعوا الولد له . اقبل
منهم ذلك ولكن الولد لاحقاً بالثاني قطعاً فقد سئل سيدى العربى بردلة عن امرأة
توفى زوجها واستكملت عدتها واباحت نفسها للتزويج فتزوجها رجل بقيت تحتها ستة
عشر شهراً وأتت بابنة فادعى عصبة الاول انها ابنته وصدقهم هذا الزوج الثاني وأشهد
على نفسه عدلين بذلك وكذا صدقهم المرأة واعترف كل من الزوج والمرأة ان
نكاحهما كان في حال كونها حاملاً من الاول فحكم عليهم قاضيهم بفسخ النكاح
لاعترافهما بموجبه وحكم ان البنت للثاني لاحقة به ولا ينفها عنه الالعان ثم رجع الزوج عن
اقراره وأراد استلحاق البنت ومراجعة أمها فهل له ذلك أو حكم القاضي هو الصحيح
واذا قلتم باللعان فما صفته لان فرض المسئلة انها متصادقان فأجاب أن ما حكم به
القاضي هو الصواب والزوجة لا تحل له لانها اعترفا بما يوجب تايد حرمتها عليه وفي
كلام الخطاب على قول المختصر وتابد تحريمها بوطء وان بشبهة ما يفيد ما يؤخذ منه
انهما يواخذان باقرارهما حكماً تاماً انقذه وامضاه والزم العمل بمقتضاه شهد على
اشهاده بما فيه عنه وهو بحيث يجب له ذلك من حيث ذكر وفي كذا

الحكم الرابع والثلاثون

بعد ما ادعت المرأة العابدة بنت سعيد الوطاوية الغنيمية على محمد بن الجيلاني النسب قائلة ان المدعى عليه كان زوجها وفارقها قبل تاريخه بنحو ثلاث عشرة سنة وبقيت حاملا منه الى أن وضعت بنتا قبل تاريخه بنحو سنة واحدة وسمتها فاطمة طالبة منه الان أن يمكنها من نفقة البنت المذكورة وكسوتها وأجابه بالقرار في كونه كان زوجها وفارقها قبل تاريخه بثلاث عشرة سنة وبالنكار في كون البنت له قائلة ان المدعية تزوجت بعد مفارقتها اياها ثلاث مرات فاعترفت المرأة المذكورة بتزوجها بعد مفارقتها غير ان تزوجها لم يكن بولي ولا صداق وانما هو من نفسها وأعذر من يجب لكل منهما باقى لك مقال فاشهد كل منهما شهيديه أن لا مقال له الا ما قاله تأمل الفقيه وهو محمد بن محمد بن عشرين في الدعوى المذكورة فاقتضى نظره ان حكم بعدم كون البنت المدعى فيها لاحقة بالمدعى عليه لتقاررها على المفارقة المدة المذكورة زيادة على اعترافها بالتزوج بغيره قال ابن سلمون بعد بيان الخلاف في أقصى الحمل فاذا ولدت بعد مدة اكثر الحمل لم يلحق الولد بالزوج قلت الزيادة أو كثرت ونقله الشريف العلى في نوازله وسلمه وصرح الرهونى أيضاً بذلك في الكلام على اصلاح عبارة الزرقاني عند قول (خ) في العدة وان أتت بعدها بولد لدون أقصى الخ خصوصاً وقد أقرت باتصال الرجال بها اثناء تلك المدة حكماً تاماً انفسه وامضاه والزم العمل بمقتضاه شهد على اشهاد به بما فيه عنه وهو بحيث يجب له ذلك من حيث ذكر وفي كذا

الحكم الخامس والثلاثون

ادعى بن عيسى بن محمد الزياى الوطاوى الطالبى النائب فيه عن الفقيه العدل السيد بن عبد القادر بن النهامى النسب على الحاج بن المعطى الزياى أصلاً الطالبى وقته قائلاً

في دعواه أن بين موكله وبين المدعى عليه جميع ثلث شائع في كافة الارض المعروفة
 بابن الحسن بمزارع أولاد الطائب حدها كذا وكذا ثم ان المدعى عليه كان باع نصفه
 في الثلث المذكور للتاجر بربرو الافرنسوى وبعد صدور البيع وقعت الاقالة بين
 المدعى عليه وبين التاجر المذكور طالباً منه أن يمكنه من الشفعة بمقتضى الاقالة
 المذكورة أو يجيبه بما شاء ادعاء تاماً حصر فيه دعواه شهد به عليه بأتمه وعرفه
 وفي كذا

الحمد لله لما قيد المقال أعلاه حضر الحاج بن المعطى وسرد عليه المقال المذكور
 وبعد فهمه اياه أجاب بأنه لم ينعقد بينه وبين التاجر بربرو بيع ولا شراء وان نصف
 المذكور لا زال على ملكه جواباً تاماً شهد به عليه بأتمه وعرفه وفي كذا

الحمد لله بعد جواب المدعى عليه بانكار بيعه نصف الثلث المدعى فيه حسبما أعلاه
 يليه حكم الشرع على المدعى كسراً باتيانته بما ينفعه في صدور البيع والاقالة وأجله لذلك
 ثمانية ايام تاتي من تاريخه حكماً وأجلاً تامين شهد على من يجب دامت كرامته بما فيه
 غنه وهو بحيث يجب له ذلك وعلى الموصل وهو بأتمه وعرفه وفي كذا

الحمد لله بعد ما تكلف المدعى كسراً باتيانته بما ينفعه شرعاً في دعوى شراء
 التاجر بربرو من المدعى عليه الحاج بن المعطى لجميع نصف الثلث في الارض المذكورة
 بالمقال عدد كذا والاقالة بعد ذلك حسبما أعلاه يليه عدد كذا وانصرم الاجل
 حيث اشير حضر المدعى كسراً بمجلس من يجب في انتظار خصمه المذكورة وأحضر
 ما كاف به وحيث لم يحضر خصمه المدعى عليه طالب من الشرع توجيه الاستدعاء
 له فيئذ كتبت له بطاقة استدعائية بتاريخه عدد كذا فمن عين ما ذكر قيده شاهداً
 به وفي كذا

الحمد لله بعد ما كان كلف المدعى كسراً بالاتيان بما ينفعه في دعوى الشراء والاقالة
 أدلى برسمين أحدهما متضمن شراء التاجر بربرو الافرنسوى من البائع له الحاج

ابن المعطى المذكور مدعى عليه جميع سدس واحد شائع فى كافة الارض المعروفة بين الحسن بثن قدره الف فرنك واحد وستائة فرنك وخمسون فرنكا بتاريخ ٣٠ حجة عام ١٣٤٤ وثنانيتها متضمن كون المتبايعين المذكورين تقايلا فيما وقع فيه البيع بمثل الثمن المذكور بتاريخ ٢٥ ج الاولى عام ١٣٤٥ ومردا معا على المدعى عليه فأجاب عنهما بان كلا من البيع للتاجر والاقالة واقع الا أن الاقالة ازالة للبيع فكانه لا بيع والشفعة مترتبة على البيع وهو كانه لم يكن فلا شفعة وقد رجع السدس المذكور ليده وهو الآن فى يده يتصرف فيه تصرف المالك فى ملكه ثم أعذر من يجب وقيه الله لكل من المتداعيين بأبقيت لك حجة فقال المدعى لاسوى ماقاله وما ادلى به وقال المدعى عليه لاسوى ماقاله جوابا واعذارا تأمين شهيد على من يجب دامت كرامته بما فيه عنه وهو بحيث يجب له ذلك وعلى من عساه بما فيه عنه وهما بآئمه وعرفهما وفى كذا

الحمد لله بعد الجواب والاعذار أعلاه عدد كذا تأمل الفقيه وهو (مجد بوعشرين) فى الدعوى المذكورة فالتضى نظره ان حكم على المدعى عليه الحاج بن المعطى المذكور بتمكين خصمه العدل السيد بن عبد القادر المذكور من الشفعة فى الواجب الذى فى شركته الواقع فيه البيع والاقالة لان الاقالة لا تمنع الشفعة والعهد على المشتري قال (نخ) وهل العهد عليه أى على الشفيع الماخوذ منه وعلى المشتري أو على المشتري كغيره ولو أقاله البائع اه قال الزرقانى وانما ثبتت معنى الشفعة لانهما بالاقالة على ابطال حق الشفيع اه حكما تأما أنفده وأمضاه وأوجب العمل بمقتضاه شهيد على اشهاد دامت كرامته بما فيه عنه وهو بحيث يجب له ذلك من حيث ذكر وعلى المحكوم عليه باعلامه بمضمونه وهو بآئمه وعرفه وفى كذا

الحكم السادس والثلاثون

بعد ما ادعى الطاهر بن المعطي العربي العبودي نائباً عن محمد ضيا بن السيد محمد الزيادي الدغاي وشقيقه علال بطريق الكفالة على السيد عبد السلام بن الفقيه السيد محمد بن الاعرابي وأخيه كُنون قاتلاً أن المدعى عليهما كان شريكاً مع والد مكفوليهِ المذكورين فيما عينه بالمقال صدره وحكم الشرع عليه بإحضار الكفالة وإثبات موت وحصر ورثة والد مكفوليهِ ووالد المدعى عليهما وسردت الأرائثان على المدعى عليهما وسلمهما وطلب المدعى أن يبين الشركة المدعى بها هل هي شركة مفاوضة في جميع مايجول فيه يدوالد المدعى عليهما وأجابه أحد المدعى عليهما وهو السيد عبد السلام عن نفسه ونائباً عن أخيه المدعى عليه الآخر وهو السيد كُنون بإنكار الشركة المدعى بها إنكاراً كلياً وحكم الشرع على المدعى أن يأتي بما ينفعه في دعوى الشركة المذكورة وأدلى بيينة لفيفية مستفسرة متضمنة لكون الفقيه السيد ابن الاعرابي ووالد المدعى عليهما وابني أخيه السيد محمد وأخيه السيد مصطفى كانوا شركاء قيد حياتهم في جميع ماكان بأيديهم من البهائم وغيرها من أنواع العروض إلى أن توفي المصطفى المذكور وبقي السيد محمد فتحاً والسيد محمد المذكوران على الحالة المذكورة إلى أن توفي السيد محمد وبقي ولداه مكفولاً المدعى وهما السيد محمد وشقيقه السيد علال على الحالة المذكورة إلى الآن وسردت على السيد عبد السلام المذكور أحد المدعى عليهما النائب عن أخيه السيد كُنون وطلب منها نسخة بقصد البحث ثم أدخل السيد عبد السلام المذكور رسوم عقاره المتنازع فيه إلى دار المحافظة العقارية ثم حضر وحضر معه خصمه الكفيل وطلب الكفيل من خصمه إتمام الدعوى معه فيما عدا العقار وحكم عليه الشرع بذلك وأدلى السيد عبد السلام بفتويين متضمنتين البحث في الحجة المدلى بها بأنها ناقصة حيث لم يصرح فيها بالعقار ولا أن فيها مايدل عليه وبالأجمال في مستند العلم وبالتناقض الواقع بين المقال والحجة المدلى بها حيث أن المقال متضمن لكون الشركة بين اثنين والحجة متضمنة لكون الشركة بين ثلاثة ولكون الأبحاث الثلاثة مقبولة

شرعاً حكم الشرع على المدعى عليه أن يبين الاجمال المذكور بما يرفعه ويبينه أو يأتي بشهادة من أولى العلم حتى تقبل مجملته كما حكم عليه أن يبين وجه التناقض المذكور كما حكم عليه أن يبين وجه توجيه الدعوى على المدعى عليهما دون باقي ورثة السيد محمد ابن الاعرابي المذكورين بالاراثة المدلى بها فأجاب عن التناقض وتخصيص توجيه الدعوى بما أجاب به في المرفعتين عدد كذا وعدد كذا وأعذر له من يجب بأبقيت لك حجة وهل تأتي بما حكم به عليك فأجاب بأن لا حجة له الا ما كان أدلى به وطلب اصدار الحكم النهائي تأمل الفقيه وهو محمد بوعشرين في الدعوى المذكورة بما تقتضيه القواعد الشرعية فاقضى نظره ان حكم فيما عدا العقار بأن لا شركة مفاوضة بين والد المكفولين ووالد المدعى عليهما لعدم قيام الحجة بذلك واما الحجة المدلى بها فلا تفيد شيئاً في اثبات الشركة المدعى بها لما ذكره المفتيان من الاجمال في مستند العلم والتناقض وقد ذكر شراح (خ) وحواشيه الخلاف بين ابن سهل وبين ابن القطان وابن الشقاق وابن دحون فيما اذا شهد بالمفاوضة ولم يشهد بالاقرار بها فابن سهل يقول باعمالها وغيره يقول لا يعمل بها حتى يقول الشهود أقرا عندنا بالمفاوضة وأشهداها قل (مب) نقلاً عن صاحب التوضيح والاول أظهر اذا كان الشهود عالمين بما يشهدون به اه قال الرهوني وقول (مب) عن التوضيح والاول أظهر الخ قال شيخنا الجنوي هذا هو الصواب وهو يجري في كل شهادة مجملته وقد صرح ابن رشد وغيره بذلك وينبغي أن يحمل عليه كلام ابن سهل اه (قلت) وقد وقع في كلام ابن سهل ما يفيد جريه في كل شهادة مجملته فقد زاد في المعيار مانصه ولا فرق بين هذا وبين شهادة الشاهد انه يعرف هذه الدار أو هذه الدابة ملكاً لفلان ولا يبين كيف وصل الى علم ذلك اه منه بلفظه وبالقول بالتفصيل بين العالم وغيره في اجمال مستند العلم جرى العمل وهو ظاهر والله أعلم اه اذا كان هذا في الشهادة المصرح فيها بالمفاوضة فأحرى أن يكون في الشهادة الغير المصرح فيها بها وانما صرح فيها بأنهم شركاء فيما بأيديهم فان ابن

فاجي جعلها موضوع الخلاف بين اللخمي القائل بأنها ليست كالشهادة بالمفاوضة وبين ابن يونس والتونسي القائلين بأنها كهي وان كان التحقيق أن الخلاف المذكور إنما هو في الشهادة بمطلق الشركة لافي الشهادة المصرح فيها بما يدل على العموم حكماً تاماً أنفذه وامضاه ووجب العمل بمقتضاه شهد على اشهاد دامت صكرامته بما فيه عنه وهو بحيث يجب له ذلك من حيث ذكر وعلى من عساه بما فيه عنهما وهما بأثمه وعرفهما وفي كذا

الحكم السابع والثلاثون

الحمد لله بعد ما ادعى الشيخ محمد بوعزّه الزياي اليحيوي الحلبي على الاخوين السي محمد والسي بوعزّه ابني المعطي بن عيسى النسب قائلاً أن المدعى عليهما ذمتها عاصرة له بأربعمائة ريال سكة الافرنك ترتبت له عليهما من ثمن ثورين من البقر لاجل كما ذلك برسمين بيده وطلب منهما أن يمكناهما مما بذمتها لحاول الاجل وأجابه أول المدعى عليهما بأن ذمته كانت عامرة له بمائتي ريال ثنية فقط لاجل وحيث حل الاجل ادى له بمائة ريال بالافراد وطلبه الا نظار بالباقي لعسره حيث فامتنع الا بتضعيف العدد الذي حل أجله وضاعفه عليه وأشهد عليه رسماً بذلك وحكم الشرع على المجيب أن يأتي بما ينفعه في دعوى الاداء المذكور وفي دعوى الربي فأدلى بيينة لفيفة متضمنة لكون المدعى عليهما طالبا للمدعى الا نظار في مائتي ريال لعسرها فامتنع الا بتضعيف ما بالذمة وسردت على المدعى فأجاب عنها بعدم التسليم وان أجل الشهود لا تقبل شهادتهم عليه شرعاً لكون الجيلاني ابن دحمان صهراً للمدعى عليهما وبوعبيد بن علي المديوني أصلاً ابن عمهما والتومي بن الاشهب ابن أختها ومحمد بن المعطي السحتوني شريكهما في الحرث ورفيقهما والميلودي بن الحراثي ابن عمتهما والتومي بن محمد بن احمد ابن عمهما والسباعي بن العناية ابن عمهما والطاهر الدكالي صاحبهما وسئل المدعى عليهما

عما قاله المدعى فأجاب بالاقرار عن جميع ذلك وان الشهود المذكورين في الحجة المدلى بها هم الحاضرون لذلك وذلك بشهادة شهيديه بالمجلس ويشهدان به ثم أحضر المدعى كسراً الرسمين المذكورين فوجد أحدهما متضمناً لاعتراف محمد بن المعطى المذكور بعمارة ذمته للمدعى كسراً بألف فرنك ثمن ثورين من البقر وثانيهما متضمناً لاعتراف أخيه بوعزّه بعمارة ذمته للمدعى كسراً بألف فرنك ثمن ثورين من البقر والكل دراهم تاريخ الرسمين وسردا على المجيب وأعذر من يجب لكل من المتداعيين بأبقيت لك حجة أو مظعن فقال لا الا ما قاله وما أدلى به وسألا اعمال الواجب الذى تقتضيه الحجج قطعا لمادة النزاع والشغب تأمل الفقيه وهو { محمد بوعشرين } فى الدعوى المذكورة وفى الحجج الراجعة اليها فاقتضى نظره ان حكم على المجيب بأداء ما بذمته بالرسم الذى عليه لانه متضمن لاعترافه بأن ذمته عامرة للمدعى بالعدة التى فيه من حلال والاعتراف بالشئ أقوى من اقامة اليانة على خلافه على أن اليانة لا يعتد بها شرعاً حيث ثبت أن جل شهودها لا تقبل شهادتهم شرعاً ولو فرضنا أن المدعى لا يئنه على ان الدين من جلال لكان القول قوله فقد سئل ابن لبابة عن الرجل يكتب على الرجل رسماً بدين له عليه دراهم أو دنانير ولا يسمى من أى شئ هذا الدين فادعى شيئاً حلالاً وادعى الآخر حراماً فالقول للمدعى الحلال مع يمينه الا أن يأتى مدعى الحرام ببينة فهذا قد دخلت عليه اليمين ولو بين ذلك فى الكتب لم تكن عليه يمين اه بخ وحيث أقيمت اليانة فى هذه النازلة على الحلال فلا يمين على المدعى بمقتضى النص المذكور نعم عليه يمين ان طلبها المدعى عليه لرد دعوى ادعاء ما زعم ادائه من العدة المتنازع فيها قال ابن الحاجب ولا يحلف مع اليانة الا ان يدعى عليه طرو ما يبرئه من ابراء أو بيع واما ثانى المدعى عليهما فلا يتوجه عليه حكم لعدم حضوره وتوكيله لمن يقوم مقامه فيؤخر الحكم بالنسبة اليه الى حضوره والاعذار اليه أو ثبتت تغيبه حكماً تاماً أنفذه وأمضاه وأوجب العمل بمقتضاه شهد على اشهاد دامت كرامته بما فيه عنه وهو بحيث

يجب له ذلك من حيث ذكر وعلى من عداه بما فيه عنهما وهما بأتمه وعرفهما وفي كذا

الحكم الثامن والثلاثون

بعد ما ادعى بوغزه بن محمد الزياى الخليفى واخوته احمد واسماعيل والعربى والبرنى على عمرو بن العربى النسب بأن المدعى عليه مترام لهم على طرف من بلادهم المسماة بالكيدار من جهة قبلتها وجهة يمين بلد المدعى عليه المسماة بمحفف قفاه والبلدان معاً محدودتان بالمقال صدره ووقع التوجه لعين الطرف المتنازع فيه لتحديد بالوقوف على عينه فادعى المدعى عليه أن بلده المذكورة محدودة بالعراى من الناحية المذكورة والطرف المذكور متنازعاً فيه فى حيز العراى وسئل المتنازعون عن التصرف فى الطرف المتنازع فيه فاعترف المدعون انه لم يتقدم فيه تصرف لاحد وادعى المدعى عليه انه فى يده يتصرف فيه بالسر لا غير وسئلوا عما بيدهم من الحجج فأشهد المدعون أن لا حجة لهم الا انه من بلادهم التى هى ملكهم وجوزهم وادلى المدعى عليه برسم مطابق لدعواه من كون بلاده محدودة بالعراى وسرد على المدعين فأشهدوا انهم سمعوا كون بلاده محدودة بالعراى غير انهم ادعوا أن العراى كان بين بلاده التى يتصرف فيها وبين الطرف المتنازع فيه وقد قلع العراى الذى هو الحد بين البلدين وبين محل النزاع بنحو الثلاث سنين وادعى المدعى عليه أنه لا يعلم شيئاً من العراى كان فى المحل المذكور ثم سئل كل من الفريقين عن وجه كون الطرف المذكور من بلده فأجاب عمرو بن العربى المذكور بأن وجه كون الطرف المذكور من بلده هو ان بلده محدودة بالغابة وقد قطع الشجر الذى كان حائلاً بين بلده وبين الطرف المذكور فبقى الطرف المذكور له بعد قطع الشجر المذكور واما خصماؤه فانهم لا يصلون الى ذلك لانه مفصول من بلادهم بالصخر الكثير والارض المحرومة وأجاب خصماؤه المذكورون بأن وجه كون الطرف المذكور من بلادهم هو ان

بلد عمرو المذكور محدودة بالغابة التي كانت قبل وهو الشجر الذي كان نابتاً موالياً
أبلده فيكون الطرف المذكور من بلادهم بحسب الأصل قبل قطع ذلك الشجر
مع إقرارهم بفصل الصخر والحجر بين بلادهم وبين الطرف المتنازع فيه وأعذر من
يجب وفقه الله لكل من الفريقين بأبقيت لك حجة أو مقال فقال المدعى عليه
لا إلا ما قاله وما أدلى به وقال المدعون لا إلا ما قالوه كما بأشهادهم شهيدية ويشهدان
به تأمل الفقيه وهو محمد بن محمد بن عشرين في الدعوى المذكورة بما تقتضيه القواعد
الشرعية فاقتضى نظره أن حكم بأن الطرف المتنازع فيه الذي كان به العرعار
وانقطع هو من بلد المدعى عليه التي هي المسوالية له أن كان ذلك الطرف خارجاً
عن الغابة التي هي معدودة للمخزن لا من بلد المدعين المفصولة من الطرف المتنازع
فيه بالصخر والحجر المحروم لأن الموضع الذي قطع عرعاره بمنزلة نهر ييس حتى صار
أرضاً تعمل فهو لصاحب الأرض التي تليه هي قال ابن الماجشون وهو المعبول به
نما في نوازل ابن الحاج ولأن النهر أو الجبل أو الصخرة أو الحفرة التي لا تحرث
تمنع من تعديها إلا ببينة على الملك كما رواه سحنون وابن حبيب عن ابن القاسم
حكماً تاماً أنفذه وأمضاه وأوجب العمل بمقتضاه شهد على أشهاده دامت كرامته
بما فيه عنه وهو بحيث يجب له ذلك من حيث ذكر وعلى المحكوم عليهم بما فيه عنهم
وباعلامهم بمضمونه وهم بأنهم وعرفهم وفي كذا

الحكم التاسع والثلاثون

لما ادعى بو عسرية بن محمد فتحاً الوطاوي الكرزازي بحسب النيابة فيه عن مججوره
الطبي بن العربي النسب على ابن عبد الله بن الجيلاني الطالبي بأن المدعى عليه مترام
لمججوره المذكور على واجبه في الأرض المعروفة بالدهس المحدودة بالمقال صدره
هذه مدة من نحو عامين اثنين وقد بلغه أن المدعى عليه اشترى النصف الآخر من

البائع له الجيلاني بن المكي الكرزازي وطلب منه ان يمكنه من واجب محجوره بالاستحقاق ومن الباقي بالشفعة وحكم الشرع على المدعى ان ياتي بموجب الحجر وأدلى به وسرد على المدعى عليه وأخذ منه نسخة وأجاب عن الترمي بالانكار وعن الشراء للنصف من الارض المذكورة بالمقال بانه اشترى جميع الارض المذكورة من الجيلاني بن المكي المذكور وحكم الشرع على المدعى ان ياتي بما ينفعه شرعاً في تملك محجوره للنصف من الارض المذكورة وأدلى بحجة ليفية متضمنة كون الجيلاني ابن المكي الكرزازي وأخوته والمرأة عائشة بنت عبد الله النسب مالكيين النصف الارض المدعى فيها وكون الطيبي بن العربي مالكا للنصف الباقي وسردت على المدعى عليه وطلب منها نسخة بقصد البحث وحكم له الشرع بها وأجله خمسة عشر يوماً كما حكم بعقل نصف الطيبي المذكور ثم ادعى ابن عبد الله بن الجيلاني المدعى عليه المذكور علي الجيلاني بن المكي المذكور بان المدعى عليه كان باع له جميع ارض تعرف بتيقشت المحدودة بالمقال بثمن قدره سبعمائة ريال وثمانون ريال فرنكية وإداه جميع الثمن عدى ثمانين ريالاً لا زالت بذنته الى تصفية المواجه و كان التزم له وقت البيع باحضار جميع أخوته للامدول للاشهاد عليهم بالبيع في واجبه فيها وأحضرهم وباعوا كما التزم له وقت البيع بالبيع علي الطيبي بن العربي واجبه فيها وهو النصف حيث انه الى نظره بالتقديم الشرعي وطلب منه ان يتم له البيع على المحجور المذكور وأجاب المدعى عليه الجيلاني المذكور عن البيع لجميع الارض المدعى فيها بالثمن المذكور بالاقرار وعن التزامه وقت البيع باحضار أخوته للاشهاد عليهم وأحضرهم بالاقرار وعن التزامه بالبيع عن الطيبي بن العربي واجبه في الارض المذكورة بالاقرار وقد باع عليه واجبه فيها بالكفالة لا بالتقديم لانه لم يكن مقدماً عليه وانما كان كافلاً له والمقدم عليه الان هو بو عسرية بن محمد فتحاً الكرزازي وحضر بو عسرية المذكور وسئل هل له تقديم علي الطيبي المذكور فاجاب بانه مقدم عليه الان بعد ان كان الجيلاني

المذكور مقدماً عليه وعزله الشرع لأجل تفويته بعض عقاره بلا موجب وأجريت
الدعوى بينه وبين ابن عبد الله المذكور وقيد معه مقالاً في شأن ذلك في الأرض
المذكورة وحكم الشرع على بو عسرية المذكور باحضار التقديم الشرعي الذي بيده
وعزل المقدم السابق وبالمقال الجارية فيه الدعوى بينه وبين ابن عبد الله المذكور
وأحضر جميع ما كلف به وسرد على المدعى ابن عبد الله وأجاب بأن النظر في ذلك
كله للشرع الاسمي وأعذر الشرع لابن عبد الله والجيلاني المذكورين بأبقيت لهما
خبرة أو مقال وأشهد كل واحد منهما أنه لا حجة له ولا مقال إلا ما قلته تأمل الفقيه
وهو (محمد بن عشرين) في الدعوى المذكورة بما تقتضيه القواعد الشرعية فقط
نظري أن حكم على ابن عبد الله المذكور أن يمكن بو عسرية المذكور من واجب
محجوزة في الأرض المتنازع فيها وهو النصف استحقاقاً ومن الشفعة في الباقي الذي اشتراه
من شركاء الطيبي المذكور كما حكم على الجيلاني المذكور أن يرد لابن عبد الله المذكور
ما حازه من ثمن واجب المحجوز إذا لم يحل لذلك البيع الواقع في واجب المحجوز في
النوزل العباسية وسئل عن رجل اشترى مع أولاد أخيه داراً وهم يتامى واشترك معهم
جميع ما لهم انصافاً ويشترى لهم ويبيع هل لهم الشفعة فيما باع بلا تقديم أم لا فأجاب
أن باع العم المذكور مال الصغار المذكورين بلا موجب فلم يأخذه بالاستحقاق واستشفاع
حظ البائع والله أعلم حكماً تاهاً أنفذه وأفضاه وأوجب العمل بمقتضاه شهد على
أشهاد دامت كرامته بما فيه عنه وهو بحيث يجب له ذلك من حيث ذكر وعلى
المحكوم عليها بما فيه عنهما وهما بأتمه وعرفهما وفي كذا .

الحكم الأربعون

لما ادعى السيد الجيلاني بن محمد الغني وأخوه السيد أحمد علي أحمد يد بن البهلول
الدكالي أصلاً الفضالي قراراً بأن للمدعى عليه بلداً تجاور بلد المدعين المعروفة بمكراسة

من ناحية قبلة بلده وقد ترامي المدعى عليه على طرف من بلد المدعين من الناحية المذكورة وشرع في تقليعه مع انه من بلد المدعين وطلبا توجه عدلين لتحديد البلدين على عين كل واحدة ومعاينة الطرف المترامي عليه وحضر المدعى عليه وأجاب بان الطرف المتنازع فيه هو جزء من بلده المشتراة وان يده رسماً قديماً مينا علامة الحد بين البلدين المذكورين وتوجه شهاداه صحبة الفريقين لعين الحد المذكور والفياحد بلد المدعين قبلة الطريق المتنازع في تعيينها ويمينا سهب بو كدية وغروبا مكرن السهوب وشمالا الدفيلات وحد بلد المدعى عليه قبلة سهب بو كدية ويمينا كذلك وغروبا الطريق المتنازع في تعيينها وشمالا بلد التاجربون الافرانسوى والفياحد الفريقين يحد بلده بالطريق الاتية من مصفقة وبعد الوقوف على الطريق الفيت في الاصل طريقاً واحدة وعند وصولها الى ما بين البلدين بقيت الطريق القاصدة للرباط مستقيمة وخرجت منها طريق أخرى منحرفة نحو بلد المدعين قاصدة للدار البيضاء ومساحة ما بين الطريقين هكتاران اثنان ونصف هكتار حسبما عاينه شهاداه ويشهدان به والمدعيان يزعمان ان الطريق المحدود بها بلدهما هي طريق الرباط المستقيمة الموالية لبلد احمد يد واحمد يد يزعم ان الطريق المحدود بها بلده هي الطريق الموصلة للدار البيضاء الموالية لبلد المدعين فسئل الفريقان عن تصرف في الطرف المتنازع فيه فاعترفا معاً انه لم يتقدم فيه تصرف لاحد بالحرب وادعى كل من الفريقين انه واضع عليه اليد بالشرح وما أشبهه فسئلا عما يدهما من الحجج على تعيين حد بلده أو على وضع اليد فادلى المدعيان برسم قديم مؤرخ برابع وعشرى ربيع الثاني عام ١٣٠٥ بعدل واحد مضمنه ان علامة حد بلدهما هي الطريق الاتية من مصفقة كما أدلى احمد يد برسم قديم بعدلين واداء قاضي ذلك التاريخ مؤرخ بثالث عشر صفر الخير عام ١٢٦٥ مضمنه ان حد البلده هو الطريق من غير بيان هل هي الطريق القاصدة للرباط أو للدار البيضاء وسئلا عن أقدم الطريقين فالجابا بان كلتا

الطريقتين قديمة فستلا هل لهما حجة على تعيين احدى الطريقتين أو على وضع اليد فاشهد كل واحد منهما ان لا حجة له الا ما أدلى به وبعد هذا كله تأمل الفقيه وهو (محمد بن عشرين) في الدعوى المذكورة فاقضى نظره ان حكم بقسمة ما بين الطريقتين بين المدعين والمدعى عليه مناصفة بان يحوز المدعيان النصف والمدعى عليه النصف الاخر بعد حلف المدعين والمدعى عليه على ان ذلك من بلده أو نكحهما ويقضى للحالف على التاكل لقول التحفة

والشيء يدعيه شخصان معا * ولا يد ولا شهيد يدعى

يقسم ما بينهما بعد القسم * وذلك حكم في التساوى ملتزم

وأما الرسمان المدلى بهما فلا يفيدان شيئاً في تعيين الحد بين البلدين حكماً تاماً أنفاده وأمضاه وأوجب العمل بمقتضاه شهد على اشهاد دامت كرامته بما فيه عنه وهو بحيث يجب له ذلك من حيث ذكر وعلى المتداعين بما فيه عنهم وهم بآدمه وعرفهم وفي كذا

الحكم الحادى والاربعون

بعد ما ادعى ادريس بن الجيلاني الزياى الى حياوى بحسب النيابة عن زوجته المارة فاطمة بنت المعطى النسب على حفول بن محمد النسب قائلاً ان المدعى عليه اشترى من بو عبيد ثلثاً شائعاً في شربة منوبته في الارض المسماة بالبرانش المحمدية بالمقال صدره وطلب منه اطلاعه على تقييده البيع لياخذ بالشفعة لمنوبته ثم زاد في المال ان المدعى عليه حفول المذكور اشترى مع الشيخ عيسى بن احمد اليحياوى العبيرى الثلث المذكور وبسبب ذلك فانه يدعى على الشيخ عيسى المذكور بمثل ما ادعى به على حفول المذكور وحكم الشرع على المدعى باحضار الوكالة واعطاء المدعى عليه نسخة منها وحضر المدعى عليهما المذكوران وسرد عليهما ما ذكر وأجابا بالانكار في

حكماً تاماً أنفذه وأمضاه وأوجب العمل بمقتضاه شهد على اشهاده دامت كرامته بما فيه
عنه وهو بحيث يجب له ذلك من حيث ذكر وعلى من عداه بما فيه عنهم وهم باتمه
وعرفهم وفي كذا

الحكم الثاني والاربعون

الحمد لله بعد ما ادعى البرني بن مبارك الزعري الراحي على عبد القادر ابن التومي
الرحماني بان ابنة المدعى كسراً المرأة رقية كانت هربت له هذه مدة من عام واحد
والان الفاها عند المدعى عليه في خيمته بقبيلة آل الوطا بالزيادة من غير قاعدة شرعية
طالباً منه تمكينه منها وحضر المدعى عليه والمرأة المذكورة ومرد عليهما ما ذكر
وأجاب المدعى عليه بالاقرار في كونها عنده قائلاً انها كانت وردت عليه مع من كان
معه في خدمة الشانطي واستأجروها لتطبخ لهم ووثقهم هذه مدة من عام واحد وبقيت
معهم على الحالة المذكورة الى ان جاء المدعى المذكور وطلب المرأة في الرجوع اليه
ومتنعت فطالبه في تزويجه بها وأجابه لذلك وحيث لم توجد عند المدعى عليه دراهم
حينئذ تواعدا على ان يذهب عنده لزعير ويزوجه منها وبقيت عند المدعى عليه الى
الان كما أجابت المرأة المذكورة بمثل ما أجاب به المدعى عليه وزادت انها لا تتبع والدها
لكونه كان زوجاً أربع مرات وكلما طلقت من زوج يلتزم بما يقع به الخلع ويزوجها
الاخر ويدفع ما يقبضه في مهرها للاول والان ارادت التزوج بالمدعى عليه تأمل الفقيه
وهو (محمد بن عشرين) في الدعوى المذكورة فاقضى نظره ان حكم بالفرقة بينها وبين
المدعى عليه وعايها بالتزوج على القاعدة الشرعية وان لا تبقى دائمة على وجه الفساد
وعلى والدها بتزويجها لمن خطبها على الوجه الشرعي حكماً تاماً أنفذه وأمضاه وأوجب
العمل بمقتضاه شهد على من يجب دامت كرامته بما فيه عنه وهو بحيث يجب له ذلك من
حيث ذكر وعلى المحكوم عليهم بما فيه عنهم وباعلامهم بمضمون الحكم المذكور والتزامهم

العمل بمقتضاه وهم باتمه وعرفهم وفي كذا

الحكم الثالث والاربعون

بعد ما وقع النزاع بين السيد محمد بن الطاهر سعدود الواسطي أصلاً الزياي قراراً وبين محمد بن العربي الزياي الدغاي على تعيين الحدين الأرض المعروفة بماسوسة بمزارع الدغاية الذي يحدها قبلة ملك أولاد مبارك ويميناً ملك بو عزة بن محمد وغروبا الضاية المعروفة بضاية الأبيرات وشمالاً أرض سليمان بن محمد بن محمد الدغاي ومن معه المعروفة بدار السباطة وبين الأرض المذكورة أنفاً المعروفة بدار السباطة الذي يحدها قبلة حريم ضاية كائنة ثمه ويميناً الأرض المعروفة بماسوسة المذكورة متنازعا في حدها وغروبا الصخر المتتابع وشمالاً ملك أولاد الراضي وملك التاجر دارك وكان وجه نزاع السيد محمد بن الطاهر المذكور هو شراؤه من المرأة الباتول بنت علي الدغاية جميع واجبها من الأرض المعروفة بماسوسة ووجه نزاع محمد بن العربي المذكور هو شراؤه من ورثة فاطمة بنت علي اخت الباتول المذكورة جميع واجبهم من الأرض المعروفة بدار السباطة والكل على سبيل الشيعاء وبعد أن توجه شهيداه لمعاينة الحد والوقوف على علامته حضر المتنازعان واعترف كل واحد منهما بشراء خصمه وسئل كل واحد منهما عن العلامات المميزة لحد البلدين فادعى السيد محمد سعدود أن العلامة بين الاثنين هي ما بين ضائتين صغيرتين أحدهما بارض ماسوسة والاخرى بارض السباطة ويقصد قوام الضاية الكائنة في ناحية الغروب كما يقصد قواما الحد الفاصل بين البلدين وادعى محمد بن العربي أن علامة الحد هي صخرة كبيرة كائنة على شفير الضاية الكائنة في ناحية الغروب متصل بها حجر كبير لا ينتفع بارضه ويقصد قواماً إلى حد القبلة من غير بيان علامة أخرى غير ما ذكر وبعد الوقوف على ما بين وعينه كل واحد منهما في مقدار محل النزاع خمس هكتارات وسثلاً عما يیدهما من الحجج على تعيين الحد

المذكور قاضي السيد محمد بن الطاهر سعدود المذكور برسم تلقى من ستة أناس شهادتهم بان علامة الحد بين البلدين هو ما بين الضائتين من غير بيان علامة بعد ذلك من ناحية القبلة ولا من ناحية الغروب تاريخه محرم عام ١٣٤٧ كما أدلى محمد بن العربي بملكية البائع له الايفية المؤرخة بعاشر قعدة عام ١٣٤٢ الشاهدة بتعيين مبدأ الحد من ناحية الغروب في الصخرة المذكورة أعلاه من غير بيان علامة بعد الصخرة المذكورة من ناحية القبلة وعند الوقوف على عين الصخرة المذكورة الفيت حجرة أخرى كبيرة مشتملة على ثلاث قطع مسامتة للصخرة المذكورة ويسامت الحجرة المذكورة طرف الضاية الموالية لاسوسة ثم أعذر من يجب وفقه الله لكل واحد منهما باقية لك حجة أو مقال فاشهد كل واحد منهما ان لا مقال له الا ما قاله وان لا حجة له الا ما ادلى به تأمل الفقيه وهو (محمد بن عشرين) في الدعوى المذكورة بما تقتضيه القواعد الشرعية فاقضى نظره ان حكم بان الحد بين البلدين المذكورين هو الصخرة الكبيرة الكائنة على شفير الضاية ويمر بالمسامة للصخرة المذكورة المحكوم بجعلها حدا بين البلدين المذكورين ويمر على طرف الضاية الموالية لاسوسة ويخرج مستقيما الى ناحية القبلة لان الاحجار الكبيرة والحفر الذي لا تحرث والانهار تمنع من تعديها الا بينة على الملك كما نص على ذلك في باب احياء الموات والضاية بمنزلة النهر اذ تمتلئ ماء في ابان الشتاء فاذا يبست من الماء فكل واحد يدخل في الضاية الذي تليه الى ما بين الضائتين ان لم يكن حق للمخزن فيها فتكون بمنزلة النهر اذا يبس ماؤه فيكون لمن يليه كما نص على ذلك في احياء الموات ايضا وبذلك يقع الجمع بين الحجتين المدلى بهما من الجانبين حكما تاما أنفذه وأمضاه وأوجب العدل بمقتضاه شهد على اشهاد دامت كرامته بما فيه عنه وهو بحيث يجب له ذلك من حيث ذكر وعلى من عداه بما فيه عنهما وهما بأئمه وعرفهما وفي كذا

الحكم الرابع والاربعون

لما ادعى الميلودى بن عمر والزيدى الدغالى وعلال بن بوشقى السرخينى أصلا الزيدى
 قرارا على عبد الله بن الحسن النسب الاول بان المدعى عليه عمد الى بقعتين متجاورتين
 محدودتين بالمقال صدره احدهما محكوم فيها لأول المدعين فى دعوى كانت بينه
 وبين محمد بن الرامى نسبه وقد وجه الحكم فيها للاستيناف والاخرى فى خسوز ثانى
 المدعين وتحت تصرفه مدة سنين وقد أدخلها للحفاظ العقارية وخاط المدعى
 عليه الحد بينهما وجهها فدانا واحدا وحرث جميعهما فتحا بعد ان حرث اول المدعين
 بواسطة اكثرهما منه الفول فى بعض البقعة المحكوم له بها وقلب البعض الباقي وسرد
 ذلك كله على المدعى عليه وأجاب بالاقرار فى جميع ما عدا وقوع النزاع بين الميلودى
 وبين محمد بن الرامى فى احدى البقعتين وما عدا صدور الحكم وما عدا سببية حرث
 الفول على القمح وبانه لا علم عنده بالنزاع المذكور ولا بصدور الحكم فيما فيه النزاع
 وبالا نكار فى حرث المدعين الفول قبل القمح وبالاقرار فى صدور القلب من كل من
 المدعين لما قلب من البقعتين وحكم الشرع على أول المدعين باحضار الحكم وعلى كل
 من الفريقين باحضار ما ينفعه فى سببية الحرث وعلى المدعى عليه باحضار تقييدة شرائه
 ليعلم السابق واللاحق من الحكم والشراء فادلى اول المدعين بصك الحكم قال فى تاريخه
 ثامن وعشري صفر عام ١٣٤٦ كما أدلى المدعيان بما يفيد سببية حرث الفول على حرث
 القمح وسرد ذلك كله على المدعى عليه ودعى ان له ما يعارض ذلك فاجله الشرع
 ثمانية أيام للاتيان بتقييدة الشراء المحكوم عليه بها ولله تيان بلما رضى المدعى ثم سئلا
 شهيدا الشراء عن تاريخ الشراء وعن علم المشتري بوقوع النزاع فى الارض المتنازع
 فيها الذى ادعى شراؤها فاجابا بان تاريخ الشراء سادس جمادى الاولى عام ١٣٤٦ وبانهما
 أعلما المشتري حين انعقاد البيع بان أرضا تعرف بالشاقور يتنازع فيها الميلودى بن محمد
 فتحا بن الرامى وأجابهما بان النزاع واقع بينهما فى أرض أخرى لافى البيعة وسرد ذلك
 كله على المدعى عليه فاعترف به فسئل هل أتى بحجة سببية حرثه على حرث المدعين

فاعترف ان لا حجة له على ذلك فسل هل له ما يدفع به انتقاض الواقع بين جوابه عن
المقال صدره بانه لا علم له بالنزاع ولا بصدور الحكم وبين اعترافه الان بما شهد به ائلاه
فلم يبد ما يسمع منه واعذر له من يجب بأبقيت الك حجة أو مقال فاعترف ان لا حجة له
ولا مقال الا ما قاله تأمل الفقيه وهو (محمد بن عشرين) في لدعوى المذكورة بما تقتضيه
القواعد الشرعية والقوانين المرعية فاقتضى نظره ان حكم برفع نظره عن الحكم في الملك
في البقعتين حتى يحكم فيها من صار له ذلك حيث انها ادجا في المحافظة العقارية كما حكم
بالنسبة للحوز بأن تبقى البقعة المحكوم فيها بيد المحكوم له بها لما بنى عليه الحكم من
ثبوت اليد له باقرار خصمه وان تبقى البقعة الاخرى بيد ثانی المدعين لثبوت تصرفه
وحوزه باقرار المدعى عليه كما حكم على المدعى عليه ان يفرم للمدعين مكيمة القول ان
علمت وقيمة ما يزرع في تلك المساحة ان جهلت ولا يومر بقطع زرعه الذي زرعه بهد
القول لفوات ابدان ما يزرع في الارض المتنازع فيها ولانه زرعه بشبهة على الظاهر من
الدعوى والغصب من البائع انما يظهر اذا ثبت الملك ان هو له ولا شك انه لا زال لم يثبت
لعدم صدور الحكم ممن صار له النظر فيه بالمحافظة الذي وقعت ومن اشترى انما يظهر
اذا تحقق علمه بغصب البائع له ولم يثبت لعدم ثبوت الملك ان هو الا زوسبقية اليد لا
توجب ملكا كما يدل عليه قول (خ) ولم يأخذه ان شهد بأنه كان يده كما حكم عليه
بالبراء ان ظهر ان الملك للمدعين كما يقول (خ) والا فبراء السنة حكماً تأماً أنفذه
وأفضاه وأوجب العمل بمقيضاه شهد على اشهاد دامت كرامته بما فيه غنه وهو بحيث
يجب له ذلك من حيث ذكر وعلى من عداه بما فيه عنهم وهم بأثمه وعرفهم وفي كذا

الحكم الخامس والاربعون

لما ادعى الحميان بن المكي الزياى على القرشى بن عباس النسب بأن المدعى كسراً كان
أغار للمدعى عليه جملاً ليحمل عليه جملاً الدار البيضاء ولما ذهب للدار البيضاء انكسر

عظم الجمل المذكور من كتفه طالباً منه قيمة ما تقصه الانكسار ان بقي الجمل حياً أو قيمة جميعه ان مات وسئل المدعى هل للمدعى عليه تسبب في انكسار الجمل المذكور أم لا فاجاب لا يدري هل تسبب أم لا وأجابه المدعى عليه بالاقرار في ذهابه بالجمل غير انه اكثره منه بخمسة ريال وادى الكراء لا انه أعاره اياه وبالاقرار في الانكسار وان سببه هو انه لما وصل به للمحل الذي ذهب به اليه جاءت ناقة وأزعجت الجمل فاسرع بالقيام فغلبه اخلال وانتنت مقدمته فانكسر عظمه من غير ان يتسبب له أحد في ذلك وبعد سماع مقال كل من المتدعين والاعذار لكل منهما باق لك مقال واشهادهما بالمجلس ان لا مقال لهما الا الا ما قالاه أعلاه أشهد الفقيه وهو { محمد بو عشرين } انه حكم بان لاضمان على اخذ الجمل الذي انكسر عنده لا على قول المدعى بالاغارة اذ ليست مسئلته مما يضمن فيه الممار (خ) وضمن المغيب عليه الا بينة وهل وان شرط نفيه تردد لا غيره وان بشرط وحلف فيما علم انه بلا سببه كسوس انه ما فرط ولا على قول المدعى عليه بالكراء اذ ليست مسئلته مما يضمن فيه انكسار بالفتح (خ) وضمن ان اكرى لغير أمين أو عطبت بزيادة مسافة أو حمل تعطب به والا فالكراء كان لم تعطب بل المسئلة على دعواهما من باب جرح الجبار وقد قال الزرقاني في باب الشرب لدى قول (خ) وما أتلفته الماشية ليلا فعلى ربها ما نصه وقولي وما أتلفته البهائم من زرع وحوابط تمر زعما أتلفته من غيرها كشادمي أو بعضه فلا ضمان على ربها ان أتلفته ليلا قاله مالك في العتية أي حيث لم يقصر في حفظها وكذا ما كدمته بغيرها أو رمته برجلها ان لم يكن من فعل معها والا ضمن في المدونة وان نفحت رجلاً أي ضربته بيدها أو رجلها لم يضمن القائد الا ان يكون ذلك من شيء فعله بها اه فقول الرسالة والسائق والقائد والراكب ضامنون لما وطئت الدابة وان كل واحد منهم ضامن معناه ان جاء العطب من فعل المذكورين فهو موافق مامر عن المدونة ان ما ضربته بيدها أو رجلها يضمنه مسيرها ان كان من فعله اه حكماً تاماً أنفذه وأمضاه وأوجب العمل بمقتضاه شهد علي اشهاد دامت كرامته بما فيه عنه وهو

بحيث يجب له ذلك من حيث ذكر وعلى المتداعين بما فيه عنهما وباعلام المحكوم عليه
بمضمنه وعرفهما وفي كذا

الحكم السادس والاربعون

لما ادعت المرأة الضاوية بنت مبارك بن العربي الرحمانية على احمد ابن الحاج الدكالي -
أضلا الزيايى قراراً بأن المدعى عليه اختطف لها ولدها الصبي محمد بن الجيلاني نسب
المدعى عليه الذى هو فى حضانتها ومنعها منه بلا موجب طالبة منه ان يمكنها من ولدها
المذكور وأجابها بالاقرار فى أخذه للصبي المذكور لكونه ابن أخيه ونحت نظره بتقديم
شرعى وبالاقرار أيضا فى كونها كانت حاضنة له غير انه لما ألهاها تترك الصبي مهملًا
ومعرضا للضياع وتذهب للفاحشة أخذ ابن أخيه المذكور لعدم صلاحيتها للحضانة
زيادة على كونها تشرب الخمر ويؤذيها سكرها لضرب الولد وعضه بالاسنان وسرد
جوابه على المدعية وأجابت عن كون الصبي ابن أخيه وانه مقدم عليه بالاقرار كما أجابت
بانها لا تشرب الخمر نعم تذهب لبعض مواضع الفاحشة لقلة ذات يدها وعدم وجدانها
ما تعيش به وأعذر من يجب للمتداعين باقى لكما مقال وأشهدا ان لا مقال لها الا ما قاله
أعلاه !شهد الفقيه وهو (محمد بو عشرين) انه حكم بعدم صلاحية المدعية لحضانة
الصبي المذكور كما حكم بعدم تمكينها منه لاقرارها بالفساد حكماً تاماً أنفذه وأمضاه
وأوجب العمل بمقتضاه شهد على من يجب دامت كرامته بما فيه عنه وهو بحيث يجب له
ذلك وعلى المتداعين بما فيه عنهما وبأتمه وعرفهما وفي كذا

الحكم السابع والاربعون

الحمد لله ادعى العربي بن الاعرج المذكورى المودنى على المرأة فاطمة بنت سليمان
الحريرية بانها كانت زوجا للطاهر بن التومى الزيايى البجاوى البوشى وقد هلك وخلف

ورثة من جملتهم المدعى كسراً وبعد وفاته واحصاء متخلفه قامت المدعى عليها تدعى ان بها حملاته مع انها لا حمل بها وانما ارادت تعذير قسمة المتخلف المذكور طائفاً من الشرع تعجيل القسمة ليتوصل كل واحد بما وجب له منها خشية التبذير فحضرت المرأة المدعى عليها وأجابت بان لها حملاً من الهالك المذكور محققاً متحركاً ويدها موجب بذلك وان الحمل له وصيان وهما على بن الحاج المعطى البوشقي والحاج بن السي محمد النسب وأدلت بالموجب المذكور وسرد على المدعى فلم يسلمه ولم يات بما يقوم معارضاً له فسئل هل له مطعن او معارض فاعترف ان لا مطعن له ولا معارض الا انه يعلم ان المرأة لا حمل لها ثم حضر الوصيان واحضر اوصيتهما وطلبا بقاء المرأة المذكورة في خيمة والدها الى ان تضع حملها فاشهد الفقيه وهو (محمد بن عشرين) انه حكم بان القسمة تؤخر الى الوضع أو الاياس قال (خ) ووقف القسم للحمل وفي التحفة

ويوقف القسم مع الحمل الى * ان يستهلك صارخاً فيعمل

وفي باب القسمة قال (خ) وأخرت لا دين وفي الوصية قولان وينظر للحمل وصيه كما ينظر له بعد وضعه كما في (تو) عن الخطاب حكماً تاهاً أنه قد مضاه وأوجب العبد بمقتضاه شهد على من يجب دامت كرامته بما فيه عنه وهو بحيث يجب له ذلك وعلى المحكوم عليه بما فيه عنه وهو بأثمه وعرفه وفي كذا

الحكم الثامن والاربعون

الحمد لله بعد ما ادعى عبد القادر بن الفقيه الشوكي أصلاً الزيادة قراراً على المعيزي بن عكير الطرقاوي قائلاً ان بين المدعى وبين المدعى عليه شركة في الحرث في أرض المدعى عليه المعروفة بالوجة بزوجتين اثنتين ولكل واحد منهما خمس على زوجته وقد غاب خمس المدعى عن خمسة وأراد المدعى عليه ان يتولى واجبه في الخمس ويجوز له نفسه طائفاً منه ان يبين له وجه توليه له واستبداده به وأجابه المدعى عليه عن الشركة مع المدعى في

الحرث في الأرض المذكورة بالاقرار وان ليس للمدعى الاثنان واحد في الحرث وانه لم يزرع الا اثنان في الزريعة كما ان عليه ثمن العمل وانه لم يخرج الا فرداً واحداً دفعه للمدعى عليه يحرث عليه وان المدعى عليه أخرج ثلاثة افراد له وان المتولى للشركة مع الخمسين معا هو المدعى عليه دون المدعى وان الخمس الغائب سلم جميع واجبه في الخمس للمدعى عليه وذلك قبل الطيب والافراك وهذا هو وجه توليه لما ذكر وحده وسرد جوابه على المدعى وأجاب عنه بان له النصف في جميع المحروث على الزوجتين وبانه زرع نصف الزريعة وعليه نصف العمل وكافا بما ينفعهما في دعوى كل منهما واشهد كل واحد منهما شهيديه على انه ليست له حجة على شيء مما ادعاه وان الاتفاق انما وقع بينهما لا غير تأمل الفقيه وهو في محمد بن عشرين في الدعوى المذكورة فاقضى نظره ان حكم بفساد الشركة المذكورة لاتفاقهما على الغاء الأرض ففي (خ) تشبيها بالمنوع كالفاء أرض وتساويا غيره كما حكم بان الزرع بينهما قل (خ) وان فسدت وتكافؤ عملا فينبهاترادا غيره والا فللعامل كما حكم على المدعى كسراً باليمين انه زرع النصف في الزريعة لاتفاقهما على ان العمل لهما والعامل اذا قل زرعت كذا فهو مصدق واما المدعى عليه فهو صاحب الأرض الملقاة فلا يصدق في قوله انما زرع اثنان كما يوحد من نصوص الفقهاء كما حكم على المدعى كسراً ان يمكن المدعى عليه من كراء واجبه في الأرض الملقاة لقول (خ) وتراد غيره واما تسليم أحد الخمسين للمدعى عليه فلا محل له لعدم تملكه له لمسلم فيه حينئذ فيرجع ما يجب له بعد تمام العمل للقسمة واما العمل فلا تشترط المكافاة فيه كما في الزرقاني خلافا لما يظهر من قول (خ) وتكافؤا الخ حكماً تاماً انفعده وامضاه ووجب العمل بمقتضاه شهد على اشهاد بما فيه عنه وهو بحيث يجب له ذلك من حيث ذكر وعلى من عداه بما فيه عنهما وهما بآتمه وعرفهما وقى كذا

الحكم التاسع والاربعون

الحمد لله بعد ما ادعى المعطى بن العربي الاوراوى بلىابة عن موكله العربي بن الطيبي السعادي وأخيه الفاطمي على السيد محمد بن محمد العبودي الرباطي قراراً وشقيقه المكي بان المدعى عليهما يدعيان شراء الارض المعروفة بحمري الطويل المحدودة بالقال صدره من والدهما وانهما لا يسلمون بيع والدهما للارض المذكورة وحضر السيد محمد احد المدعى عليهما وأراد الجواب عن نفسه وعن أخيه المكي وبعد تناسخ الوكالتين أجاب السيد محمد المذكور عن نفسه وبلىابة عن أخيه المذكور بان الارض المذكورة حوزة وملكه مع منوبه تصرف فيها على عين منوبي المدعى كسراً مع حضورهما وسكوتهما بلا مانع مدة من نحو خمسة عشر عاماً سلفت مند اشترياهما من والد منوبي المدعى ويده شهادة عدلين على أحد منوبي المدعى وهو السى العربي بانه لا منازعة ولا دعوى له مع المدعى عليه وسرد جوابه على نائب المدعين المعطى المذكور فاجاب عن الشراء بان المدعى عليهما انما اشتريا ما اشترياه من الارض المذكورة ممن عدا السيد العربي من ورثة السى الطيبي واعتراهما بالبيع القديم انما هو فرار من شفعة السى العربي أحد منوبي المدعى وبانكار كون المدعى عليهما تصرفاً في الارض المذكورة خمسة عشر عاماً وحكم الشرع على المدعى عليه باحضار رسم ثرائه مع أخيه منوبه من السى الطيبي أو حجة التصرف المدعى وأدلى المدعى عليه بحجة لفيفة متضمنة ثبوت تصرفه مع منوبه في البلد المدعى فيها مند اشترياهما من والد منوبي المدعى فسردت على النائب المذكور فطلب منها نسخة بقصد البحث فحكم له الشرع بها ثم أدلى بفتوى تتضمن البحث في الحجة المدلى بها فسردت على المدعى عليه فاشهد انه لا يسلمها ولا يأخذ منها نسخة وانظر للشرع الاسمي واعذر من يجب لكل من الخصمين بايقيت لك حجة فاشهد المدعى

عليه ان لا حجة له الا ما أدلى به وطلب خصمه الزيادة في الاجل فزيد أربعة أيام ثم حضر وأدلى برسمين احدهما متضمن الدعوى بين السى العربى بن الطيبى احد منوبى المدعى كسراً وبين محمد بن احمد النسب والحدادى بن بو عزه النسب فى وقوع البيع بين الفريقين فى البلد المذكورة وصدر الحكم الشرعى بفسخ البيع فيها وثانيهما متضمن توصل احد والحدادى المذكورين بالثمن الواقع به البيع المحكوم بفسخه فاعذر من يجب للدلى بالرسمين باقيت لك حجة فاشهد ان لا حجة له الا ما ذكر تأمل الفقيه وهو (محمد بن عشرين) فى الدعوى المذكورة بما تقتضيه القواعد الشرعية فاقتضى نظره ان حكم بان القول قول المدعى عليهما فى دعوى الشراء من والد المدعين يمينهما ثبوت الحياة قال المتحف واليمين له ان على الحائز ان ادعى الشراء معاملة مع ما فى الدعوى من التناقض بالنسبة لاحد منوبى المدعى الذى هو الفاطمى بين المقال المتضمن لكون كل من المدعين باقيا على واجبه من البلد المتنازع فيها وبين الجواب المتضمن لكون الفاطمى باع واجبه مع من باع من سائر الورثة دون أخيه العربى وأما البحث الذى تضمنته الفتوى فلا يفيد اما اولاً فلأن الشهود لم يشهدوا بالمعرفة الكافية شرعاً حتى يقال أنهم أجماعاً فيها وانما ذلك مضمن ما شهدوا به حسبما يدل عليه قول الوثيقة وبمضمونه الخ وبذلك جرت المساطير واما ثانياً فلا اجمال فى قول الوثيقة بلا مانع حتى يحتاج الى استفساره لان المنفى هو مطلق المانع الذى يصدق لا بالمانع الشرعى وبغيره وانما يحتاج الى بيان الاجمال لو شهدوا بنفى المانع الشرعى واما الرسم الذى أدلى به نائب المدعين المتضمن لوقوع البيع فى المتنازع فيه وفسخه بالحكم الشرعى فلا يفيد لان الشئ قد يبيعه من لا يملكه كما هو معلوم حكماً أما أنفذه وأمضاه وأوجب العمل بمقتضاه شهد على اشهادهم بما فيه عنه وهـ وبحيث يجب له ذلك من حيث ذكره وعلى المحكوم عليه باعلامه بمضمونه وهو بآتمه وعرفه وفى كذا

الحمد لله لما ان كان مستند الحكم أعلاه قد يتوجه عليه بعض الابحاث اقتضى نظر
 الفقيه وهو { محمد بن عشرين } ان يبينها فينبها بقوله ان قول وكيل المدعين في
 الجواب عن الجواب انما اشترى ما اشترى من الارض المذكورة ممن عدا السيد
 العربي من ورثة الطيبي هو اقرار منه بان أحد منويه وهو الفاطمي باع واجبه في
 الارض المتنازع فيها للمدعى عليهما كما ان الحجة الذي ادلى بها أحد المدعى عليهما
 عن نفسه وعن أخيه المكي المتضمنة لكون العربي أحد منوبي المدعى اعترف بأن
 لا دعوى بينه وبين السيد محمد أحد المدعى عليهما هي متضمنة للاعتراف بانتقال
 ملك الارض المذكورة الى ملك المعترف له فما فائدة تكليف المدعى عليهما
 بالاثبات بحجة التصرف أو باثبات البيع من والد المدعين وما فائدة الحكم عليهما
 باليمين بعده لأنه حيث أقر الخصم ارتفع النزاع قلنا انما وقع التكليف بالحجة المذكورة
 وحكم باليمين بعده ولم يعتد بما ذكر لان اقرار وكيل المدعين بالبيع من أحدهما وهو
 الفاطمي من جملة من عدا أخاه العربي من ورثة والده كذبه المدعى عليهما باعتراف
 أحدهما عن نفسه ونائباً عن أخيه بان والدهما هو الذي باع له الارض المذكورة
 مدعى فيها ومن كذب اقرار خصمه لم ينتفع به (خ) يواخذ المـ كلف باقراره بلا
 حجر لاهل لم يكذبه قال الدسولي فان كذبه بطر سواء كذبه قبل الاقرار أو بعده
 ولان الاعتراف الذي تضمنته الحجة المذكورة انما يفيد اعتراف العربي المذكور
 بالسكوت الذي تضمنته حجة الحيازة لا الاعتراف بانتقال الملك مع ان الحجة
 المذكورة لم تشمل اعتراف أخيه الفاطمي المذكور بما اعترف به فلذلك كلف المدعى
 عليهما بالحجة وحكم عليهما باليمين بعد الاعذار ولم يلتفت لذلك الاقرار ولا لتلك
 الحجة المتضمنة للاعتراف بيانا تاماً فمن سمع منه ما ذكر قيده شاهداً به عليه وهو
 بحيث يجب له ذلك من حيث ذكر وفي كذا

الحكم الخمسون

الحمد لله ادعى الحاج محمد بن المعطى اليبضاوى نائباً عن عبد السلام بن الخطاب الوطاوى القاسمى على على ابن الطبي الطالبي قائلاً انه تزوج بنت منسوب المدعى كسراً خديجة وهى تيب متزوجة بالغير مدخول بها بنير المدعى عليه وقد دخل بها المدعى عليه بلا موجب شرعى طالباً منه ان يمكنه من بنت منوبه المذكورة أو يجيبه بما شاء ادعاءً تاماً شهد به عليه بأتمه وعرفه وفى كذا

الحمد لله بعد اطلاع نائب من يجب على المقال المقيد أعلاه حكم على المدعى كسراً باحضار زوج المرأة المدعى فيها أو وكالته وتمكين المدعى عليه من نسخة منها وأجله لذلك ثلاثة أيام تاتى من غد تاريخه حكماً تاماً شهد على النائب المذكور بما فيه عنه وعلى المحكوم عليه باعلامه بمضمونه وهو بأتمه وعرفه وفى كذا

الحمد لله بعد ما كلف المدعى كسراً باحضار زوج المرأة المدعى فيها أو وكالته حسبما اعلاه حضر الان الوكيل المذكور وموكله والد المرأة المذكورة وادعيا ان حضور الزوج او وكالته متعذران لكونه غائباً عن هذه الالة وان المرأة المدعى فيها هى الان عند على بن الطبي المدعى عليه المذکور بدون قاعدة شرعية يطلب المدعى من الشرع توجه استدعاء له ليحضر بالمحكمة لاعمال المتعين فوجهت له بطاقة بتاريخ كذا عدد كذا حضوراً وادعاء وطلبا الكل تام فمن سمع منه ما ذكر قيده شاهداً به عليه بأتمه وعرفه وفى كذا

الحمد لله بعد ما ادعى الوكيل الحاج محمد وموكله ان المرأة هى الان عند على بن الطبي المدعى بدون قاعدة شرعية حسبما اعلاه حضر على المذکور وسئل هل المرأة المذكورة عنده ام لا فاجاب بانها ليست عنده فحكم الشرع على الوكيل المدعى ووالد المرأة باتيانها بما ينفعهما شرعاً فى كون المرأة المذكورة عند المدعى عايه المذکور

وأجلها لذلك خمسة عشر يوماً تأتي من غد تاريخه حسكاً تاماً شهد على من يجب دامت كرامته بما فيه عنهما وهما بآتمه وعرفهما وفي كذا

الحمد لله بعد الحكم على الوكيل ووالد المرأة باثباتهما بما ينفعهما في كون المرأة عند علي بن الطيبي وأجلاً لذلك حسباً أعلاه حضرت بمجلس من يجب المرأة خديجة بنت عبد السلام بن الخطاب الجارية في شأنها الدعوى أعلاه بين وكيل والدها الحاج محمد بن المعطي وبين علي بن الطيبي المذكور وسرد عليها ما جرى في الدعوى من كون وكيل والدها المذكور يدعى أنها عند علي المذكور على وجه الفساد وأنه يريد انتزاعها من عنده لتكون بمحل والدها المذكور فانكرت كونها بمحل علي المذكور وسئلت عن محل إقامتها فادعت أنها عند السيد محمد بن المكناسي القدميري الساكن بالدار البيضاء إلى أن تزوج به - وجب شرعي لمعرفته بالقوانين الشرعية وقدرته على المدافعة عنها ممن يريد التعدي عليها وهي ضعيفة القوة عديمة المعرفة والسيد محمد المذكور رجل ثقة ذو مروءة متزوج بالدار البيضاء لا تلحق والدها معرة بمقامها في محله وأما والدها فاتها لا تقبل المقام معه لكونه يريد أن يعطينها لمن يشاء في صفة البيع والشراء ويأخذ ما يبدل فيها ويتصرف فيه بلا موجب شرعي ولا كونها مالكة أمر نفسها تريد أن تزوج برضاها وتقض مهرها بيدها تنتفع به على ما تقتضيه الشريعة فمن سمع منها ما ذكر قيده شاهداً به عليها بآتمه وعرفهما وفي كذا

الحمد لله بعد ما سرد جواب المرأة خديجة المذكورة بالرافعة أعلاه على وكيل والدها أجاب بأن المرأة المذكورة متزوجة برجل غائب وعليه فيطلب أن تكون بمحل ولدها أو في دار العريفة فسئل هل يتكلم من حيث أنه وكيل عن الزوج الغائب أو من حيث أنه وكيل عن والدها فأجاب بأنه يتكلم بوكالة والدها لا غير جواباً تاماً شهد به عليه بآتمه وعرفه وفي كذا

الحمد لله حضر بمجلس من يجب الحاج بن المعطى المذكور أعلاه وخصمه السيد محمد بن المكناسى وجعل الحاج بن المعطى يتكلم بشدة وصوت عال وهو قائم فامر من يجب بالجلوس حذاء خصمه والمناوأة معه فى الكلام والتخفيض من صوته فأبدى من سوء الادب والاغلاظ فى القول وقبيح الكلام ما هو أكثر مما نهى عنه فحكم من يجب بإبعاده عن الدعوى وعزله من التوكيل فيها لسوء ادبه المذكور فن عاين ما ذكر وسمعه بمجلس من يجب ممن ذكر قيده شاهداً به وعلى من يجب بما فيه عنه وهو بحيث يجب له ذلك وفى كذا

الحمد لله بعد الحكم الصادر ممن يجب بإبعاد الحاج بن المعطى عن نيابته عن عبد السلام بن الخطاب فى دعواه مع على بن الطيبى والمرأة خديجة بنت المنوب عنه المذكور حسبما أعلاه حضر عبد السلام المنوب المذكور وحضر معه وكيلها السيد محمد بن المكناسى بالمجلس الشرعى وسرد مقالها على والدها المذكور وطلب منه وكيلها تزويجها ممن أرادت باختيارها لكونها مطلقة ولكون والدها يريد تزويجها فى صفة البيع للحاج بن المعطى الذى كان وكيلها فى الدعوى وهى لا ترضى بالتزوج به فامر من يجب السيد محمد بن المكناسى باحضار رسم الطلاق المذكور فاحضر رسماً متضمناً اثبات غيبة زوجها وعدم انفاقه عليها وعدم معرفة محل اقامته والتاجيل له وحلفها والحكم بتطليقها عليه بتاريخ كذا وسرد ذلك على والدها المذكور فأجاب بأنها متزوجة بالزوج المذكور بالرسم المدلى به وعلى فرض انها مطلقة منه فلا يزوجها ولا يساعد على تزويجها فستل من قبل من يجب هل له مقال غير هذا فأشهدا انه لا يقول غير ذلك ولا يجب بسوى ذلك فأشهد الققيه وهو (محمد بن عشرين) انه حكم على والدها المذكور بتخلى سبيلها وعدم التعرض لها فى تزويجها من شئت من الرجال لكونها مالكة أمر نفسها ولثبوت طلاقها من زوجها الغائب بعدم النفقة فعليها ان تبين خاطبها لانيها فان امتنع من العقد عليها بدون سبب يقبل بعد تعيينه فلهما

ان توكل من شاءت ليعقد عليها كما هو معلوم ضروري كما حكم بان زوجها الغائب الذي طلقت منه بعدم النفقة يبقى على حجته اذا قدم كما نص عليه في المعيار وغيره حكماً تاماً انفذه وأمضاه وأوجب العمل بمقتضاه شهد على اشهاد دامت كرامته بما فيه عنه وهو بحيث يجب له ذلك من حيث ذكر وعلى المحكوم عليه بما فيه عنه وباعلامه بمضمونه وهو بأتمه وعرفه وفي كذا

الحكم الحادي والخمسون

الحمد لله لما ادعى محمد بن بوزيان الزياي الدغالي على السي حمد بن عبد القادر النسب بان المدعى عليه ترمى له على طرف من بلده المسماة بالعكبية الحيرة المحدودة بكذا من ناحية يمينها وأجابه المدعى عليه بالحوز والملك للطرف المتنازع فيه وحكم الشرع على المدعى كسراً باتيانته بما ينفعه شرعاً في تلك الطرف المذكور وأجله ثمانية أيام وانصرم الاجل ولم يأت بشئ ثم زاده ثمانية أيام أخرى وانصرمت ولم يأت بشئ ثم زاده أربعة أيام وانصرم الاجل ولم يأت بشئ ثم زاده ثلاثة أيام ثم حضرا معا بمجلس الشرع الاسمي وطلبا توجيه عدلين للاحاطة بالطرف المتنازع فيه وقراءة الرسوم على عينه ثم توجه شهيداه صحبة من يجب فاحاطا بالطرف المذكور والغياه مفصولاً من بلد المدعى عليه بسهب كما الغياه مفصولاً من بلد المدعى بطريق ثم تقاررا معا لدى شهيديه على ان القطعة المتنازع فيها لم يتصرف واحد منهما فيها أصلاً لا بحرث ولا بغيره لصعوبة التصرف فيها ثم حضر المدعى كسراً المذكور رسماً وقرئ على عين الطرف المتنازع فيه المذكور فالتى متضمناً كون البلد المحدودة فيه واحدة من جهة بلد المدعى الى الشفق المحروم ثم تقاررا معا على ان الرسم المذكور شامل لبلد المدعى كسراً ولبلد المدعى عليه ولبلد غيرهما والكل محدود بمحد واحد ثم أعذر من يجب للمدعى المذكور بالك حجة غير الرسم المذكور لكونه غير كاف في الاحتجاج بالنسبة

للطرف المتنازع فيه لشموله بلد المتداعيين وبلد غيرهما فوقع بينهما التراضي حينئذ على ان العمل على ما يقوله الاثناستة المذكورون في الرسم التاسع من المرافعات أملاؤه ثم حضرا معا بالمجلس الشرعى واعترفا معا ان الاثناستة المتراضى عليهم امتنعوا من الشهادة وطلبا ممن يجب التوجه ثانيا للبلد المتنازع في طرفها وفصل الدعوى على عين الطرف المتنازع فيه على الوجه الشرعى فتوجه شهيداه صحبة من يجب للبلد المذكورة وحضر الخصمان معا هناك وسئلا عن حدود الطرف المذكور المسمى بالعكبية الحميرة فأشهدا معا ان حده من جهة القبلة السيل الذى بينه وبين بو مهدى ويمينا الشفق الذى بينه وبين أرض السيد محمد بن الاعرابى وغروبا الطريق الاتية من سوق الثلاثاء وشمالا مجتمع السهبين ثم عبر الطرف المذكور فألفيت مساحته من جهة الطريق مياتر كذا ومن جهة الشفق مياتر كذا ومن جهة السيل مياتر كذا ثم سئل كل واحد منهما هل له حجة على تعيين الطرف المتنازع فيه هل هو من بلد المدعى أو من بلد المدعى عليه فأجاب المدعى عليه بأنه لا حجة له على ذلك وأدلى المدعى كسرا برسم آخر مضمته ان حد بلد محمد بن بوزيان الذى هو المدعى الشفق المحروم الذى هو على رأس العكبية الحميرة وبعد ان طالعه من يجب الفاه غير تام في التعيين المذكور لكون شاهده غير عدل ولا معدل ولكونه لم يذكر مستند علمه ولكون المتداعيين لم يتراضيا على شهادته في الدعوى المذكورة ولكون الرسم المذكور على ما فيه غايته انه متضمن للشهادة بان بلد بوزيان تحد بالشفق المحروم الذى هو على رأس العكبية الحميرة وليس فيه ما يدل على ان جميع العكبية الحميرة له أو بعضها له وبعضها لغيره ثم اعذر له من يجب باثبنت لك حجة غير الرسمين المذكورين فقال لا حجة له سوى ما قاله وما ادلى به كما ذلك باشهادهما معا شهيديه له بمحضر من يجب ويشهد ان به تأمل الفقيه وهو محمد بن بوعشرين في الدعوى المذكورة فاقضى نظره ان حكم بقسم الطرف المذكور المسمى بالعكبية الحميرة بين الخصمين المذكورين بعد حلفهما أو نكولهما ويقضى للمحالف على انسا كل

لاقرارهما معا بعدم التصرف في المتنازع فيه وسقوط احتجاج المدعى بالرسمين اللذين
أدلى بهما لما ذكر وعجز المدعى عن الاتيان بالحجة الذي تؤيد دعواه ان المتنازع فيه
من بلده فيقسم الطرف المتنازع فيه بينهما لقول المتحجف

والشيء يدعيه شخصان معا * ولا يد ولا شهيد يدعى

يقسم ما بينهما بعد القسم * وذلك حكم في التساوي . اتزم

حكماً تائماً أنفذه وأمضاه وأوجب العمل بمقتضاه شهد على اشهاد دامت كرامته بما
فيه عنه وهو المتنازعين بما فيه عنهما وهما باتمه وعرفهما وفي كذا

الحكم الثاني والخمسون

الحمد لله لما ادعى السي حمد بن عبد القادر الزياي الدغالي على محمد بن بوزيان
النسب بان المدعى له بلد تسمى بكذا محدودة بكذا مجاورة لبلد المدعى عليه المسماة
بكذا المحدودة بكذا من جهة قبلتها وطلب المدعى من المدعى عليه ان يعين معه الحد
بين البلدين المذكورين لكونه غير معين ليتصرف كل منهما في بلده بجميع حدودها
وأجابه المدعى عليه بأنه ملتزم لأعمال الحد معه وقت ما أراد ثم حضرا معا وطلبا
التوجه لعين المكان لتحديد المطلوب فتوجه شهيداه صحبة من يجب لتحديد بين
البلدين المذكورين وحضرا معا هناك وسئلا عن حدود بلديهما فاجاب المدعى عليه محمد
بن بوزيان بان حد بلده من القبلة السيل الذي بينهما وبين بوعمر والنسب ويمينا مالك
احمد بن قدور النسب الذي هو في يد المدعى كسراً السي حمد وان بلده المذكورة
تصل الى ثلاث حجرات كبيرة بالشفق المحروم ويمتد مستقيماً الى ان يصل لبلد هناك
المسمى محمد بن راضية النسب وأجاب المدعى كسراً بان حد بلده من القبلة مالك المدعى
عليه محمد بن بوزيان ويمينا مالك محمد بن راضية المذكور وغروبا مالك السيد محمد
فتحاً بن الاعرابي والحسن بن فاطمة بنت الحسن النسب وشمالا الشفق المحروم وتنازعا

في قطعة هناك بين قبلة بلد المدعى وغروب بلد المدعى عليه وقدر مساحة يمينها اثنان وأربعون ميترًا وشمالاً خمسة وخمسون ميترًا وقبلة مائة ميتر بالأفراد وغروباً مائة ميتر بالأفراد وثمانون ميترًا والمياتر المذكورة داخل فيها طرف مما يتصرف فيه المدعى فوق مريره هناك ثم سئل كل منهما هل كان يتصرف في هذا القدر المتنازع فيه قبل فاجاب المدعى بانه كان يتصرف في الطرف الذي ادخله خصمه في النزاع الذي هو فوق المريرة المذكورة ولا زال يتصرف فيه الى الان وحتى الان وما تحت المريرة لم يتقدم لاحد تصرف في المتنازع منه وبان خصمه يتصرف فيما فوق المريرة بدون حجة ثم سئل ما هل لها حجة على تملك القدر المتنازع فيه فاجاب المدعى بانه لا حجة سوى تصرفه في الطرف المذكور وأدلى خصمه برسم غير معرف بالخطاب فيه وبظهره تطبيق ملصق مضمونه شراء الحاج الشيخ ومن معه جميع ثلث أرض تسمى بئر الهزيل تحدد قبلة بارض الفقيه السيد بوشعيب الزناتى العباسى أصلاً الاوراوى قراراً الذى فى يد ولد صالح بن طبوش الان وشمالاً المريس الناشئ من سهب بوتيزاز الذى فى يد محمد بن بوزيان المذكور بالشراء ويمتد الى شفق دار القائد ويمتد مع الشفق المحروم الى الطريق المارة من عين الدعيدة وغروباً السيل الحاد بين الارض المذكورة وبين حفرة اللفاع ويمتد مع وادى صفرو الحائل بين الارض المذكورة وبين أرض المشتري المذكور المسماة بحفرة الجنان ويميناً الشفق المحروم الذى على رأس المكبية الحميرة ويمتد ايضا على الخربة المسماة بخربة الزناطرة ويهبط على الجرف الاحمر النازل لوادى صفرو ثم سئل المدعى عليه المذكور المدلى بالرسم المذكور عن هذه الحدود الذى اشتمل عليها هذا الرسم المذكور هل هي حدود بلاده فقط أو شاملة لحدود بلاده وحدود بلد غيره فاجاب بأن هذه الحدود شاملة لبلادات فى يد غيره منها ما فى يد ابن الجديد قطعة تسمى بقديدن الفول ومنها ما فى يد السى ابن موسى قطعة من قديدن الفول ايضا ومنها ما فى يد أولاد ابن الراضى قطعة تسمى حميرة ومنها ما فى

يد السي حمد المدعى المذكور قطعة تسمى بومهدى ومنها ما في يد بو عمرو قطعة أخرى كما أنها شاملة للطرف المتنازع فيه من جهة العكسية الحيرة المذكورة ثم سئل عن الحاج الشيخ المنسوب إليه الرسم المذكور من أين اتصل به فاجاب بأنه جده ولعدم افادة الرسم المذكور لتعيين حد بلد المدلى به الذي هو بن بوزيان المذكور من حد بلد خصمه مع ما فيه من الريبة بالتطبيق المذكور لم يطالب بالتعريف به ولا بالأرائة الموصلة له الى الحاج الشيخ الذي زعم انه جده ثم سئل هل له حجة على تعيين الحد المتنازع فيه غير الرسم المذكور كما ذلك كله باشهادهما معا شهيديه بمحضر من يجب على عين الحد المتنازع فيه وعين البلادات المشمولة الرسم الذي بيد الغير ويشهدان به وسالا الفقيه وهو محمد بن محمد بن عشرين أعمال الواجب في النازلة فاقضى نظره السديد ان حكم على المدعى باليمين على ان الطرف من المتنازع فيه الذي هو يده ملكه ولا شئ فيه لخصمه وبعد اليمين يبقى بيده لقول المتحف * والقول قول ذي يد منفرد * اى مع اليمين كما حكم بقسم ما عدا الطرف المذكور مما تحت المريرة المذكورة وهو الذي لم يتقدم لواحد منهما تصرف فيه حسبا اعترفا به معا انصافا بينهما بعد حلفهما أو نكولهما ويقتضى للحالف على الناكل لقول المتحف

والشيء يدعيه شخصان معا * ولا يد ولا شهيد يدعى
يقسم ما بينهما بعد القسم * وذلك حكم في التساوى ملتزم
حكما تاما أنفذه وأمضاه وأوجب العمل بمقتضاه شهد على اشهاد دامت كرامته
بما فيه عنه وهو بحيث يجب له ذلك من حيث ذكر وعلى من عداه بما فيه عنهما
وهما بآئمه وعرفهما وفي كذا

الحكم الثالث والخمسون

الحمد لله لما الدعى مولى الركوبة بن عبد السلام الغنصى وأخوه السيد عبد القادر وابن عمهما محمد فتحا بن محمد وشريكهما السالى بن رحو ودحمان بن محمد فتحا النسب على على بن الحاج احمد الكزولى وأخيه محمد التسب وزيدان بن رحو والنسب ومحمد بن بو عزرة النسب واحمد بن رحو النسب والطاهر بن محمد النسب والزعيرى ابن الجيلانى النسب وأخيه بوشعيب طالين اقامة الحد بين شمال بلد المدعين المعروفة بالترمس مع بعض قبلتها ويمين بلد المدعى عليهم المعروفة بطالم ميلود بمزارع الغنصيين وأكزولان وتوجه شهاداه صحبة من يجب لعين المحل المتنازع فيه وحضر المدعون والمدعى عليهم المذكورن فاشهد محمد بن بو عزرة واحمد ابن رحو والطاهر بن محمد المذكورن أنهم مقرون للمدعين بالطرف المتنازع فيه وأنهم أسقطوا كل نزاع واعتراض فى ذلك عنهم ثم سئل المدعون عن علامة حد بلادهم من الجهة المذكورة فاجابوا بان علامة حد بلادهم من الجهة المذكورة هو السهب الناشئ من الطالع الاحمر الى المحل المسمى بالشويرق ووافقهم على ذلك باقى المدعى عليهم غير أنهم اختلفوا فى تعيين ممر الحد المذكور بعد ابتدائه من المحل المتفق عليه من الجانبين فالمدعون يقصدون به المحل الموالى لشمال الجنان الكائن معه ملتسقا بالجنان المذكور بحيث يكون الجنان فى حيز بلادهم والمدعى عليهم يقصد به المحل الكائن عن يمين الجنان المذكور على بعد تسع وثلاثين خطوة بحيث يكون الجنان وما بعده من الخطوات فى حيز بلادهم مع تقارر الفريقين على ان القاموس للجنان المذكور هم المدعى عليهم قبل تاريخه بمدة تزيد على أمد الحياة مع دعوى المدعين انه لم تكن لهم قدرة على منعهم من القاموس المذكور وانهم بعد ذلك صاروا يتدافعون المرة بعد المرة ثم سئلوا ممن يتصرف فيما عدا الجنان من ناحية بلد المدعين فتقارروا جميعاً على انه لا يجرته أحد منهم الاطرافاً

يسير من جهة البير الكائن ثم حرثه المدعى عليهم مع ادعاء المدعى عليهم المذكورين ان الجميع حوزهم وملكهم وداخل في رسم بلدهم وادعاء المدعين ايضا ان الجميع ما عدا الجنان والطرف المحروث حوزهم وملكهم وداخل في رسم بلدهم فعبث ما خلا عن الحرث من المتنازع فيه قال في من جهة القبلة أربعة عشر خطوة ويمينا مائة خطوة واحدة وخمس وسبعون خطوة وغروبه مائة خطوة واحدة وخمس وسبعون خطوة وشماله كذلك كما في طرف من الجنان المذكور مثلث قبلته ست وثلاثون خطوة ويمينه ثمانون خطوة وشماله كذلك فستلوا عن سبب عدم تصرفهم في ذلك فأجابوا بانهم لم يضطروا الى التصرف فيه ثم ستلوا عما ييدهم من الحجج على تعيين الحد المتنازع فيه فأدلى المدعون برسم معرف بالخطاب فيه منسوب لوالد السيد مولى الركوبة وأخيه المذكورين ووالد ابن عمهما السيد محمد المذكور مع اراءة الوالدين المذكورين فاستنتج منه ان البلد مشتركة بين المدعين وبين وارثي السيد سعيد بن عبد القادر والد أول المدعين فحضر المدعون المذكورون كما حضر السيد الحسين وأخوه السيد عزوز اللذان هما الوارثان للسيد سعيد بن عبد القادر المذكور وتقارروا على ان حفظهما من البلد المذكورة صار ملكا للسيد مولى الركوبة المذكور ببيع كان وقع منهم وبعد مطالعة الرسم المذكور التي متضمنا لكون الوالدين المذكورين مشترعين مع من شاركهما للبلد المتنازع في حدها كما في دالا على ان الحد بين البلدين المذكورين هو السهب الناشئ من الطالع الاحمر الى الشويرق كما أدلى خصماهم برسم دال على ما دل عليه الرسم الاول من تعيين الحد غير أنه منسوب لغيرهم مدعين انه لا جدادهم فستلوا عن الراءة والتعريف بخطاب الرسم المذكور فاعترفوا بعجزهم عن ذلك فسر د ما أدلى به المدعون على خصمائهم فاعترفوا ان لا معارض ولا حجة لهم الا ما قالوه وما أدلوه به وأسند الفريقان النظر في الدعوى المال كورة للشرع المطاع حسبا ذلك كله بشهادة شهيديه ويشهدان به على عين الحبل المتنازع

فيه تأمل الفقيه وهو ﴿محمد بن عشرين﴾ في الدعوى المذكورة وما أدلى به كل من الفريقين فاقضى نظره ان حكم ببقاء الطرف الذى فيه الجنان المغروس بيد حائزه الغارس بعد ان يحلف انه ملكه ولا يعلم للقائم فيه حقا كما حكم ببقاء الطرف المحروث الموالى للبير بيد من ذكر بعد يمينه على انه ملكه ولا يعلم للقائم فيه حقا لعجز المدعين عن اقامة الحجة النافعة فى انتزاع ما ذكر ممن هو بيده ورسم الشراء لا يفيد المالك اذ قد يبيع الشئ من لا يملكه كما لا يخفى وبان ما عدا ما ذكر للمدعين لترجيح دعواهم الحوز على دعوى المدعى عليهم الحوز ايضا برسم الشراء المشهود فيه بالحوز وعجز المدعى عليهم عن معارضته لان رسم الشراء وان لم يدل على المالك فيدل على الحوز بعد يمينهم انهم لا يعلمون حقا ولا ملكا للمدعين فى الحوز المذكور حكما تاما أنفذه وأمضاه وأوجب العمل بمقتضاه شهد على اشهاد من يجب دامت كرامته بما فيه عنه وهو بحيث يجب له ذلك من حيث ذكر وعلى من عداه بما فيه عنهم وهم بأتمه وعرفهم وفى كذا

الحكم الرابع والخمسون

الحمد لله لما تنازع القدميرى بن عبد السلام الزيادى بحسب النيابة عن والده ومحمد فتحاً بن ابراهيم النسب عن نفسه مع السيد محمد بن بوشعيب الزيادى القدميرى على تعيين الحد بين بلد المتوب المذكور ومن ذكر معه المعروفة بالبحيرة الذى هى قطعة من أرض صنصيل المكثفة بين ثلاث قطع للسيد محمد بن بوشعيب المذكور الاولى تعرف بصنصيل عن يمين بلد المدعين المذكورة والثانية تعرف بالمضيل ايضا عن شمالها وكان النزاع بين الفريقين فى كل الجهات الثلاث وطلبوا توجه من يجب مع عدلين للطواف بالقطع المذكورة وتعيين الحدود من الجهات المذكورة وتوجهه شهيداه صحبة من يجب لما ذكر ووقع الطواف المذكور وسئل القدميرى ومن معه عن

علامات حد يمين بلدهما فعينا محلا مغروسا للسيد محمد المذكور بإعتراف خصمييه متقاررين على انه يسمى الروضة مدعين ان ذلك المحل من جهة بلدهما ويتوجه الحد من سدره كبيرة بوسطها حجر ثابت غروبا منحرفا لناحية الشمال الى ان يصل الى رأس الشعبة هو الحد بين القطعة المذكورة و بلد السيد محمد المعروفة بالمضيل كما سئلا عن علامات الحد من جهة الشمال بين القطعة المذكورة وبين القطعة المعروفة بالمضيل الاخرى فعينا محلا مدعين انه يعرف بالجرف الاحمر ويتوجه الحد منه قنواً من غير انحراف الى رأس الشعبة المذكورة غروبا وبعد تعيينهما لما ذكر سئل خصمهما عن تعيين الحد من النواحي الثلاث فعين من جهة يمين البحيرة المذكورة قبلة نخلة بجانب الوادي مدعيا ان المحل المغروس له ويتوجه الحد غروبا الى سدره بين البحيرة المذكورة ورأس الشعبة وعند السدره المذكورة ينتهي الحد وينعطف شمالا الى ان يصل الى حوش مبنى به خنجر مجتمع وسدره كبيرة ومنها يتوجه الحد قنواً الى تينة نابتة بجانب الوادي المذكور مدعيا ان هناك جرفا وهو المعبر بالجرف الاحمر فعبر ما بين المحل الذي عينه القدميرى ومن معه والمحل الذي عينه السيد محمد المذكور من ناحية يمين بلد الاولين المعروفة بالبحيرة قال في طوله احدى وتسعين خطوة وعرضه عشر خطوات وطول ما بينهما من ناحية الغروب خمس وتسعون خطوة وطول ما بينهما من ناحية الشمال احدى وتسعون خطوة وعرضه خمس عشر خطوة فسئلا عن يتصرف في القدر المتنازع فيه من جهتي الغروب والشمال وادعى كل من الفريقين التصرف والحوز كما سئلا عن وجه تصرف السيد محمد في المحل المغروس فادعى انه حوزة وملكه وادعى خصماؤه ان ذلك على وجه التراخي من غير معرفتها لآمد حيازته له فسئلا عما يبدى من الحجج على التعيين فادلى القدميرى بن عبد السلام المذكور ومن معه برسم ملكية لجده متضمنة لارائته مؤرخة بكذا متضمنة ان علامة الحد من جهة اليمين هي السدره التي بها الروضة ومن جهة الغروب الشعبة ومن جهة الشمال الجرف الاحمر كما ادلى

السيد محمد بن بوشعيب المذكور برسمى شراء مجردين عن ملكية البائع أحدهما متضمن شراءه ثلاث بقع من جملتها البقعة المعروفة بالمضيل الكائنة في غروب بلد خصميه المذكورين مورخ بكذا وليس به بيان علامة بينهما وبين بلد خصميه المذكورين وثانيهما متضمن شراءه للبقعة الكائنة عن يمين بلد خصميه المذكورين مورخ بكذا وليس فيه أيضا بيان علامة بينهما من الجهة المذكورة فستل هل له رسم أو ملكية على البقعة الثالثة الكائنة في شمال بلد خصميه المذكورين فاعترف انه لا رسم له عليها ولا ملكية وانما هو فيها على وجه الحوز والملك دون رسم كما سئل هل له حجة على تعيين ما عين بدعواه من الجهات الثلاث أو ما يعارض به حجة خصميه بعد سردها عليه أو زيادة مقال أو حجة فاعترف ان لا معارض ولا حجة ولا مقال الا ما قاله وما أدلى به كما أعذر لخصميه بمثل ما أعذر له به فاجابا بمثل ما أجاب به وذلك كله بشهادة شهيديه ويشهدان به سال المتداعون الفقيه وهو محمد بن عشرين أعمال الواجب في النازلة المذكورة فاقضى نظره ان حكم بان العمل على ما تضمنته الملكية التي ادلى بها القديري ومن معه المذكوران صدره من الحدود لترجيحها على ما أدلى به السيد محمد بن بوشعيب المذكور حيث أشير من رسم الشراء المجرد بالنسبة للبععتين اللتين تضمنهما لما اشتملت عليه الملكية المذكورة من بيان الحدود تفصيلا ولان رسم الشراء لا يفيد الملك فلا يعارض الملكية المذكورة لان الشيء قد يبيعه من لا يملكه واما بالنسبة للبقعة الثالثة التي لم يتضمنها رسم الشراء المذكور واعترف السيد محمد المذكور انه لا حجة له عليها فلاخه لا عبرة بدعواه لان الطرف المتنازع فيه من البقعة الثالثة حوزة وملكه مع ادلاء خصميه بملكية تامة مستوفية لشروط الملك وعليه فالمعبور من الجهات الثلاث اعلاه لمنوب القديري ومن معه ما عدا البحيرة المغروسة فان الحد بينهما هو السدرة المذكورة في الملكية حكماً تاماً أنفذه وأمضاه وأوجب العمل بمقتضاه شهد على اشهاد دامت كرامته بما فيه عنه وهو بحيث يجب له ذلك من حيث ذكر وعلى من عداه بما فيه عنهم وهم باتمه وعرفهم وفي كذا

الحكم الخامس والخمسون

الحمد لله بعد ما أدلى السيد موسى بن الحسين الزناني أصلاً على أحمد بن الجيلاني الزيادي بأن المدعى عليه طلب منه جملاً ليحمل عليه حملاً للدار البيضاء وحين رجع من الدار البيضاء أخبره بأن الذي ساق الجمل المذكور في ذهابه للدار البيضاء هو المسمى الحاج ابن محمد الطالبي صاحب المدعى عليه وبأن السائق المذكور ضرب الجمل ضرباً معتاداً وسقط بسبب ذلك على الكياص وسحق قلبه ومات طالباً منه قيمة الجمل المذكور حسبما بالمقال حوله وأجاب المدعى عليه بالانكار في الاعارة قائلاً أنه أكثره منه كما أجابه بالانكار في باقي فصول المقال قائلاً أن الجمل لما رجع به من الدار البيضاء حمل عليه ربه شبكة من التبن وساقه نخيمته إلى آخر الجواب وأعذر من يجب لكل من المتداعين بابق لك مقال فقال بشهادتهما شهيديه ويشهدان به تأمل الققيه وهو محمد بن عشرين في الدعوى المذكورة فاقتضى نظره أن حكم باهمال دعوى المدعى كسراً وأن لا ضمان على المدعى عليه في الجمل المتنازع فيه لأنه على فرض أن الجمل معار واعترف المدعى عليه للمدعى بما هو في المقال فلا ضمان لأن الدعوى والت إلى أن المدعى يدعى أن المدعى عليه ضرب الجمل ضرباً معتاداً وبسببه وقع بالجمل ما وقع فقد اعترف المدعى أن الجمل فعل به ما يفعل بمثله فكان بمنزلة سيف ضرب به مثله فانكسر وقد قال (خ) في ما لا ضمان فيه أو ضرب به ضرب مثله والجمل مما لا يغاب عليه فلا ضمان فيه في باب العارية قال (خ) وضمن المغيب عليه إلى أن قال لا غيره ولو بشرط ولا يمين على المدعى عليه لأن باعتراف المدعى بما في المقال سلم أن ما وقع بالجمل بدون سبب المدعى عليه وقد قال (خ) وحلف فيما علم أنه بلا سببه كسوس أنه ما فرط قال الزرقاني مينا لقوله بلا سببه أي بلا صنعة وأراد ما شأنه أن يعلم أنه بلا سببه ثم قال وبما شرحنا به قوله بلا سببه سقط ما يقال وإذا علم أنه بلا سببه فالتفريط منتف عنه فكيف يحلف أنه ما فرط وفي النازلة علم أنه بلا سببه حكماً تماماً أنقذه وأمضاه وأوجب العمل بمقتضاه شهد عليّ أشهاده دامت كرامته بما فيه عنه وهو بحيث يجب له ذلك من حيث ذكر وعلى المحكوم عليه بما فيه عنه وهو بآثمه وعرفته وفي كذا

الحكم السادس والخمسون

الحمد لله أدعى الحاج خليفة بن محمد الدكالي أصلاً الزيادي قراراً على الرداد بن عيسى النسب قائلًا فيه أنه كانت وردت له من انتيفة سلعة من الفاكة وذلك خشبة كبيرة من الثمر المجهول وفردة واحدة من القرقاع وخشتان صغيرتان من الزبيب وشواري من الحناء وفردة واحدة من الثمر بوز كرى وذلك قبل عاشر رمضان الفارط اتصالاً ثم تازعه المدعى عليه في بعض السلعة المذكورة مدعياً أن ذلك البعض له ورد له على يد رجل يسمى علّال بن اصبان وآل الأمر بينهما إلى أن تفتت جميع السلعة الواردة بأمر مخزني عند المسمى ابن الوراق الدكالي إلى أن يتعين مالكل ثم وقع بين المدعى والمدعى عليه اتفاق على أن العمل على ما عينه علّال المذكور عند قدومه من غيبته ومهما عين لواحد منهما شيئاً من السلعة المذكورة فإن المعين له يأخذ من الآخر قيمة ما عين له حسبما ذلك بأشهاد بيد المدعى وقد قدم علّال المتفق على تعيينه وعين جميع السلعة للمدعى المذكور طالباً الآن من المدعى عليه أن يمكنه من قيبتها يومئذ بمقتضى الاتفاق المذكور أو يجيبه بما شاء ادعاء تاماً شهبه عليه بأثمه وعرفه وفي كذا . الحمد لله حضر المدعى عليه بالمقال أعلاه وسرد عليه المقال ثم وبعد فهمه إياه أجاب بالاقرار في جميع فصول المقال غير أنه كان يظن أن علّال المذكور يقول الحق والآن توافق مع المدعى كسراً على خيانة المدعى عليه وخانه في تعيينه المذكور ولذلك لا يرضى الآن بتعيينه وبعد جوابه بما ذكر حكم الشرع الاسمي برفع القضية لعارفين بأحوال السلعة الواقع فيها النزاع ويحسمان بما ظهر لهما فيها جواباً وحكماً تامين شهد على من يجب دامت كرامته بما فيه عنه وهو بحيث يجب له ذلك من حيث ذكر وعلى التداعين بقبولها لمضمنه والتزامهما العمل به وهما بأثمه وعرفهم وفي كذا الحمد لله لما كان صدر الحكم ممن يجب بين الرداد بن عيسى الدكالي والحاج خليفة

النسب برفع قضيتيها لارباب المعرفة حسبما بصك الحكم أعلاه اسقا المؤرخ بكذا
وتغياً عن مجلس الشرع من ذلك التاريخ الى أن حضرا بالمجلس يوم تاريخه واعترفا
بأنهما لم يحصل في تغيبهما على طائل وطلبا فصل دعواهما بما يقتضيه القانون الشرعي
وسئلا عن سبب عدم فصل القضية عند ارباب المعرفة فادعى الحاج خليفة أن
أرباب المعرفة المتفق عليهم امتنعوا من الحكم في القضية وصرفوها الى الشرع وادعى
الرداد أنهم حكموا بينهما بما هو مضمن بصك مؤرخ بكذا بان أربعة اناس سموا
أنفسهم عقب التاريخ المذكور حكموا بان الساعمة المتنازع فيها للحاج خليفة وبان الرداد
يدفع له خمسين ريالاً فرنكية وادلى بالصك المذكور ومرد على خصمه وأجاب بانكار
مضمونه والنظر في الدعوى للشرع الاسمي وبعد سماع ما ذكر منها مثلك كل منهما عن
قدر وزن السلعة المتنازع فيها فاجاب الحاج خليفة بان وزن السلعة الخنشة الكبرى
من الثمر المجهول كذا وكذا كيلو ووزن الفردة من القرقاع كذا وكذا كيلو ووزن
الخنشتين من الزبيب كذا وكذا كيلو ووزن الشواري من الحناء كذا وكذا كيلو
ووزن فردة الثمر بوزن كذا وكذا كيلو وذكر ان له من التين كذا وكذا كيلو
وأجاب الرداد بان نزاعه انما هو في خصوص الثمر المجهول والباقي لا نزاع له فيه وبانه
لا يدري وزن شيء مما ذكر لكون الحاج خليفة هو الذي حازه عند وروده من عند موجهه
كمسئلاً هل لازالت السلعة متقفة ومن المتقف لها وعن تعيين بائعها وفي أي محل وقع
البيع وهل قبضه منه بالوزن أم لا وعن تعيين من أتى بالسلعة هل البائع أو غيره فاجاب
الحاج خليفة بان لازالت متقفة والمتقف لها هو القائد للنزاع الواقع فيها وبان بائعها اسمه
علال بن صالح النيفي وبان البيع وقع بمحل البائع بتيعة بواسطة نائب الحاج خليفة
الموجه من قبله وجلبها نائبه المذكور على جمال الحاج خليفة وبان نائبه المذكور حازها
من بائعها بالوزن وحين وصولها يبيد الحاج خليفة أعاد وزنها وادخلها لمحله فجاء الرداد
منازعه في ما نازعه فيه وأجاب الرداد بانه لا ثقاف في السلعة المذكورة لامن قائد ولا

من غيره غير انه لما جاء وطالب الحاج خليفة في تمكينه من الثمر ذهب وترك السلعة غضباً
مهملة في الفضاء فاخبر بها القائد فامر بدفعها لصهره المسمى ابن الوراق ليردها لربها
وعن تعيين البائع بانه هو المعين أعلاه وعن محل وقوع البيع بانه لم يشتر ذلك واحد
منهما لا مباشرة ولا بواسطة وانما أرسلها ربهما على قاعدته من انه يرسل السلعة
للمتداعين وعيرهما مع الجمالين وكل من طلب نوعاً يحوزه مما وجه وقد كان الرداد المذكور
طلب منه مائتي كيلو ثنية من الثمر وبعد جوابها بما ذكر أعذر من يجب لكل واحد
منهما باقى لك مقال أو حجة فقال لا حسبنا ذلك كله بأشهادها شهيديه ويشهدان به
سئل الفقيه وهو في محمد بوعشرين في أعمال الواجب في النازلة فاقضى نظره ان حكم
بان السلعة المتنازع فيها هي للحاج خليفة المذكور ولا شيء فيها لخصمه الرداد المذكور
كما لا يرجع الحاج خليفة على خصمه الرداد بشيء مما زعم الحاج خليفة انه تراضى مع
خصمه عليه مما هو في المقال لما في أجوبة ابن رشد حسبنا في الرهوني ونصها واما المسئلة
الثالثة وهي أن يقر البائع لاحدهما انه هو الذي باع منه بالثمن الذي ادعاه ويدعى كل
واحد منهما انه الاول وانه هو اشتراها ولا يعلم أن صاحبه اشتراها قبله ولا يئنه لواحد
منهما على دعواه وقد دفعها الى أحدهما فالحكم في ذلك أن ينظر فان كان الذي دفعها
اليه هو الذي أقرانه باعها منه أولاً قبل قوله ولم يكن للآخر عليه يمين الا أن يكون في
قيمة السلعة أو في الثمن الذي أقرانه باعها به فضل من الثمن الذي ادعى الآخر انه
اشتراها به منه فان كان في ذلك فضل لزمته اليمين فان نكل عنها حلف الآخر ورجع عليه
بالفضل على ما ذكرناه وان زعم أن الذي باعها منه أولاً هو الذي لم يدفعها اليه لم يصدق
في ذلك وكان له الفضل دون يمينه منها بلفظها خصوصاً والسلعة المذكورة مما فيه
حق التوفية فلا تدخلت في ضمان المشتري الا بقبضها بالوزن كما في خيل وضمن بائع
مكيلاً لقبضه بكيل كموزون ومعدود والقبض بالوزن هو في جانب الحاج خليفة دون
الرداد الذي اعترف انه لم يحجز ولم يعرف وزناً كما حكم بان لا عمل على الصك المتضمن

لفصل القضية بآرباب المعرفة فعلى الحاج خليفة أن يجوز ساعته ممن هى متفقة عنده ان كانت موجودة سالمة وان تلفت عنده فيجربى حكمها على قاعدة ضمان الودية المشار له بقول (نخ) لا بدعوى التلف الى أن قال فان نكل حلفت حكماً تاماً أنفذه وأمضاه وأوجب العمل بمقتضاه شهد على اشهاد دامت كرامته بمافيه عنه وهو بحيث يجب له ذلك من حيث ذكر وعلى المتداعين بمافيه عنها وهما بآتمه وعرفهما وفى كذا

الحكم السابع والخمسون

الحمد لله بعد ما ادعى الشيخ عيسى بن محمد اليحياوى على محمد بوغزى الجمعجى بان المدعى عليه كان ارتهن من العربى بن بوشعيب النسب الاول جميع بقعة من الارض تسمى الحويض محدودة بالمقال صدره وانقضت مدة الرهن واشتراها المدعى من مالها الذى هو الراهن وترك البائع بيد المشتري دين الرهن وطلب المدعى من المدعى عليه احضار رسم الرهن ليدفع له دينه وأجاب المدعى عليه عن كونه مرتهاً للبقعة المدعى فيها بالاقرار غير انه يطلب من المدعى كسراً غلة السنة الماضية لكونه كان حرث البقعة المرهونة قبل استيفاء مدة الرهن وحكم الشرع على المدعى أن يحضر رسم الشراء وعلى المدعى عليه أن يحضر رسم الرهن وان يأتى بماينفعه فى كون المدعى حرث البقعة المرهونة قبل الاستيفاء وأحضر المدعى رسم شرائه فوجد مستوفيا لشروطه كما أحضر المدعى عليه رسم الرهن فوجدت المدة منقضية كما اعترف المدعى عليه بعدم حرث المدعى للارض المتنازع فيها فى العام الماضى الذى هو آخر المدة الآن المدعى وان كان لم يحرث فقد نعم المدعى عليه من حرثها فلذلك يطلب منه أن يمكنه من غلة العام الماضى الذى هو آخر المدة وسرد رسم المدعى على المدعى عليه وأعذره من يجب بأبقيت لك حجة أو مقال فقال لا تأمل الفقيه وهو محمد بوغزى فى الدعوى المذكورة بما تقتضيه القواعد الشرعية فاقضى نظره ان حكم بأن مدة الرهن قد انقضت

حسبما وجد في رسم المرتهن وان الشراء صحيح كما حكم بأن لا غلة للمدعى عليه على المدعى
وان كان المدعى منعه من حرثها اذ لا غلة بدون استغلال قال (خ) وله هدم بناء عليه وغلة
مستعمل قال الزرقاني واحترز بقوله مستعمل عما اذا عطل كدار غلقها ودابة حبسها
وأرض بورها فلا شيء عليه حكماً تاماً أنفذه وأمضاه وأوجب العمل بمقتضاه شهد على
أشهاده دامت كرامته بما فيه عنه وهو بحيث يجب له ذلك من حيث ذكر وعلى من عداه
بما فيه عنهما وهما بآئمه وعرفهما وفي كذا .

الحكم الثامن والخمسون

الحمد لله لما ادعى السيد محمد بن الجيلاني الغنوي ثانياً عن زوج أخيه شامة بنت سالم الفضالية على حمو بن الحاج ادريس الفضالي قائلاً أن المدعى عليه ترامي منوبته المذكورة على بقعة لها تعرف بالطايشة المحدودة بالمقال صدره وحضر نائب المدعى عليه وأراد الجواب عن المقال المذكور وبعد الحكم بتناسخ وكالتيهما أجاب عن كون منوبة المدعى مالكة للبقعة المذكورة بالاقرار وعن الترامي بالانكار لانه كان أرتنها من أخوى منوبة المدعى التهامي ومحمد ووالدتهما البيضاء بنت سليمان الزبانية وموافقتها لهما على ذلك كما وافقوها مع أخيها الحاج علي أن يرهنا واجبهم في بقعة أخرى وحكم الشرع على نائب المدعى عاينه أن يحضر رسم الرهن ورسم الموافقة فأحضرهما وسردا على نائب المدعية فاجاب بأن منوبته وان كانت توافقت مع اخوتها على ما ذكر فهو لم يحضر ولم يسلم ما ذكر وأعذر له الشرع بأبقى لك مقال وأجاب بلا حسبا بإشهاده شهيديه ويشهدان به تأمل الفقيه هو (محمد بوعشرين) في الدعوى المذكورة فاقضى نظره ان حكم ببقاء البقعة المدعى فيها رهونة يدينوب المدعى عليه حتى يؤدي الراهن ما عليه للمرتن لموافقتها لاخويها ووالدتها على رهن واجبها قال (خ) عاطفا على ما يصح رهنه والمستعار له ورجع صاحبه بقيمته اه قال الزرقاني فان أدى الراهن ما عليه رجع لصاحبه

وان لم يؤده لعسره أو غيبته بيع في الدين وأما قول تائبها انه لم يوافق على الرهن المذكور فلا محل له لانه غير مالك حكماً تاماً انفذه وامضاه وأوجب العمل بمقتضا شهد على اشهاد دامت كرامته بما فيه عنه وهو بحيث يجب له ذلك من حيث ذكر وعلى المحكوم عليه بما فيه عنه وباعلامه بمضمّن الحكم وفي كذا

الحكم التاسع والخمسون

الحمد لله لما ادعى محمد فتحا بن احمد السليمانى نائباً عن الميلودى بن محمد بن داوود الحمدي الجولالى على محمد بن بنداوود النسب قائلاً أن المدعى عليه مشترك مع منوب المدعى كسراً في جميع بقعتين محدودتين بالمقال صدره شركة انصاف احدهما تسمى بيل محمد بن بوغزه والثانية تعرف بسيدى عبدالرحمان طالباً منه قسمة ما ذكر على النسبة المذكورة وحكم الشرع عليه باحضار الوكالة وعلى المدعى عليه بالجواب ثم أحضرها وأحد المدعى عليه منها نسخة وأجاب على الشركة بالانكار الكلى وان جميع البقعتين حوز المدعى عليه وملكه ولا شئ من ذلك لمنوب المدعى وحكم الشرع على المدعى أن يأتي بما ينفعه في شركة منوبه مع المدعى عليه في البقعتين المذكورتين وأدلى برسم متضمن تشريك والد المدعى عليه لولده المدعى عليه وحفيده منسوب المدعى في البقعتين المذكورتين بمحضر المدعى عليه وموافقته وسرد الرسم المذكور على المدعى عليه وطلب منه نسخة بقصد البحث وممكنه الشرع من ذلك وأجله للاتيان بما ينفعه شرعاً شهراً واحداً ثم حضر بعد انقضاء الاجل المضروب وسئل هل أتى بما ينفعه شرعاً في معارضة الحجة المدلى بها فأجاب بانه لم يأت بشئ ولا يأتى بشئ وأعد له من يجب باقى لك مطعن أو مقال قاشهدان لا منطعن له ولا مقال حسبما ذلك كله بالرافعات أعلاه تأمل الفقيه وهو محمد بو عشرين في الدعوى المذكورة فاقضى نظره ان حكم بثبوت الشركة بين منوب المدعى والمدعى عليه في البقعتين المذكورتين عملاً بالرسم

المدلى به المتضمن تشريك والد المدعى عليه لولده المدعى عليه وحفيده المدعى فيما ذكر بحضر المدعى عليه وموافقته وبقسمتها خمسة انصاي منها حكماً تاماً أنفذه وأمضاه وأوجب العمل بمقتضاه شهد على اشهاد دامت كرامته بما فيه عنه وهو بحيث يجب له ذلك من حيث ذكر وعلى المحكوم عليه باعلامه بضمته وهو بأنه وعرفه وفي كذا

الحكم الستون

الحمد لله لما حضرت المرأة آمنه بنت المعطى بن عويشة الزيدية السعادية بمجلس الشرع الاسمي بقبيلة الزبيدة واشتكت بأن زوجها المسمى الشافعي بن عمرو السعادي كان حكم عليه بالسجن مدة من خمس وعشرين سنة ومضى من المدة المذكورة نحو عشرة أعوام وتضررت بترك الوطء وأرادت الزوج وطلبت من الشرع الاسمي تطليقها من زوجها المسجون لما ذكر وكان ما ذكر من السجن المدة المذكورة ومضى المدة المذكورة التي هي نحو عشرة أعوام منها شهوراً مستفيضاً حسبما بشهادة شهيديه ويشهدان وكان الضرر بترك الوطء راجعاً وموكولاً ايها اذا يعلم الا من قبلها أقتضى نظر الفقيه وهو ﴿مجدد بعشرين﴾ أن خير المرأة المذكورة بين أن تبقى في عصمة الزوج المسجون وتصير على ترك الوطء وبين أن تطلق نفسها لما اشتكت به من الضرر بترك الوطء فاختارت الطلاق فطلقها طلاقاً رجعياً يملك رجعتها اذا سرح اثناء عدتها عملاً بما نص عليه الفقهاء من ان المرأة اذا تضررت بترك الوطء طلقت نفسها من زوجها حاضراً او غائباً قال (خ) واجتهد وطلق في لا عزل او لا ايستن أو ترك الوطء ضرراً وان غائباً او سرمداً لعمادة بلا اجل على الاصح قال الزرقاني على قوله أو ترك الوطء ضرراً مانصه وتطلق عليه ان كان حاضراً بل وان كان غائباً وضرر مفعول لاجله ان اجتهد وطلق على من ترك وطء زوجته لاجل ضررها بذلك الترك لا بترك لاقتضائه

انها لا تطلق عليه الا اذا كان تركه لاجل ضررها وان كان تركه لغيره لم تطلق ولو
تضررت وليس كذلك بل يجتهد ويطلق عليه لاجل ضررها اه وسماه محشيا
التاودي وجب واما بحث الرهـ وفي فليس بصحيح يعلمه من راجعه بتأمل حكما تاما
أنفذه وامضاه ووجب العمل بمقتضاه شهد على اشهاد دامت كرامته بما فيه عنه وهو
بحيث يجب له ذلك من حيث ذكر وعلى المرأة المذكورة بما فيه عنها وهي بأتمه وعرفها
وفي كذا

الحكم الحادي والستون

الحمد لله ادعى بوغزه بن الحاج البشري على محمد بن العيطون النسب قائلا انه
متزوج بابنة المدعى عليه زهراء وقد تقاعد عليها بلا موجب طالبا منه تمكينه منها
يجيبه بما شاء ادعاء تاما شهد عليه به بأتمه وعرفه وفي كذا

الحمد لله بعدما ادعى المدعى بما اعلاه يليه حضر المقدم بن بوحاجة الزياى الطارقوى
وادعى انه موكل من قبل المدعى عليه فحكم عليه الشرع باحضار وكالته وتمكين المدعى
من نسخة منها فحضر الوكالة المذكورة وأخذ المدعى منها نسخة وأجاب الوكيل المذكور
عن كون المدعى متزوجا بابنة المدعى عليه بالاقرار وعن تقاعده عليها بلا موجب
بالانكار قائلا أن المدعى هو الذى طردها من محله وباع الخيمة وسافر هذه مدة من
شهرين اثنين وتركها بلا نفقة عند والدها طالبا منه تمكينه من نفقة المدة المذكورة
وضامن الضرر ويمكنه منها جوابا تاما شهد عليه بأتمه وعرفه وفي كذا

الحمد لله بعد ما سرد جواب نائب المدعى عليه على المدعى كسرا أجاب بالانكار
في جميع ما ذكر بالجواب المذكور قائلا ان والدته الزوجة المذكورة هي التي هربتها قبل
تاريخه بخمسة عشر يوما فسئل عن سبب عدم جلبه لها بمجلس الشرع حيثئذ فأجاب
بأنه كان يرادها على زوجها الخير وهو ملتزم أداء نفقة الخمسة عشر يوما واما ضامن

فهو ممتنع من احضاره فمن سمع ما ذكر قيده شاهداً به عليه بآثمه وعرفه وفي كذا الحمد لله بعد ما كان المدعى كسراً بوعزه بن الحاج البشترى انكر كون المرأة المذكورة فارقت محله مدة من شهرين قائلاً انما فارقت محله خمسة عشر يوماً حسبما بالمرافعة أعلاه حكم الشرع على نائب المدعى عليه باتيانته بما ينفعه في القدر الزائد على الخمسة عشر يوماً المقربها وأجله لذلك ثمانية أيام تأتي من غده حكماً وأجلاً تأمين شهد على من يجب دامت كرامته بما فيه عنه وهو بحيث يجب له ذلك وعلى المؤجل باعلامه بمضمونه وهو بآثمه وعرفه وفي كذا

الحمد لله بعد ما كان الشرع الاسمي حكم على نائب المدعى عليه باتيانته بما ينفعه في القدر الزائد على الخمسة عشر يوماً حسبما أعلاه يليه حضراً معاً بمجلس الشرع ومثل النائب المذكور هل أتى بما كلف به فأجاب بأن له حجة تحت المباشرة وأشهد شهيديه انه أسقط الحجة المذكورة وطلب من خصمه الاحسان الى زوجته كما طلب ممن يجب اسكانها بين قوم صالحين وتعجيل نفقة الخمسة عشر يوماً المقربها فحكم الشرع الاسمي على المدعى كسراً المذكور بتمكين النائب المذكور من نفقة المدة المقربها المذكور بحسب ما يفرض لما وبالسكنى بها بين قوم صالحين وعلى النائب المذكور باحضار الزوجة وتمكين زوجها منها وبعد ان سرد الحكم المذكور على المتداعيين أشهد نائب المدعى عليه أن الزوجة حاضرة الان وانه ملتزم بتنفيذ ما حكم عليه به كما أشهد المدعى كسراً المذكور انه ملتزم تمكين المدعى عليه من نفقة الخمسة عشر يوماً واما السكنى بها بين قوم صالحين فانها لا تتأتى له في هذه الايلة لان له شغلاً في بلد تسمى القلعة في الجبل بعد وازان بمسيرة يوم واحد يطلب أن يصحب معه الزوجة المذكورة للمحل المذكور وبعد طلب ما ذكر حضرت الزوجة المذكورة وسرد عليها ما ذكر فاجابت بأنها لا تسافر معه لانه يضربها ويضربها ضرباً فادحاً ويقع له شبه الجنون ويهددها بالقتل حيناً بعد حين وبعد جوابها بما ذكر حكم الشرع على الزوج المذكور أن يقيح حجة على أماته على الزوجة المذكورة

العروزي بأن المدعى عليه كان استعار من المدعى كسراً جملًا أصفر اللون رباعى السن قيمته ثلاثمائة ريال فرنكية هذه مدة من نحو شهر واحد ولما طالبه فى ارجاع الجمل المذكور ذكر انه دفعه لآخى المدعى احمد ليوصله الى ربه فخالف ذلك وذهب به للدار البيضاء حاملاً عليه فمات فى طريقه طالباً منه أن يؤدى له قيمة الجمل واجاب المدعى عليه بالاقرا فى اعارته له الجمل المذكور كما اعترف ان والد المدعى عليه اعطاه لآخى المدعى ليوصله لربه وذلك بدون اذن والده ملتزماً أداء قيمة الجمل المذكور لربه المذكور وأجاب المدعى عليه بالاقرار فى اعارته الجمل المذكور كما اعترف أن ولد المدعى عليه العربى أعطاه لآخى المدعى ليوصله لربه وذلك بدون اذن والده ملتزماً أداء قيمة الجمل المذكور لربه المذكور غير أن العربى المذكور حيث تعدى وحمل على الجمل للدار البيضاء بغير اذن المستعير يطلب منه غرامة قيمته وحضر احمد المذكور وسرد عليه ما ذكر فأجاب بالاقرار فى كون ولد المدعى عليه هو الذى دفع له الجمل المذكور غير انه لم يدفعه له ليوصله الى ربه بل وجده أكثرى جملاً ليحمل عليه للدار البيضاء فأعطاه الجمل وقال له ان أخاك محمد هو الذى بعث به اليك فصدقه وترك الجمل المكترى وذهب بجمل أخيه ولما كان راجعاً مات الجمل بدون سبب فحضر العربى ولد المدعى عليه وسرد عليه ما ذكر فأجاب بأن والده هو الذى أمره بالذهاب به الى أخى المدعى كسراً ليوصله لربه ووافقه والده المذكور على ذلك خلاف ما كان يدعى من عدم العلم فسئل عن سبب مناقضة كلامه الثانى مع الاول حيث ادعى أولاً أن ولده اعطاه لآخى المدعى بدون علم الوالد والان اعترف بأن ذلك بعلمه فأجاب بأن كلامه الاول سهو والحق هو ما اعترف به أخيراً كما سئل هل يدعى على أخى المدعى انه تسبب فى موت الجمل فأجاب بانه لا علم له هل تسبب فى موته أم لا وأعذر من يجب لكل واحد منهم بابقى لك مقال وأجاب كل واحد منهم بانه لا مقال له الا ما قاله كما ذلك بشهادة شهيديه و يشهدان به تأمل الفقيه وهو (محمد بن يوسف بن) فى الدعوى

المذكورة فاقضى نظره ان حكم ان حكم على بورزكان المذكور بغرامة قيمة الجمل المدعى فيه لاعترافه بانه دفعه لولده ليوصله لآخى المعير بدون اذنه وذلك تفريط منه كما حكم على أخى المعير بحلفه على انه لم يتسبب فى موت الجمل المذكور حكماً تاماً شهد على اشهاد به بما فيه عنه وهو بحيث يجب له ذلك من حيث ذكر وعلى من عداه بما فيه عنهم وهم بآتمه وعرفهم وفى كذا

الحكم الثالث والستون

لما ادعى محمد بن عبد القادر الزياى القديرى على السيد احمد بن الحبيب النسب بان المدعى عليه تقاعد المدعى على ما وجب له ارباً بالتعصيب فى قطعتين محدودتين بالمقال صدره احدهما تسمى بالوجة والثانية تسمى بالحوض وحكم الشرع على المدعى ان يثبت موت وعدة ورثة من نسب الملك له وأدلى بيئتهما وسردتا على المدعى عليه وسلمهما وحكم الشرع بالجواب وأجاب المدعى عليه بأن القطعتين المدعى فيهما حوزدهما ملكه وحكم الشرع على المدعى ان يثبت ملك القطعتين المتنازع فيهما لمن نسيبه له وأراد تعصيه وأدلى بيينة لفيقية تشهد بملك من أراد تعصيه للقطعتين المذكورتين وسردت على المدعى عليه وطلب منها نسخة بقصد البحث فحكم له بها وأدلى بفتوى تتضمن البحث فى الحجة المذكورة فاعذر الشرع فيها للمدعى وطلب منها نسخة بقصد البحث فحكم له بها ثم أدلى بفتوى تبث فى الفتوى الذى أدلى بها المدعى عليه ثم اعترف المدعى عليه بأن القطعتين المذكورتين هما مناصفة بينه وبين أخيه لأمه الهالك الذى أراد تعصيه المدعى وأدلى برسمين احدهما مشتمل على رسمين أحدهما مضمناه ان البلد المسماة بالحوض المحدودة فيه اشتراها الفكاك من الميلاوى القديرى وثانيهما مضمناه اشهاد المشتري المذكوران خد البلد التى اشتراها هو خد البلد التى لاجد بن الحبيب المدعى عليه

وأخيه علال موروث المدعى والرسم الآخر مضمته ان البلد المسماة بالونجة اشتراها
احمد بن الحبيب المدعى عليه وأخوه لأمه علال بن محمد بن عم المدعى وبعد
اطلاع المدعى على الرسم الاخير سلمه ولم يبق النزاع بين المتداعيين الا في نصف
الحوض المذكور الباقي بعد اخراج ما اشتراه الفكك زعم المدعى عليه انه اشتراه
من عمات أخيه لأمه وأدلى المدعى بيينة لفيفية استدرك فيها ما نقص من البيينة المدلى
بها أولا بالمبحوث فيها وأطلع المدعى عليه عليها وحكم عليه الشرع بالاتيان بما ينفعه
في دعوى الشراء من العمات المذكورات وملكهن لما اشتراه منهن فاجاب بان لا
حجة له على ذلك كما لا حجة له في الدعوى المذكورة الا ما قاله وما أدلى به كما
بإشهاد أعلاه تأمل الفقيه وهو محمد بن محمد بن عشرين في الدعوى المذكورة فاقضى
نظره ان حكم بنصف الوجبة للمدعى عليه بمقتضى تسليم المدعى والنصف الاخر منها
مع جميع الحوض لابن عم المدعى الهالك يورث ذلك على فرائض الله فياخذ المدعى
ما نابه تعصيا بعد أخذ دوى الفروض فروضهم اما النصف الباقي من الوجبة والنصف
من الحوض فبمقتضى اقرار المدعى عليه في ثاني حال والمكلف مواخذ باقراره فان
بان اقرار الحبيب فنقدن * واما النصف الباقي من الحوض فلان المدعى عليه زعم
الشراء له من عمات أخيه لأمه وقد أشهد ان لا حجة له سوى ما قاله وما أدلى به
ومعلوم ان اثبات الشراء من الغير لا يعارض الملك فضلا عن دعوى الشراء المجرد
قال الدسولى أوائل باب الاستحقاق ما نصه فاذا اثبت ملكية نفسه أو ملكية جده
واراثته على الوجه المتقدم اعذر للمطوب في ذلك ولم يجد مطعنا كلف المطلوب
حينئذ الجواب من اين صار له وبأى وجه ملكه فان قال حوزنى وملكى وقد حوزته
عشر سنين والمدعى عالم ساكت بلا مانع كلف اثبات ذلك فان اثبتته اعذر فيه
للمدعى فان لم يجد مطعنا سقطت دعواه كما مر في الفصل قبله فان لم يدع المطلوب
حيازته عشر سنين أو ادعاها ولم يثبتها على الوجه المطلوب بل أثبت أقل منها او اخل

شرط من شروطها المتقدمة فلا بد حينئذ من ان يبين من أين صار له وبأى وجه ملكه ولا يكفيه قوله حوزى وملكى فان ادعى انه صار له بالبيع ونحوه من غير الذى ثبت الملك له وهو الطالب أو موروثه لم يلتفت اليه ولا ينفعه ذلك ولو أثبت له لأنه قد يبيعه أو يهبه من لا يملكه فان أثبت مع ذلك ملكية بائعه أو واهبه فينظر بين الملكيتين بالمرجحات المتقدمة فى الشهادات اه حكماً تاماً أنفذه وأمضاه وأوجب العمل بمقتضاه شهد على اشهاد دامت كرامته بما فيه عنه وهو بحيث يجب له ذلك من حيث ذكر وفى كذا

الحكم الرابع والستون

الحمد لله بعد ما ادعى السيد الكبير بن عمرو الزيدى القدميرى على السيد عمرو بن الفكك النسب بان المدعى عليه كان زوجه باخته البكر اليتيمة السيدة فاطمة هذه مدة من عام واحد سلف عن تاريخه على صداق قدره مائة وستة وستون ريالاً افرنيكية حازها المدعى عليه وحوز المدعى الزوجة المذكورة وبقيت عنده ستة أشهر وبعد ذلك أفسدها عليه أخوها المذكور وهربت بسية وطلب منه تمكينه منها وأجابه المدعى عليه بالانكار الكلى فى ذلك كله كما حضرت البنت المتنازع فيها وأنكرت أيضاً ما ادعاه المدعى ووكلت أخاها المذكور على الخصام وحكم الشرع على المدعى كسراً باتياناه بما ينعمه شرعاً فى الدعوى المذكورة فادلى ببينة لفيقية ناقصة لكون مستند بعض شهودها السماع من الزوج وبعضهم السماع من الغير وخلوها عن الاستفسار الذى لا بد لو كانت تامة ومن المعلوم انه لا اعذار فى ناقص اذ لا يقيد شيئاً وسئل الفقيه وهو (محمد بوعشرين) اعمال الواجب فى النازلة فاقضى نظره ان حكم بعدم الزوجية بين المدعى والراة المدعى عليها للنقصان المذكور وبأن تزويج اليتيمة المهملة لا بد له من موجبات كما هو معلوم عند الفقهاء وان كان

التزويج بدونها يحمل على الصحة حتى يثبت خلافها على ما قال بعضهم لكن النزاع هنا في أصل الزوجية فلا بد من اثباتها في عقد التزويج المدلى به زيادة على التناقض الواقع بين المقال وبين الحجة المدلى بها حيث ان المقال متضمن لكون التزويج وقع هذه مدة من سنة ونصف ومن أدلى بحجة فهو قائل بها زيادة على ان قبول التزويج بالشهادة الاسترعائية مشروط بطول الزمان على ما في المجالس المكناسية بعد ان اعذر للمدعى باقية لك حجة فنفاها حسبا بأشهاده شهيديه ويشهدان به حكماً تاماً أنفذه وأمضاه وأوجب العمل بمقتضاه شهد على اشهاده دامت كرامته بما فيه عنه وهو بحيث يجب له ذلك من حيث ذكر وعلى من عداه بما فيه عنه وهو بأتمه وعرفه وفي كذا

الحكم الخامس والستون

لما ادعى الزرايد بن عبد الخالق على زوجه النغاية بأنها زوجته وخرجت من محله قارة بلاموجب طالبا منها أن ترجع لمحله وحضر وكيلها بوكالته وأخذ المدعى منها نسخة وأجاب عن الزوجية بالاقرار وبان فرارها من محله لاجل اضراره بها ومن اضراره بها انه جرحها بيدها اليسرى بموسى جرحا مريضا وضر بها أيضا لركبتها اليسرى بارزامة ونسب اليها ما لا يليق بامثالها طالبا منه مفارقها للاضرار المذكورة ونسبة ما ذكر اليها وانه قد ترفع معها لمن له الاحكام المخزنية ومسجن لذلك خمسة عشر يوما للسبب المذكور فسرد جواب الوكيل المذكور على المدعى قافر بالمجلس بالضرب للركبة واليد اليسرى غير أن الجرح لم يكن بموسى بل بمصا وان سبب ذلك هو دخولها لخيام بعض الجيران مع تقدم نهيها عن ذلك فحكم عليه الشرع باحضار موكلته لينظر هل الجرح بمصا أو بموسى فاحضرها فعاين شهاد الجرح المذكور فظهر لها انه بموسى وعائنا ظهوره ظهوراً بينا حتى ان لحة الابهام انقطعت من كفها ورجعت بالعلاج فسرد

ذاك على المدعى فادعى أن له ما يعارضه وطلب التأجيل فاجله الشرع ثمانية أيام ثم بعد مضي الاجل المذكور حضر بالمجلس المذكور وأشهد شهيديه انه عاجز عن المعارضة فأعذرله من يجب بأبقيت لك حجة أو مقال أو سبب غير ما ذكر فأشهد أن لا حجة له ولا مقال الا ما قاله فأشهد الفقيه وهو (محمد بن عشرين) انه طلقها طلاقاً بائناً أبان به عصمتها منه وملكها به أمر نفسه لاجل الضرر المذكور ولان الجرح المذكور تمثيل لها قد قال السولي في باب العتق تنبيه من مثل بزوجه طلق عليه اهـ والتمثيل يكون بأمر منها قطع بعض الجسد كما فيه أيضاً بعد تخييرها في البقاء معه أو مفارقتها واختيارها المعارضة كما ذلك بأشهادها لشهيديه ويشهدان به حكماً تاماً انفسه وأمضاه وأوجب العمل بمقتضاه شهد على اشهاد دامت كرامته بما فيه عنه وهو بحيث يجب له ذلك من حيث ذكر وعلى من أعداه بما فيه عنهما وهما بأئمه وعرف الزوج عرف بالزوجة تعريفاً يوثق به وفي كذا

الحكم السادس والستون

الحمد لله لما ثبت لدى الفقيه وهو (محمد بن عشرين) فقد العربي بن محمد البصالي عقله هذه مدة من أربعة أعوام وبقاء زوجه لاجل ذلك عرضة للضياع والفساد وان الاولى هو تطلقها منه حسباً بالمشار الثبوت الثاني أشهد انه حكم بتطلقها عليه طلاقاً بائناً ملكها بها أمر نفسه لما نقله (مب) عند قول (خ) في باب الخلع أو ولي صغير أباً أو وصياً أو غيرهما على قول الزرقاني كوصى وحاكم ومقدم الى أن قال ولا يجوز لهم الطلاق عليه بغير عوض عند مالك وابن القاسم : الذي في الخطاب عن الرجراجي أن هذا متفق عليه ويرده ما لا عرفة ونصه اللخمي يجوز أن يطلق على السفية البالغ والصغير دون شيء يؤخذ له اذ قد يكون بقاء العضة فساد الامر جهل قبل نكاحه أو حدث بعده من كون الزوجة غير محودة الطريق اهـ وقد غاب هذا النقل عن الخطاب والله

أعلم اه وسكت عليه الرهوني ومختصره ولقول (خ) أيضاً في باب الخيار وان جر نظر السلطان اه اه حكماً تاماً أنفذه وأمضاه وأوجب العمل بمقتضاه شهد على اشهاد دامت كرامته بما فيه عنه وهو بحيث يجب له ذلك من حيث ذكر وفي كذا

الحكم السابع والستون

لما ادعى محمد بن علي المديوني على المرأة عناية بنت احمد الزيدانية قراراً بأنها زوجه وقد خرجت من محله هذه مدة من كذا طالبا منها أن ترجع لمحله وأجابته بالانكار في الزوجية قائلة انها كانت عنده على وجه الفساد بسبب ملاقاتها معه في خدمة الشانطي وحكم الشرع على المدعى باتيانته بما ينفعه في الزوجية وأدلى بشهادة لفيفية غير مستفسرة متضمنة الشهادة بصحة الزوجية بينهما مدة تزيد على ثلاثة أعوام موثقة بكذا وحكم الشرع عليه باستنساها وبعد استفسارها سردت على المدعى عليها وسئلت عن مقالها فيها فلم تزد مقالا على انكارها لاصل الزوجية فسئل المدعى عن سبب عدم عقد نكاحه معها على القاعدة الشرعية وعن مدة تزوجه بها فاجاب عن المدة بأنها خمسة اعياد الضحية مضت عن تاريخه وعن سبب عدم عقد نكاحه الخ بانه لم يعقد نكاحه معها لكون المرأة المذكورة كانت منعته من رسم طلاقها من الزوج الاول وبانه لم يحضر عدولا ولا شهد على نكاحه وانما أحضر الجماعة كما سئل عن الصداق والولي فادعى أن الصداق مائتا مثقال ولا زال لم يؤدي منه شئاً واجاب عن الولي بان المرأة هي التي كانت زوجته من نفسها بمحضر أخيها وبعد ما ذكر اعذر من يجب للمتداعيين بأبقى لكما مقال اوحجة فأعترف ان لا مقال لهما ولا حجة الا ما ذكر اعلاه وسئل الفقيه وهو ﴿ محمد بوعشرين ﴾ اعمال الواجب في النازلة فقتضى نظره ان حكم بأن لازوجية بين المدعى والمدعى عليها وبعدم الاعتداد بالينة التي ادلى بها المدعى لعدم الطول المشترك في الينة الشاهدة بثبوت الزوجية حسناً نص عليه في المجالس المكناسية

ونصه وان كانا غير طارئين لا يخلو حالهما من وجهين أحدهما أن تكون المرأة في حوزة
وتحت حجابها فالمرات بينهما إن مات أحدهما وان ماتا معا ورثتها ورثتهما والزوجية
ثابتة بينهما إذا طال مقامه معها واشتهر لانه إذا لم يطل ذلك فوجوده معها رية
توجب عليهما الادب والحد إذا تقاربا على الوطء كما قال في كتاب النكاح الاول
من المدونة ثم قال في البائة المنقطعة وهذا الخلاف يعنى الخلاف في قدر الطول في
شهادة السماع إذا لم يشتهر الأمر ويخرج عن شهادة السماع الى حد التواتر الذي
يوجب العلم فان خرج التواتر الى العلم جاز للشاهد أن يشهد على القطع مع إذا طال
الأمر فان لم يطل لم يجزله أن يشهد ولا يجوز أن يشهد أن يحكم بها ولا يكون الميراث
بينهما الا بينة على أصل النكاح اه والخمسة الاعياد التي ذكر المدعى ليست بطول
هي في شهادة القطع على ان الشهادة التي بيد المدعى ليست مبنية على التواتر الموجب
للعلم على ان المدعى اعترف بما يوجب فسخه من كون المرأة المدعى عليها زوجت
نفسها له من غير توكيل لاحد يعقد نكاحها وأما امرأة نكحت نفسها فنكاحها باطل
حكماً تماماً أنفذه وامضاه والزم العمل بمقتضاه شهد على اشهاد به فيه عنه وهو
بحيث يجب له ذلك من حيث ذكر وعلى المتداعين بما فيه عنهما وباعلام المحكوم
عليه بمضمونه وهما بأتمه وعرفهما وفي كذا

الحكم الثامن والستون

لما ادعى السيد عمرو بن محمد الزياى الطرفاوى على السيد احمد بن عبد الرحمان
بانه متقاعد له على طرف من بلده المسماة بالشعبة الحمراء ودار أولاد نصير من جهة
قبلتها المحدودة بالمقال صدره واجابه المدعى عليه بان البقعة المسماة بالشعبة الحمراء
ودار اولاد نصير ليست في يده وحكم الشرع بتعيين حدود البلد المتنازع فيها
بعدلين وطلبا ممن يجب التوجه صحبة العدلين لذلك حسباً بالمشار توجه شهيداه

صحبة من ذكر ووقع الطواف بعين البلد والوقوف على حدودها وأشهدا معا انهما متوافقان على ان البقعة المسماة بالشعبة الحمراء وادار أولاد نصير محدودة بالحدود المذكورة بالمقال غير انهما تنازعا في تعيين حدى القبلة واليمين فالمدعى كسراً يزعم أن السحيلة المذكورة في حد القبلة هي محل هناك شامل للبقعة التي في يده وللطرف المتنازع فيه وعند الوقوف على عين المحل المذكور لم يوجد هناك ما يدل على ان هناك سحيلة كما عين ذلك شهيداه ويشهدان به وسئل عن ذلك فادعى انها كانت هناك سحيلة فيما قبل واضمحت بتكرر الحرث فيها كما زعم أن الشفق المذكور في حد اليمين هو شفق هناك شامل للبقعة والطرف المذكورين والطرف المتنازع فيه المذكور واقع في رأس الشفق ومنه يطل على ادناه وعند الوقوف عليه التي واقعا في جهة الغروب لاني جهة اليمين ثم سئل المدعى عليه عن تعيين ما ذكر فزعم أن البقعة المسماة بذلك الاسم واقعة في محل منحدر في جهة غروب الطرف المتنازع فيه في أسفل الشفق والطرف المذكور في أعلاه كما سئل عن السحيلة المعنية فعين سحيلة في جهة قبلة البقعة المذكورة تقاررا معا على انها سحيلة الآن وفيما مضى كما عين ذلك شهيداه ويشهدان به كما عين في جهة اليمين الشفق المذكور المطل على البقعة المذكورة والشفق المذكور واقع في يمين البقعة المذكورة بمعاينة شهيديه ويشهدان به أيضاً فسئل كل منهما الادلاء بما يدل على ما عينه من الحجج فاشهد المدعى كسراً أن لائحة له على التعيين المذكور الا لعيان والمشاهدة وأدلى المدعى عليه برسم مؤرخ بكذا وكذا مضمن بعدد كذا من كناش المحكمة معرف به متضمن صدور الحكم من القاضي السالف بان الحد بين البلدين هو الشفق العالي المذكور بحيث لا يتعلل المدعى كسراً ولا يتدلى المدعى عليه وبمحول الحكم المذكور شهادة مؤرخة بكذا متضمنة قبول المتنازعين لما تضمنه الحكم المذكور وبعد أن تأمل الفقيه وهو (محمد بوعشرين) ما تضمنه المذكور وامعن النظر فيه أشهد انه حكم بان البقعة المسماة بالشعبة الحمراء وادار أولاد نصير المحدودة

بالحدود المذكورة بالمقال هي خصوص البقعة الذي في يد المدعى ان الشفق المحكوم به حدا بين البقعتين هو الشفق الذي عينه المدعى عليه كما ان السجيلة هي الظاهرة الذي عينها المدعى عليه وانه لا تعدى من المدعى عليه على شئ من البقعة المذكورة حكماً تاماً أنفذه وأمضاه وأوجب العمل بمقتضاه شهد على اشهاد بما فيه عنه وهو بحيث يجب له ذلك من حيث ذكر وعلى من عداه بما فيه عنهما وبما به وعرفهما وفي كذا

الحكم التاسع والستون

لما ادعى مسعود بن حيون الافرنسوى الساكن بالقنيطرة مع محمد بن العربي الزياى والمكى بن الصغير النسب على تعيين الحد بين بلاد التاجر المذكور المعروفة بالوتيد وبلاد محمد بن العربي المذكور المعروفة بظهر أولاد صالح وبلاد المكي بن الصغير المعروفة بظهر التواله والحد المتنازع فيه بين غروب بلاد التاجر المذكور وقبة بلاد محمد بن العربي وبين طرف شمال بلاد التاجر وطرف غروبها وطرف يمين المكي المذكور توجه شهيداه صحبة من يجب لعين الحد المتنازع فيه وحضر المتنازعون وسئل كل واحد منهم تعيين حد بلده من الجهة المتنازع فيها فاجاب المكي بانه لا يعين شيئاً لكونه لا مجاورة بينه وبين بلاد التاجر والمجاورة انما هي بينه وبين بلاد محمد بن العربي والعمل على ما عينه محمد المذكور ثم أدلى التاجر المذكور برسم شراء بتاريخ ١٣٣٠ متضمن تعيين حد البلد من الناحية المذكورة في السجيلة الكبيرة لغيره وبين بلاد خصده محمد المذكور كما أدلى محمد بن العربي برسم شراء بتاريخ ١٥ رمضان عام ١٣٣٠ متضمن تعيين الحد من الناحية المذكورة في مصين وعند الوقوف في الحد اتفاقاً على تعيينه في كور حجر كائن ثمه أنهما تنازعا في المركد المذكورة فالتاجر يدعي ان حجر الحد من الكر كور المذكور على ما يلي بلاد

التاجر الى ان يصل الى السحيلة المذكورة وبعد ادعائهما ما ذكر عبر ما بين
الموضعين فوجد في ذلك ست هكتارات ونصف هكتار فسئلا عن المتصرف في
الطرف المذكور فادعى كل منهما التصرف فيه فسئل كل منهما هل له حجة على ما
يدعيه فقالا لا حجة لهما على ذلك الا ان احمد بن العربي عمدا الى حجرات هناك
في المحل الذي باعيه وادعى انها موضوعات لاجل تعليم الحد ونزاعه في ذلك خصمه
وسئل عن حجته على ذلك فنفاها فاعذر من يجب لكل من الثلاث باقية لك
حجة أو مقال فقالوا لا حجة ولا مقال لهم الا ما قالوه والا ما وقع الادلاء به وذلك
بشهادة شهيديه ويشهدان به وبعد ان تأمل الفقيه وهو (محمد بن عشرين) في
الدعوى المذكورة وسئل اعمال المتعين فيها فقتضى نظره ان حكم بقسم الطرف
المتنازع فيه التاجر المذكور وبين محمد بن العربي المذكور بعد حلفها أو نكولها
ويقضى بجميعه للحالف على الناكل حيث لم تكن لواحد منهما يد ولا حجة على
الطرف المذكور حكماً تاماً أنفذه وأمضاه وأوجب العمل بمقتضاه شهد على اشهاد
دامت كرامته بما فيه عنه وهو بحيث يجب له ذلك من حيث ذكر وعلى من عداه بما
فيه عنهم وهم بأتمه وعرفهم وفي كذا

الحكم السبعون

لما ادعى محمد بن المدني الزياي الفضالي على عزوز بن رحو النسب بان المدعى
عليه اشترى ثمناً شائعاً في كافة الارض المعروفة بالبرزان المحدودة بالمقال صدره
قبل تاريخه بنحو خمسة أشهر طالباً منه اطلاقه على تقييده البيع لياخذ بالشفعة لكونه
شريكاً في الارض المذكورة وأجابه المدعى عليه بكون الارض المحدودة
بالمقال مقومة وبانه اشترى ثمناً منها في بقعة معينة ليست في ثروة المدعى وبكون
المدعى حاضراً بمجلس العقد عالماً بالبيع وقد ادنى المشتري بعض الثمن على يده

وسئل المدعى عما أجاب به المدعى عليه فانكر الحضور بمجلس العقد وأقر بالعلم
بالباع حين وقوعه وأجاب عن عدم المطالبة بالشفعة حينئذ بكونه لم يكن له من المال
حينئذ ما يشفع به والان حيث تيسر له. الثمن قام يطالب بالشفعة كما أقر بوقوع القسمة
وادعى ان عليه فيها غنا والكل بمجلس من يجب والاعذار لكل من المتداعين
بابقى له مقال وجواب كل منهما بأن لا مقال له الا ما قلناه بشهادة شهيديه ويشهدان
به تأمل الفقيه هو (محمد بن بوعشرين) في الدعوى المذكورة فاقضى نظره ان حكم
بأن لاحق للمدعى كسراً في شفعة القدر المبيع من الارض المذكورة لا قراره بعدم
القدرة عليها وقت انعقاد المبيع ولا قراره بوقوع القسمة فيها حكماً تاماً أنفذه وأمضاه
وأوجب العمل بمقتضاه شهد على اشهاد دامت كرامته بما فيه عنه وهو بحيث
يجب له ذلك من حيث ذكر وعلى من ذكر بما فيه عنهما وهما بأتمه
وعرفهما وفي كذا.

الحكم الحادي والسبعون

بعد ما ادعى السيد احمد بن حريرة الزيدى العثماني نائباً عن زوجه المرأة
رقية بنت الركاكى الخليفة على المهدي بن احمد الزيدى الخليف في بان منسوبة
المدعى كسراً شريكة مع المدعى عليه في عدة بقم الاولى تعرف بحوض ولديزة
اشدها كذا والثانية تعرف بحرية حدها كذا والثالثة تعرف بالبحيرة حدها كذا
والرابعة تعرف بسيدى احمد حدها كذا وطلب المدعى من المدعى عليه ان يقسم
هم منوبته البقم المذكورة على حسب ما بيدهما من الفريضة وان يجمع لها حظهما
الواجب لها على حسب تلك الفريضة في موضع واحد لتساوى البقم المذكورة
نفاقاً ورغبة متفاوتة في أمكنتها وحكم الشرع على المدعى باعطاء نسخة من الوكالة
وعلى المدعى عليه بالجواب وأجاب المدعى عليه بمجلس من يجب عن شركة منوب

المدعى مع المدعى عليه فى جميع البقع المذكورة بالاقرار وأنه ماتزيم القسمة مع المنوبة
على حسب فريضتهما وعن تساوى البقع المذكورة اتفاقا ورغبة وتقارضا فى أمكنتهما
بالاقرار غير أنه يطلب من الشرع أن تأخذ المنوبة المذكورة واجبتها فى كل بقعة
بخصوصها اذ هو الايق به وبالنوبة المذكورة وأعذر من يجب وفقه الله لكل من
المتداعين باقى لك مقال فقال كل واحد منهما لا إلا ما قل كما ذكر ذلك كله -
وجوابا واعذارا بأشهاديهما شهيديه عليه ويشهد أن به تأمل الفقيه وهو محمد بن محمد بن
فى الدعوى المذكورة فاقضى نظره أن حكم على المدعى عليه أن يقسم مع المنوبة
المذكورة جميع البقع المذكورة بالمقال وأن يجمع لها واجبتها فى موضع على حسب
فريضتهما قال (خ) وجمع دور واخرجة ولو يوصف أن تساوت قيمة ورغبة وتقاربت
كالميل أن دعا اليه أحدهم قتل الزرقانى فيجمع له حظه فى - وضع واحد ولو أبى
الباقون عن ذلك الجميع على الجمع من أباه من الشركاء له - كما تأما أنفذه وامضاه
واوجب العمل بمقتضاه شهد على اشهاد دامت كرامته بما فيه عنه هو بحيث يجب له
ذلك من حيث ذكر وعلى من عداه بما فيه عنهما وهما بأتمه وعرفهما وفى كذا

الحكم الثاني والسبعون

بعد ما ادعى الزداد بن عيسى الدكالى على الحاج العربى ابن الوعدودى
النسب قائلاً فيه أنهما كانا حرثاً معا ببلد المدعى عليه تعرف بالحائط الاحمر المحدودة
بكذا حصصا ودره فى العام الماضى اثلاثاً بينهما فى الحرث المذكور الثلث الواحد
للمدعى والثلثان للمدعى عليه على ان يحرقها هذه السنة على النية المذكورة ثم ان
المدعى عليه منعه الحرث معه هذه السنة طالباً منه ان يمكنه من حرث ثلثها بمقتضى
الاتفاق المذكور وأجابه المدعى عليه بالاقرار فى كونها حرث الارض المذكورة
فى العام الماضى حصصا ودره وبالنكار فى اتفاقهما على حرثها هذه السنة وبالاقرار

في كون حرثها في العام الماضي كان اثلاثا بينهما قائلان انه لا يحترث معه لكونها بلده ولم توافقه الشركة معه فيها وهو حر في متاعه واعذر من يجب وفقه الله لكل واحد منهما بأبقي لك مقال وأشهد كل واحد منهما ان لا مقال له الا ما قاله حسبا ذلك بشهادة شهيديه ويشهدان به وتأمل الفقيه وهو (محمد بن عشرين) في الدسوى المذكورة بما تقتضيه القواعد الشرعية أشهد انه حكم على المدعى عليه بتمكين المدعى كسراً من حرث ثلث الارض المدعى في حرثها لتقاررها على حرثها في العام حمصا ودرة فني ابن سلمون ما نصه وسئل بعض المتأخرين في شريكتين في الحرث قلبا في جملة ما قلباه من الارض فدانا كان لاحدهما وزراعه بينهما كرسنة وفولا وقسم الفول والكرسنة فلما وفيت القسمة قال صاحب الفدان لشريكه ليس لك في الفدان شيء قد أخذت نصيب مما نبت فيه اترى ان يكون الفدان من جملة ما بينهما من القليب يزدرعانه جميعا فقال نعم فدان الكرسنة والفول بينهما من جملة القليب الذي بينهما على حسب اشتراكهما يزدرعانه بينهما أو يقسمانه حكما تاماً أنفذه وأمضاه وأوجب العمل بمقتضاه شهد على اشهاد دامت كرامته بما فيه عنه وهو بحيث يجب له ذلك من حيث ذكر وعلى المحكوم عليه باعلامه بمضمونه والتزامه العمل بمقتضاه باشهاد وهو باتمه وعرفه وفي كذا

الحكم الثالث والسبعون

لما ادعى الحسن بن محمد الحمري على حماد بن صالح الشلح أصلا الساكن بقشلة ابن سليمان بن المدعى عليه فرسا يضرب برجليه وينهش بفيه وتلك عادته قديما وقد ضرب فرسا انثى للمدعى في بطنها وتكسرت بسبب ذلك بعض مصارينها وماتت بسبب ذلك وطلب منه ضمان قيمة الفرس الانثى المقتولة وأجابه المدعى عليه عن كون فرسه ضرابا وكونه ضرب فرسا انثى للمدعى عليه بالانكار وحكم عليه الشرع

أن يأتي بما ينفعه في دعواه وأجله لذلك ثمانية أيام وحضر وأدلى بشهادة تقية من رجلين بانهما رأيا فرس المدعى عليه الذكر طارد الفرس المدعى الاثنى وسردت على المدعى عليه وطلب منها نسخة بقصد البحث وحكم له الشرع بها وأدلى بفتوى تتضمن البحث في الحجة المدلى بها بانها شهادة لفيفية والافيفية لا يعمل بها الا اذا شهد بها اثني عشر شاهداً على ما جرى به العمل وعلى فرض الشهادة باثني عشر شاهداً فليس فيها أن فرس المدعى عليه ماتت بسبب الطرد الصادر لها من فرس المدعى عليه الذكر وعلى فرض أن الشهود صرحوا بذلك فلا ضمان لما ذكره الفقهاء من أن جرح العجماء جبار وسردت على المدعى عليه وطلب منها نسخة بقصد البحث فحكم له الشرع بها ثم حضر وأشهد شهيديه بمجلس من يجب انه عاجز عن معارضة الفتوى المذكورة التي أدلى بها المدعى عليه ويشهدان به ثم سأله من يجب هل للمدعى عليه تسبب وفعل في ما فعله فرس المدعى عليه الذكر بفرس المدعى الاثنى فأجاب بان لا تسبب له ولا فعل له غير أن فرسه عادته ان يضرب بالرجل والنهش بالفم وقد أرسله على عادته بلا من يمنعه عنها حتى أدى به الحال الى ان فعل بفرسه الاثنى ما ماتت بسببه حسبما ذلك أيضاً بشهادة شهيديه ويشهدان به ثم أعذر له من يجب بابقيت لك حجة أو مقال فقال لا الا ما أدلى به وما قاله كما ذلك أيضاً بشهادة شهيديه ويشهدان به تأمل التقيه وهو (محمد بن عشرين) في الدعوى المذكورة بما تقتضيه القواعد الشرعية فاقتضى نظره ان حكم بان لا يغرم للمدعى على المدعى عليه لقيمة الفرس الاثنى التي ادعى المدعى انها ماتت بسبب ما فعله بها فرس المدعى عليه الذكر لان جرح العجماء جبار ولا فعل للمدعى عليه في ذلك حسبما اعترف به المدعى فعلى فرض ثبوت الحجة بما ادعاه المدعى لا يغرم المدعى عليه للمدعى شيئاً من قيمة الفرس المدعى فيها ففي الزرقاني في باب الشرب عند قول (خ) وما أتلفته البهائم ليلاً الخ مانصه وقولي وما أتلفته البهائم من زرع وحوائط تمرز عما أتلفته من غيرها كنادى أو بعضه فلا ضمان على ربها ان أتلفته ليلاً قاله مالك في

العتية أى حيث لم يقصر فى حفظها وكذا ما كدته بفمها اورمته برجلها ان لم يكن من فعل من معها والاضمن الخ فهو صريح فى عدم ضمان رب الدابة لما اتلفته بسبب مارمته برجلها أو كدته بفمها ولو ثبت ذلك الا أن يكون من فعل من معها فيضمن من جهة فعله لا من جهة فعل البهيمة وفى نوازل العلى وقد نزلت بقرطبة نازلة ايام قضاء ابن احمد يس فى ثور ضرب بقرنه بغلة رجل من التجار كانت موقفة عند الجامع فعطبت فافقى ابن الحاج فيها بعدم الضمان ولابن المراز فى هذا شئ تركناه لشدوده اه والضمن فى اتخاذ الكلب العقور المنصوص عليه فى الزرقانى مشروط بشروط ذكرها الشيخ (خ) وغيره منها اذا عرف انه عقور واما اذا لم يعرف انه عقور فلا ضمان ولو اتخذ فى محل لا يجوز اتخاذه فيه لان فعله حينئذ فعل العجماء كما فى الزرقانى حكماً تاماً انفسه وأمنضاه وأوجب العمل بمقتضاه شهد على اشهاد دامت كرامته بما فيه عنه وهو بحيث يجب له ذلك من حيث ذكر وعلى المحكوم باعلامه بمضمته وهو بأتمه وعرفه وفى كذا

الحكم الرابع والسبعون

بعد ما ادعى احمد ابن عبد القادر الزيادى المومنى على عبد الرحمان بن محمد الكراب الساكن بآين سليمان بان عم المدعى كسراً المسمى على بن الطاهر كان مشتركاً مع المدعى عليه شركة مفاوضة فى العقار وغيره وتوفى على المذكور وعصبه المدعى كسراً وطلب اعمال المحاسبة وتقييد المتخلف وتمكينه من واجبه منه تعصياً وكلف المدعى باحضار اراءة الهالك المذكور واحضرها كما أحضر حجة ليفية متضمنة شركة الهالك المذكور مع المدعى عليه شركة مفاوضة ووجهت بطاقة استدعائية للمدعى عليه ليسرد ما أدلى به المدعى المذكور عليه وحضر وسردت الارية والحجة المسدلى بهما على المدعى عليه وأشهد انه لا يسلهما وطلب نسخة منهما بقصد البحث وحكم له الشرع

بذلك وبعد ذلك تغيب المدعى عن الحضور بالمجلس فوجهت له بطاقة استدعائية
 لاتمام الدعوى مع خصمه المذكور وحضرا معا بالمجلس وأدلى المدعى بآرائه اللفيفية
 المخاطب عليها من قاضى احوال الدار البيضاء المستفسرة المتضمنة لكون على بن
 الطاهر المدعو القراب الزياني أصلا الساكن بابن سليمان توفى فـ ورثه زوجته فاطمة
 الرحمانية وعصبة ابن أخيه أحمد بن عبد القادر بن الطاهر المذكور وحضر مولى
 الطالع بن بوغزة الزياني أصلا المذكورى قراراً ونازع فى الاراثة المذكورة وفى كون
 المدعى المذكور عاصبا للهالك المذكور وأدلى بآرائه ليفية مستفسرة مخاطب عليها
 من قاضى المذاكرة معارضة لاراثة المدعى المذكور متضمنة لكون على بن الطاهر
 المذكور توفى فورثه زوجته زهراء العرييه وعصبة ابن أخيه بوغزة بن الطاهر وهما مولى
 الطالع وأخوه الطاهر وسرد ما أدلى به كل واحد منها على خصمه وأشهد كل واحد
 منهما انه لا يسلم حجة خصمه وانه هو العاصب بالاشقية وان ما يده معارض لها وان
 خصمه لا تعصيب له ولا قرابة بينه وبين الهالك المذكور كما سردت الاراتان على
 المدعى عليه عبد الرحمان القراب فاشهد انه يسلم اراثة مولى الطالع وأخيه الطاهر كما
 سلم اشقيتهما وانه لا يسلم اراثة أحمد بن عبد القادر ولا قرابة بينه وبين الهالك المذكور
 وسئل أحمد بن عبد القادر المذكور هل له حجة تبين الاشقية المدعاة غير الحجة التى
 أدلى بها وأشهد أن لا حجة له الا الحجة المذكورة كما أعذرله من يجب باقية لك حجة
 أو مقال فقال لا الا ما قاله وما أدلى به كما ذلك كله بالمرافعات الست أعلاه تأمل
 الفقيه وهو ﴿ محمد بوشرين ﴾ فى الدعوى المذكورة بما تقتضيه القواعد الشرعية
 فاقضى نظره ان حكم بان لارث المدعى من الهالك المسمى على بن الطاهر المذكور
 لعجزه عن حجة تبين قعده منه لان النزاع اذا كان من الورثة فلا بد من بيان القعدد
 لتعلم المرتبة فيعلم الوارث من غيره كما فى نصوص الفقهاء والا فلا ميراث بشك اجماعا
 وفى المعيار من جواب الشيخ أبى ابراهيم اسحاق بن ابراهيم قاما الشهادة بالاخوة أو

اعمام أو ابني العم أو العصبية فإذا لم تقطع البيئة بقعدهم حيثما امتد نسبهم أو بانهم
اخوة للاب أو اعمام للاب أو عصبية للاب فشهادتهم غير تامة لا يجب بها ميراث
حتى يقطع بانه أخ لاب أو ابن عم للاب أو عصبية للاب والا فلا ميراث لواحد
منهم اه وفي (خ) ثم الشقيق ثم لاب الى أن قال الاقرب فالاقرب وان غير شقيق
فيؤخذ منه انه لا بد من بيان المرتبة ليعلم العصب من غيره على ان ارأته وارأته مولى
الطالع لعل المذكور متعارضتان في موداتهما فتستقطان حكماً تاماً أنفده وأما
وأوجب العمل بمقتضاه شهد على اشهاد دامت كرامته بما فيه عنه وهو بحيث
يجب له ذلك من حيث ذكر وعلى المحكوم عليه باعلامه بمضمونه وهو بآتمه
وعرفه وفي كذا

الحكم الخامس والسبعون

الحمد لله بعدما ادعى على بن الطاهر الدكالي أصلاً الزيادي وقته على بوعسرية سيدي
محمد فتحاً الزيادي الوطاوي الكرزاوي بان المدعى اكرى للمدعى عليه جميع أرض
محجوه الطيبي بن العربي المعروفة بتيقشت المحدودة بالمقال صدرة بالف فرنك واحد
وحازه منه لمدة خمسة أعوام وحرثها المدعى سنة واحدة ثم حاز منه أيضاً جميع خمسة
آلاف فرنك على وجه ان يرهنها له المدة المذكورة او يبيعها له ثم انتزع المدعى عليه
الأرض المذكورة من يد المدعى طالباً منه ان يمكنه من الخمسة آلاف فرنك المدفوعة
له على الوجه المذكور وان يمكنه من الأرض المنتزعة من يده ليتصرف فيها على وجه
الكراء المعقود بينهما ثم احضر المدعى نسخة من التقديم واجابه المدعى عليه عن كرائه
للمدعى الأرض المذكورة للمدة المذكورة بالاقرار وعن حيازته وجيبة الكراء التي
قدرها الف فرنك بانه لم يحزها منه وانما عمر ذمته من غير ان يؤديها له بالفصل وعن
حيازته خمسة آلاف فرنك على وجه الرهن او البيع بالاقرار وبعد حيازتها نجى له

بيع النصف في الارض المذكورة بها واتقيا على أن يشهد المدعى عليه ببيع النصف المذكور لمحمد بن اسماعيل الوطاوي الكرزازي ويحوز المدعى من محمد المذكور عوضه في بقعة أخرى بمجاورة المدعى ووقع الاشهاد بين المدعى عليه ومحمد بن اسماعيل المذكور بكنطراة ثم تبارا المدعى مع المدعى عليه في الخمسة آلاف فرنك ثم سئل المدعى عن قول المدعى عليه انه لم ينجز له الا الف فرنك الواحد الذي جعل وجيبة كراء الارض المذكورة كما سئل عن قوله أيضا انه باع له نصف الارض المذكورة بخمسة آلاف فرنك فاجاب بانه نجز الالف المذكور الذي جعل وجيبة كراء وبانه باع له جميع الارض المذكورة بالخمسة آلاف المذكورة كما سئل المدعى أيضا عن قول المدعى عليه انه توافق معه على اشهاد البيع لمحمد بن اسماعيل المذكور وعن تبرئة المدعى للمدعى عليه من الخمسة آلاف المذكورة فاجاب عن الجميع بالانكار وحكم الشرع على المدعى كسراً أن يأتي بما ينفعه شرعاً في دعوى أن المدعى عليه باع له جميع الارض المدعى فيها وعلى المدعى عليه أن يأتي بما ينفعه شرعاً في البراءة من المدة المذكورة ثم أشهد المدعى انه عاجز عن اقامة الحجة على بيع المدعى عليه جميع الارض المدعى فيها وطلب من المدعى عليه أن يتم له البيع في الجميع او يرد له دراهمه ويمكنه من الارض المدعى فيها ليستغلها على وجه الكراء المدة التي اتفقا عليها ثم احضر للمدعى عليه حجة لفيقية مستفسرة شاهدة بان بوعسرية كان رهن لعلی بن الطاهر جميع البقعة المدعى فيها نيابة عن محجوره الطيبي سيدي العربي في دين قدره اثنا عشرة مائة ريال فرنكية وبعد وقوع الزهن باع له نصفها بالمدة المذكورة وتوافقا على أن يكون الاشهاد ببيع النصف المذكور لمحمد بن اسماعيل الكرزازي لكون محمد بن اسماعيل دفع لعلی بن الطاهر المدعى في مقابلة النصف المذكور بقعة تعرف بدار السماء وبعد ذلك ابرأ علی بن الطاهر المذكور بوعسرية المذكور في الاثنى عشرة مائة ريال فسردت الحجة المذكورة على المدعى فاشهد انه لا يسلمها

من جهة انها مناقضة لدعوى المدعى عليه حيث انه ادعى انه لم يتوصلت بالالف
فرنك وانما فعلت صورة وانما توصل بالخمسة الف فرنك قبل البيع والحجة المدلى
بها شهادة بتوصله بستة الف فرنك قبل الرهن ثم صارت ثمن بيع وقد ادعى انه
أشهد عدلين على براءة ذمته من ثمن البيع ولما كلف أحضر حجة لفيقية ومن جهة ان
شهود الحجة المذكورة بين المدعى وبينهم عداوة دنيوية حيث انه سجل بلاداً
وتعرضوا له وبالفرا في معاداته فسرد ما ذكر على المدعى عليه فاجاب بما اجاب به
حسبما اعلاه بالمرافعة عدد كذا ثم سئل المدعى عن الجواب عما وقع له من التناقض
بين مقاله وجوابه عن جواب خصمه حيث ان مقاله يقضى ان البيع لم يقع لافي النصف
ولافي الجميع وانما وقعت بينهما عقدة الكراء والوعد بالبيع أو الرهن وجوابه عن جواب
خصمه مصرح بان البيع صدر في الجميع بخمسة الف فرنك وأجاب عن ذلك بما
أجاب به كما سئل المدعى والمدعى عليه عن البيع الصادر بينهما في النصف باعتبار
دعوى المدعى عليه أوفى الجميع باعتبار دعوى المدعى هل وقع بعد تحرير موجبات
البيع على المحجور فاجاب كل منهما بأنه لم يقع بينهما شيء من ذلك وانما وقعت بينهما
المواعدة باقامتها ثم سئل المدعى عن عقدة الكراء التي وقعت بينهما هل وقعت باظهار
وثبوت السداد فيه أو انما اتفقا عليها فيما بينهما فاجاب بأنه انما وقع بينهما ولم يقع
باظهار ولا بثبوت سداد ثم أعذر من يجب وفقه الله لكل واحد منهما بابقيت للحجة
أو مقال فقال لا الا مقاله وما أدلى به تأمل الفقيه وهو (محمد بوعشرين) في الدعوى
المذكورة بما تقتضيه المسطرة الشرعية فاقضى نظره ان حكم بان لا يبيع في الارض
المذكورة لافي بعضها ولا في كلها لعدم قيام حجة معتبرة به والافيف لا يعتبر في بيع
الاصول حسبما جرت به العادة خصوصاً والبيع على المحجور متوقف على اثبات موجباته
كما هو مشهور في نصوص الفقهاء ولم تثبت لافي البعض ولا في الكل كما حكم بأن
لا كراء ولا رهن فيها أيضاً اما الرهن فلم يدعه المدعى^١ واما الكراء فعلى فرض وقوعه

قد فسخ بالبيع الذي اعترف به المدعى لان بيع المكترى فسخ لعقده الكراء فيه قول
في البهجة واما ان باعها يعني الدار من المكترى فقال أبو بكر بن عبد الرحمن وأبو
عمران القاسي هو جائز وهو فسخ لما تقدم من الكراء في قول ابن عبد الرحمن ولما بقي
من المدة في قول أبي عمران بن سهل وجواب أبي بكر اميل الى الصواب اه وتلقه ابن
سليمون اثر ما ذكر الناظم وكذا نقله الخطاب مع زيادة عند قول (خ) في الاجارة
واستيجار مؤجر الخ فانظره على ان الكراء على المحجور يتوقف على اشهار وثبوت
سداد ولم يثبت شيء من ذلك كما حكم على المدعى عليه أن يرد ما قبضه من الستة
الاف فرنك التي اعترف انه قبضها على جهة انها ثمن النصف من الارض المذكورة
واما دعواه أن الالف الواحد انما جعل وجية كراء انما عمر ذمته به فقط ولم يقبضه
فلا تقبل لقيام الحججة التي ادلى بها على قبضه للستة الاف فرنك ومن ادلى بحجة
فهو قائل بها كما حكم على المدعى أن يؤدي كراء المدة التي استغل فيها الارض
المذكورة بما يقدره أهل المعرفة وفيما اشتملت المرافعات من التناقض والتروغات من
من المدعى والمدعى عليه كفاية في اثبات التحيلات الفاسدة لاجل أن يتوصل بها الى
أكل اموال الناس بغير حق فيخسأ الذي لا في يبقى توصلا حكماً تاماً أنفذه وأمضاه
واوجب العمل بمقتضاه شهد على اشهاد دامت كرامته بما فيه عنه وهو بحيث يجب
له ذلك من حيث ذكر وعلى المتداعيين باعلام كل منهما بما حكم عليه به وهما
بأنه وعرفهما وفي كذا

الحمد لله نسخة فتوى وحكم يبطلانها وهو

الحكم السادس والسبعون

نص الفتوى الحمد لله كون الضمان يصح وان جهل قدر المتحمل به والمتحمل له
لا نزاع فيه وهو الذي صرح به المتن اذ قال ولو جهل أو من له ولكن مقرر أن من

شرط ذلك ثبوت الدين بينة وكذا باقرار على أحد التاويلين كما أشار له في المتن بقوله ان ثبت حتمه بينة وهل باقرار تردد وقال ايضاً ولزم فيما ثبت والشهادة المحدث عنها أعلا اعلاه لم يثبت بها الدين لمدعيه قبل الناس المسمى اليهم فيها لانهم لم يسموا فضلاً عن أن يثبت عليهم شيء بسببها ومع ذلك لا يلزم ضمان ولا تحمل فقد قل العلامة الرهوني عن ابن يونس ومن قال لي على فلان الف دينار فقال رجل انا بها كفيل فاني فلان فانكرها لم يلزم الكفيل شيء حتى يثبت ذلك بينة الخ ونقل ايضاً عن اللخمي ومن المدونة قال ابن القاسم فيمن قال لي على فلان الف درهم فقال الاخر انا بها كفيل ثم أنكر المدعي عليه لا شيء على الكفيل الا أن يقيم بينة على حقه لان الذي عليه الحق قد جحد قال ابن المواز وسواء أقر أو أنكر الا ان يكون اقراره قبل الجمالة قال الشيخ اما اذا انكرها فالامر بين ولا شيء على الجليل لانه لم يقصد بالجمالة الا أن يكون له مرجع على الغريم وان جحد لم يكن له مرجع الخ فانظر قوله لانه لم يقصد بالجمالة الا أن يكون له مرجع على الغريم وان جحد لم يكن له مرجع فانه نص فيما ذكرنا لاسيما وصرح الشهادة بالتحمل فيما اذا أضع شيء للمحتمل له بقول شهيديهما بحيث ان ضاع له شيء من ذلك فانه يؤديه من ماله الخ فتحمله كما ترى منصب على الضياع ولا يعلم هل ضاع للمتحمل له شيء الا اذا سمى الغرماء المتحمل عنهم وثبت الدين عليهم دون أداء ودون هذا لا يلزم ضمان ولا يدخل هنا الخلاف الذي أشار اليه ابن رشد ونقله الخطاب وغيره ولفظه انما اختلف فيمن قال انا كفيل لفلان بالف دينار له على فلان في غرضها الكفيل ولو أنكر المطلوب ثالثاً ان كان عديماً اه لان موضوعه فيما اذا سمى الكفيل المضمون ولذا وقع التعبير في النص بفلان الذي هو كناية عن العلم كما هو مقرر والناس المتحمل عنهم لم يسموا ولم يعينوا والحاصل ان ثبت دين المدعي بينة أو اقرار قبل الجمالة لزم المدعي عليه ادائه وكان له الرجوع على المتحمل عنهم بما ادى لقول المتن ورجع بما ادى ولو مقوماً وان لم يثبت ذلك فلا يلزم الكفيل شيء لانه لا يقصد

بالجملة الا ان يكون للحميل المرجع على الصريح هذا فقه النازلة الصحيح ونصها
 الصريح والله سبحانه أعلم وكتبه رادا العلم الى مولاه عبدربه فلان
 ونص الحكم بطلانها الحمد لله بعد اخذ المدعى عليه نسخة من الفتاوى التي أدلى
 بها المدعى حوله وأدلى المدعى عليه بفتوى متضمنة لعدم لزوم الضمان واستند المفتي
 في ذلك لما ظهر له من نصوص الفقهاء وتأملها الفقيه وهو محمد بن بوعشرين واه من
 النظر فيها اقتضى نظره ان حكم بطلانها وعدم قبولها مستنداً في ذلك لما كتبه بخط
 يده قائلاً ان الفتوى التي أدلى بها المدعى عليه بوعزّه بن الطالبة المتضمنة لبطلان
 الضمان المتنازع فيه لفقد شرطه عنده باطلة وعن طريق الحق والصواب عاطلة لا تجدى
 للمتمسك به نفعا وذلك لان قوله وامكن مقرر ان من شرط ذلك الخ صريح في ان
 الضمان من حيث هو يشترط فيه ثبوت الدين بيينة أو باقرار على أحد التاويلين الخ
 وليس بصواب بل الذي هو شرط في الضمان من حيث هو هو أن يكون الدين المضمون
 لازماً أو آثلاً للزوم وامكان الاستيفاء كما قال (خ) بدين لازم أو آثلاً الى ان قال ان
 أفكر استيفاؤه من ضامنه الخ واما شرط ثبوت الدين بيينة أو اقرار على أحد التاويلين
 فهو في بعض صور الضمان الذي أشار لما (خ) بقوله لا ان ادعى على غائب فضمن
 ثم انكر الى ان قال ان لم يثبت بيينة وهل باقراره تاويلان وصورتها ان شخصاً
 ادعى على غائب فقال ان لي عليه كذا وكذا فضمن آخر الغائب ثم حضر المضمون
 وانكر فالضامن انما ضمن على شرط ثبوت دعوى المدعى فاذا حضر المضمون فلا بد
 من اثبات المدعى لدعواه اذ البيينة على المدعى واليمين على من أنكر واما صورة النزاع
 فقد اعترف الضامن ببيع الاسلحة في خيمته لافس والتزم بإدائها فثبتها فليس ضمان
 الضامن مترتباً على دعوى المدعى كصورة (خ) المتوقفة على الاثبات المتقدمة وليس
 فيها حضور المضمون ولا انكاره ومن التزم شيئاً لزمه هذه الصورة هي قول (خ) ولو
 جهل ثم قال وبغير اذنه قال الزرقاني ويفهم من قوله وبغير اذنه حكم ضمان من عليه

الحق ولو جهل اه أى كصورتنا فقول المفتى ان ثبت حقه بيينة قد علمت از (خ) قال ان لم يثبت حقه بيينة الخ وقول المفتى أيضا وقال أيضا ولزم فيما ثبت هذا فى صورة دابن فلانا قال (خ) ودابن فلانا ولزم فيما ثبت صورتها أن شخصا قال ، لاخر دابن فلانا وانا بما دابنته ضامن^١ فإذا طلب الهمـور الدين من الضامن وانكره فلان فلا بد من الاثبات اذ لا يلزم من الامر بالتدابن ثبوته ولم يعترف الضامن به واما فى صورتنا فقد اعترف الضامن بالدين والتزم أداءه فينهما ما بين الضب والنون وبهذا يسقط قوله والشهادة المحدث عنها الخ وقوله أيضا لانهم لم يسموا فضلا الخ كلام ساقط اذ ليس المقصود منها الشهادة عليهم بالدين بل المقصود الشهادة على الضامن بالتزام اداء ثمن الاسلحة المبعة فى خيمته كما وقع التصريح بذلك فى الشهادة وقوله فقد نقل العلامة الرهونى الخ هذا ليس فى صورة ولو جهل كما فهم المفتى بل فى صورة وان ادعى على غائب كما بينا فهذا تخليط وكذا يقال فى الصورة المنقولة عن ابن القاسم وقوله فانظر قوله الخ نظرناه فوجدناه لا يتنزل على صورة نازلتنا لان مسألتنا ليس فيها حضور ولا انكار بل للضامن ان يرجع على من التزم الاداء عنه والعامل لا يلتزم بالاداء الا عن يثأتى له الرجوع عليه فاذا كان المضمون مجهولا عند الضامن كما انه مجهول عند المضمون له فيقال له فرطت ونفسك ورطت وقوله لاسما وصریح الشهادة الخ هو من نمط ما قبله وذلك لان الضمان انما يطلب الاخوف الضياع ولذلك ان لم يحضر المضمون او حضر مفلسا طوبى الضامن كما يدل عليه قول (خ) ولا يطالب ان حضر مـوسراً على ماذهب عليه جماعة من الفقهاء فهذا الكلام من المفتى يقتضى ان هذا الغير خاص بهذه الشهادة مع انه جار فى جميع صور الضمان وقوله وثبت الدين لا يحتاج اليه هنا اذ الضامن معترف به وقوله دون اداء ان ادعى الضامن الاداء فيجربى على قول (خ) وان برئى الاصيل برئى وقوله ولا يدخل هنا الخ فيه نظر اذ هذه المسئلة التى فيها الاقوال الثلاثة هى نازلتنا بالبداهة والمضمون عنه معين عند الضامن لان العامل

لا يتحمل الا عمن يتأتى له الرجوع عليه واذا فرض جهله عنده يقال له اذا طلب الرجوع قد فرطت حيث ضمنت من لم تعرفه والمسئلة المذكورة موضوعها في الدين الذي لم يثبت بيينة بل ثبت بمجرد اقرار الضامن كما في نازلتنا واما اذا ثبت بيينة فيغرم اتفاقا من الاقوال الثلاثة وقد صدر ابن رشد بالغرم ولو انكر المطلوب وقوله والحاصل الخ حاصله لا حاصل وقوله واذا لم يثبت ذلك فلا الخ هذا الكلام يقتضى أن الكفيل في المسئلة الخلافية اذا انكر المطلوب الدين لا يغرم اتفاقا لانه لا يتأتى له الرجوع على الغريم المنكر الذي لم يثبت عليه الدين بيينة وانما ثبت باقرار الضامن وقد علمت أن ذاك موضوع المسئلة الخلافية فالحاصل ان هذه الفتوى من أولها الى آخرها خبط وتليس وتشويش والامر لله وقوله هذا فقه النازلة الخ هذا خبط في النازلة لانك قد علمت أن المسائل ثلاثة مسئلة من قال لى على فلان الف دينار الخ ومسئلة دابن فلانا ومسئلتنا وجعلها المفتى مسئلة واحدة كما جعل مسئلتنا غير مسئلة ابن رشد الخلافية مع انها عينها والله أعلم بالصواب حكماً تاماً شهد على اشهاد دامت كرامته بما فيه عنه وهو بحيث يجب له ذلك من حيث وفى كذا

الحمد لله نسخة رسم وفتاوى ثلاث بالبحث فيه وحكم يبطلانها وهو

الحكم الثامن السبعون

نص الرسم الحمد لله الواضع شكله عقب تاريخه يعرف الحاج بن موسى الزياى الدغاي الخليفى وعبد القادر بن على بن العوزة النسب معرفة عين واسم ونسب بها ومعها يشهد بان لها ويدها وعلى ملكهما وتحت حوزهما وتصرفهما مالا من مالهما وما كانا خالصا لهما من جلة أملاكهما جميع قطعة أرض تسمى بحائط أولاد خليفة بمزارع الدغاية يحدها كذا وكذا الخ يتصرفان فيها تصرف المالك فى ملكه وينسبانها لا نفسيهما والناس اليهما كذلك مدة تزيد على خمسة عشر عاماً سلفت عن تاريخه متصله به

من غير علم متازع لهما في ذلك ولا معارض يعارضهما من أجلها طول المدة المذكورة ولا يعلمهما باعائها ولا رهناها ولا فوتها ولا فوتت عليهما ولا خرجت عن ملكهما بنقل شرعى في غلته الى الان وحتى الان كما يشهد بان طرفا بجانب البلاد المذكورة محدوداً قبله بالسيل ويمينا بالشفق وغروباً بالبلد المذكورة وشمالاً بسهب صفرو هذه مدة من نحو عامين والنزاع واقع فيها بينهما وبين محمد بن بوزيان النسب المعروف لديه كذلك علم ذلك بالمخالطة والمجاورة والاطلاع على الاحوال وبه قيد شهادته الخ

الحمد لله نص الفتوى الاولى من الفتاوى الثلاث الحمد لله وبعد فان من تأمل وامعن النظر فيما بيد الطرفاوى الحائز للارض المحدث عنها المدة المديدة والسنين العديدة مع ما بالمتسخ أعلاه وجد ما بالمتسخ أعلاه لا يجدى التمسك به نفعا ويكون صاحب المتسخ بمنزلة من يقول لا مستندلى في حوز هذه الارض التى أتصرف فيها غير انى وجدتها فارغة بالمرّة فصرت أتصرف فيها ولهذا قال العلامة الرهونى لا ينتفع بهذا الحوز مع من علم أصله الا أن تشهد بينة بحيازته هذه الارض عشر سنين وهذا المحوز عليه حاضر ساكت بلا عذر ولا مانع ولم يغير قال العلامة (خ) فى هذه الحيازة المانعة مانصه وان حاز اجنبى غير شريك وتصرف ثم ادعى حاضر ساكت بلا مانع عشر سنين لم تسمع ولا بينة الا باسكان ونحوه اه وقال فى عمليات قاس

اما الذى علم فالمشهور * عشر سنين وله تقدير

قال شارحه أى أصل يعتمد عليه وهو قوله صلى الله عليه وسلم من حاز شيئاً عشرة سنين فهو له وبه العمل اه وفى الرسالة مانصه ومن حاز داراً على حاضر عشر سنين تنسب له وصاحبها حاضر عالم لا يدعى شيئاً فلا قيام له اه قال شارحها الشيخ جروس مانصه وأخبر المصنف رحمه الله أن من حاز داراً يعنى أونحوها من الاصول كارض الخ مدة من عشر سنين فاكثر وذلك الدار يعنى أونحوها تنسب أى تضاف اليه أى الى الحائز بان يقول الناس هذه دار فلان وصاحبها يعنى مرید القيام بعد المدة المذكورة

حاضر غير غائب عالم أى بالحيازة المذكورة وبأنها ملكه أى مرید القيام لا يدعى شيئاً
أى ساكت يعنى من غير عذر فان ذلك الحاضر العالم بما ذكر الساكت من غير عذر
لا قيام له على ذلك الحائز لان قيامه والحالة هذه ان ادعاه لملك ما هو محوز بيد غيره دعوى
بعيدة لان العرف يكذب هذا القائم فى دعواه ويشهد للحائز لان الطباع البشرية
مجبولة على عدم السكوت لغير هذه المدة الطويلة اه واذا كان الرسم بالمتسخ أغلاه
لم يحتو على شئ من هذه القيود بل انما فيه تصرف هذا القائم وحوزه هذا الارض
التي يتصرف فيها من غير تعرض للقيود التي تقطع دعوى القائم كان ذلك لا يفيد
شيئاً الا مجرد الدعوى فظهر لك أن حيازة الطرفاوى الارض المدعى فيها لا يزحزح
ولا حجة لمن بيده التصرف العارى عن القيود المعتبرة عند الفقهاء التي تقطع دعواه
وهذا المشهود له بالتصرف المحدث عنه كان منه ذلك وقت السائبة وحيث حصل
الامن وصارت المساطير الشرعية تجرى على قوانينها الشرعية كان الحوز وقت السائبة
لا ينفع هذا وان الرسوم التي بيد الطرفاوى لا يكاف باعطاء النسخة منها لمن طالب
منه ذلك حيث لم يدع له فيها لقدمها والرسوم القديمة نص الفقهاء انه لا يكاف صاحبها
باعطاء النسخة منها لمرور السنين الكثيرة عليها وهى بيده وعليها يعتمد فى حوزه
الملك المشهود فيه السنين المتطاولة وقد بادجيل من رسمها اذما فى ذلك الا ذثرة
التهارج والفساد ولا تدخل فى ضابط الفقهاء من أن كل وثيقة قام الخصم على خصمه
فيها وله فيها منفعة يرجوها فان له اخذ النسخة منها اذ نازلتنا ليست من ذلك فى شئ
نعم ان ادعى عليه أحد حقاً فيها فتكون جارية على المسئلة المقررة فى اذهاب
الفقهاء وافق فيها الشيخ أبو محمد سيدى عبد القادر القاسمى وابن سودة بعدم انزوم
وبالجملة فحوز الطرفاوى لا يزحزح بالتصرف والحوز النير المستوفى لشروط الحيازة
كلاحوز وان الرسوم القديمة التي بادجيل من رسمها لا تعطى منها نسخة والله تعالى
اعلم وكتبه فلان

ونص الثانية الحمد لله وبعد فحيث كانت حدود مقال عبد القادر بن علي الزياي والحاج بن موسى النسب للبلد المسماة بجائط أولاد خليفة بمزارع الدغاغيسة بواسطة وكيلهما حمد بن عبد القادر النسب حسبما بصدر وثيقة الحكم بمحوله مخالفة لحدود ما أدليابه من ملكيتها للبلد المذكورة فقد وقع التضاد من قولهما نص ما شهدا به ومن ادلى برسم فهو قائل به كما في المعيار وغيره وان ذكر في الملكية حد من حدود المقال فهو مخالف في الباقي الذي من جملة ملك الطرفاوي كما بالمشار وبنسخة من الملكية المذكورة بالمتصق الاخر أسفله وعلى كل حال فقد حصل التضاد والتناقض والاضطراب في قولهما واكذبا بينهما في الملكية حيث أشير ومن اختلف قوله بالتضاد والتناقض والاضطراب فلا تسمع دعواه وحجته ساقطة ومن اكذب بنية فلا ينتفع بها وكذا وقع التناقض في شهادة الملكية المذكورة من أولها الى آخرها وبيان ذلك ان قول شهيديها على ملكهما وتحت حوزهما ونظرهما الى قوله جميع قطعة أرض تسمى جائط أولاد خليفة الى قولهما يتصرفان فيها تصرف المالك في ملكه الى قولهما مدة تزيد على خمسة عشر عاما سلفت عن تاريخه متصلة به من غير علم منازع لها في ذلك ولا معارض يعارضهما من أجلها طول المدة المذكورة النخ صريح في انهما لم يعلما نزاعا واقعا في جميع القطعة المذكورة ولا في بعضها طول المدة الى تاريخ الشهادة ثم ناقض الشاهدان تلك الشهادة بالشهادة الاخرى وهي قولهما كما يشهد بان طرفا بجانب البلد المذكورة محدودا قبلة النخ وقوله هذه مدة من نحو الثمان سنين والنزاع واقع فيه بينهما وبين محمد بن بوزيان النخ ومدة الثمان سنين هي النصف الكثير من خمسة عشر عاما التي شهدا به متصلة من غير علم منازع ولا معارض من أجلها طول المدة المذكورة النخ ومن التناقض وهو مضمن اقرار ما أدليابه من اليقينة اللغيفية الشاهدة بالموافقة لما أجاباه مع الطرفاوي المشتهر بين القبيلة من ان خربة الزناطرة محدود قبلة العقبة الحيرة وهو اقرار ضمني بأن ما يدعيه بوزيان هو من حيز الطرفاوي كما هو ظاهر والاقرار الضمني كالصرح على

المشهور الذي به العمل وكذلك الارسال في مستندهما بالمخالطة والمجاورة والاطلاع على الاحوال وهو لا يكفي فلا بد من تقييد المستند الخاص وهو معاينة الخوز وانصرف وسماع النسبة وهذا مع ذكر يرمى ومسمع في الشهادة لان في ذلك اجالا في الرؤية والسمع واما مع عدم ذكرهما كما في هذه الملكية المحدث عنها فبالاخرى ولا تكفي المجاورة والمخالطة والاطلاع وانما تنقضي بهما التهمة ولا بد من المستند الخاص فقد اترأها أيضا الارسال الذي ترد به الشهادة وفي جواب للمحقق السجلماسي واذا كانت الدعوى متناقضة وجب أن لا تسمع فكيف يصح الحكم اذذاك به وفي المعيار عن ابن العجوز لا تسمع الدعوى الا محكمة ولا احكام مع التناقض وفي المعيار عن العبدوسي فكيف وقد تناقضت دعواه فالواجب قطع دعواه عن الحائز اه وفيه لا يدل على أن تناقض الدعوى موجب لردّها اه وفي شهادة المعيار حل العقد يكون باشيء اه ا بظهور تناقض على السواء في الاسترعاء أو بظهور تناقض من المشهد أو من في حكمه في الاصل كاختلاف قول واضطراب مقال أو بمضادة قوله لنص ما شهد له به اه وفي البهجة مسائل وقعت في المذهب متفرقة منها ما هو على العموم ومنها ما هو على الخصوص فن الاول ما ياتي بعد هذا أن اختلفت قوله واضطرب مقاله سقطت دعواه ويثبت ومنها ما في المعيار عن العبدوسي من تناقض كلامه فلا حجة له ومنها ما نقله بعضهم عن ابن يونس عن أشهب أن من اختلفت دعواه بأمرين فلا شيء له هذا قول ملك اه وفي معاوضة المعيار أن الانسان يواخذ فيما بينه وبين المخلوقين بظاهر لفظه اه وفي اجوبة الشيخ ابي الحسن انه يقال للمقر الزاعم انه لم يرد مقتضى اللفظ انما يواخذ المتكلم فيما بينه وبين المخلوقين بظاهر اللفظ اه وفي المعيار المذهب رد الشهادة بالارسال حيث تختلف احكام الوجوه المحتملة وسواء كان الارسال في لفظ الشاهد او في مستند علمه بل ثبت رد الشهادة بمجرد الاحتمال وان استوت الوجوه المحتملة اه مع ما ادعاه عبد القادر والحاج المذكوران من الملك وبيناه بعد ذلك بانه برسم شراء ثم تقضاه

بانه بغير شراء بل بيدها رسم الملكية لها لا لمن اشترى به منه وهذا من جملة الاختلاف والاضطراب ثم ان الرسوم المدلى بها في الحكم المشار اليه هي من جملة المقال ومن أدلى برسم فهو قائل بما فيه والمقصود منها الحدود وكل واحد قائل بخدود رسمه فقط بدليل اخذ الغرض منها بقول الاخذ اه الغرض منه وليست حجة في غير الحدود بل اعذار فيها ولا تغلظ منها نسخة اذ في ذلك الوقت تقييد المقال لم يصل اليه ترتيب دعوى الاستحقاق على المسطرة الشرعية فكانت مجرد مقال وجميع ذلك داخل في الشهادة بقول شهيدى الحكم ذلك كله بشهادة شهيديه ويشهدان به وقد أدلى محمد بن بوزيان بخدود رسم بعيد عن محل النزاع مسترأب به تشطيب وضرب وتبديل وتغيير باصلاحات بدون اعتذار وبظهره تطبيق كما في الحكم المشار اليه وبه حدود خلاف حدود المدعين وقال ان أحد الحدود منه وهو خربة الزناطرة موالية للمحل المتنازع فيه ليتوجه الى ما ادعاه وقد اشتهر بالاستفاضة بين القبيلة مع اتفاق المدعين والطرفاوى المدعى المذكور خلاف ما قاله محمد بوزيان فاضطرب مقاله واختلاف قوله بالنسبة الى ما أدلى به من اختلاف الحدود والى ما ادعاه والى ما فى دعواه من الانتقال فكانت دعواه باطلة وحجته داحضة مردودة مسترأبة فتوجه الحكم عليه برفع نزاعه لاسيما مع الاشتهار بالاستفاضة التى لا تحتاج الى ثبوت ولا اعذار كما فى المعيار وبقيت دعوى الطرفاوى الملك مع اليد موافقة لما أدلى به من حدود رسميه من غير اختلاف قوليه ولا اضطراب مقاله صادقا فيما قال مع شهيد الحال وقرائن الاحوال ثابتة بدون زوال كما نص على هذا الاعتبار أبو على بن رحال وأكد عليه غاية التأكيد وجعله من الاحكام التى يعتمد عليها الحكم برد البال والحاصل ان دعوى عبد القادر بن على والحاج بن موسى ومحمد بن بوزيان مردودة وملكية الاوابن باطلة وعن النفع عاطلة لجميع ما يبناه وبالتصوص الصريحة أيدها وان الطرف المذكور من حيز أرض الطرفاوى وحدودها مدعىا ملكه يبقى بيده بدون يمين على مقتضى

النصوص وفي هذا القدر كفاية والله اعلم وكتبه عبدربه فلان
ونص الثالثة الحمد لله يتعين الوقوف على حد التحديد الذي حكم به قاضي الزيادة
ولا خروج عن ذلك لان فيه الاحالة الموافقة لرسم الطرفاوى بشهادة الجهم المغير
من القبيلة عند خروج القاضي بنفسه والعدول والاعيان لذلك وكذا عند من تأمل
يظهر له أن رسم السيد محمد المذكور أقدم تاريخاً من رسم بوزيان لان الاول بتاريخ
ربيع الاول عام كذا وبوزيان رسم شرائه مؤرخ بيده بشهر شعبان العام المذكور
فقد نص ابن رشد وغيره على ان الاول في البيع هو الذي يتعقده الامضاء وهو ظاهر
كما يتعين أن الحجة من العدلية والاسترعاية التي أقام المتأجل شهراً لزاعم غيبة رسمه
المتضمنة لخصوص بلده حائط أولاد خليفة للمشهود لها السيد عبدالقادر بن علي والحاج
ابن موسى مدة من خمسة عشر عاماً وان طرفاً منها النخ وقع عليه النزاع هذه مدة من
ثمانية أعوام سلفت بين المذكورين وبين بوزيان النخ يتعين أن شهادتها لا تفيد شيئاً
البتة لانه نزاع اثنين في مال ثالث لم تمض عليه مدة الحيازة (خ) وان حاز أجنبي غير
شريك عشر سنين النخ فتزاعهما لا يخرج عن ملك مالكة غير الحاضر ولم تمض عليه
مدة الحيازة سلمنا أن صاحبه كان غائباً أوله عذر وقام الان قبل مضي أمد الحيازة
فقيامه مقبول قاله الرهوني وغيره وهو المذهب فان لم يتبين أن ذلك الطرف
للطرفاوى فقد تبين الان انه له والعمل على ما تبين سلمنا أنها حائزان لما شهد لها به
أعني عبدالقادر ورفيقه الحاج النخ ثمان سنين بشهادة هذه البيعة من الليف فذلك
لغو لان النزاع في المحاكم مما تتوفر الداوعى على نقله فلا يقبل في المستند فيه المخالعة بل لا بد
من المعاينة النخ ولئن شهد أيضاً بالمعاينة فلا تكفي المنازعة قبل مضي أمد الحيازة
بحال فالبيعة والعدم سواء على ان اضراب المتأجل عن احضار الرسم مستترا بهذه
البيعة عن احضاره هو من الانتقال الذي نص العلماء انه لا يقبل وبه أفتى ابن عرسون
وسيدى احمد البعل المنصوري من أهل الحيل وتبعهم الكافة وللدسولى فيه تفصيل

هذا وقال غير واحد من الأئمة من لدن إترافى وهلم نجرا يذغنى للهفتى أن يعتبر عوائد
المستفتى الخ وعليه فداب المزارع فى بلاد الجماعات خصوصاً الشعارى والابوار التى
فىها الدوم والشعراء أن يعتمروا منها طرفاً يعنى يعتمروها مشترىه أو وارثه ويترك بعضاً
فيقع تحويل من البادية للحضر أو ترحيلك عن المخزن أو ضعف فى العقب أو صهوة
تستدعى حياء أو نحوه ثم يتناول الزمان فيأتى آخرون ويقامون الشجر ويحرقون
الأرض ولا يجد المالك سبيلاً للقيام أو تعوقه الحاضرة أو شئ مما ذكرنا فإذا قام الوارث
الضعيف لما وجد سبيلاً للقيام أو حضر بعد غيبته صار يعارضه الثانى بالحوز ظناً منه أنه
يتميده الخ وفى علمك أن فى مثل هذا لا تنفع الحياة (خ) لا بعارة ولو اندرست كتب
عليه المواق والخطاب ما نصه الباجى من اشترى أرضاً لم يرتفع ملكه عنها باندراسها
اتفاقاً للأحياء ومن المدونة ومن أحياء أرضاً ميتة ثم تركها حتى دثرت وطال زمانها
وهلكت أشجارها وانهدمت آبارها وعادت كاول مرة ثم أحيائها غيره فهي لمحيها
آخرًا ثم قال عن ابن يونس وهذا إذا أحياء فى غير أصل كان له قايما من ملك أرضاً
هبة أو شراء ثم أهملها فهي له وليس لأحد أن يحييها وقال الخطاب على كلام ابن رشد
نقله عنه فى التوضيح فى الأحياء الخ يقيد هذا بأن لا يكون الأول علم بعارة الثانى
وسكت عنه وإلا كان سكوته دليلاً على تسليمه إياه قلت أى قال الديمانى فيفهم منه أنه
أن علم بعارة الثانى وهو تقليع الدوم فى النازلة من الطرف الذى عليه النزاع ولم يسكت
فلا أحياء لصاحب التقليع فالينة التى أقام الحاج وعبد القادر ساقطة وحكم القاضى
صحيح والحجة ساقطة لشمول رسم الطرفاوى لما عليه النزاع فيستصحب الى ازيانى ما
هو أصرح منه وأما الأول فهو له فتعين رفع الخصمين عنه بل الخصماء والله أعلم قاله
وصكته عبدربه فلان

ونص الحكم بإبطالها الحمد لله لا تأمل الفقيه وهو (محمد بوعشرين) فى الفتاوى
الثلاث وأمن النظر فيها حكم بطلانها وعدم قبولها فى النازلة التى مضى منها أن

الطرفاوى قام على عبد القادر بن على بن العورة الدغاي الخليفى والحاج بن موسى
النسب فى قطعة أرض تسمى بجائط اولاد خليفة محدودة بمقال جار بينهم واجابه
المدعى عليهما بالحوز والملك وحكم الشرع على المدعى أن يأتى بما ينفعه فادعى انه لا يلزمه
اظهار رسومه التى بيده حيث انها قديمة والقطعة المتنازع فيها كانت بيده وطلب من
خصميه المذكورين ان يحضرا حجتهم كما ادعى أن فى جواب خصميه تناقضاً حيث
انهما أجابا بالحوز والملك ثم ادعيا أن لهما رسم شراء غائباً عنهما الخ لان قول المفتى
الاول من تأمل وأمعن النظر فيما يدعى الطرفاوى الخ حجة على المستفتى له اذ التأمل فيما
بيده متوقف على اظهاره أو اعطاء النسخة منه بدون تحجير على أحد كما هو معقول وهذا
هو المحكوم عليه به فلا غرض منه الا ذلك ومع هذه العبارة لا يتأتى للفتوه بها ان يشير
لمن استشاره بالمنع من اعطاء النسخة للتأمل والافهوتيمى مرة وقيس أخرى ولا يمكن
أن يحجر التأمل عايه وحده اذ ذاك تحكم وسيتضح لك انه لا بد من اعطاء النسخة مما
هو بيد الطرفاوى وقوله انما نزل للارض الخ هذه دعوى لا بد من اقامة دليل عليها ان كان
الدليل عليها ما بيد الطرفاوى من الرسوم فلا بد من اعطاء النسخة منها وان كان غيرها
فلا بد من الادلاء به والاعذار فيه كما لا يخفى والا فالخائز للارض هو المدلى بالملكية
المستوفية لشروط الملك المعتبرة فيه شرعا وهو الواقع اذ الطرفاوى هو الذى يريد
نزع القطعة المتنازع فيها من يد المدلى بالملكية وقوله لا يجدى التمسك به نفعا أن كانت
الملكية المستوفية للشروط المعتبرة فى الملك المأخوذ منها نسخة للتأمل والبحث لا تجدى
التمسك بها نفعا فماذا عن أن يقال فيمن يدعى الملك برسوم يتمتع من اعطاء النسخة
منها تمام الاعذار الذى لا يصح الحكم الا به ولا يظهرها الا لمن أحب عسى أن يوافق
على هواه ويساعده على مبتغاه ولو ساعد على هواه للزم أن الطرفاوى يعطى ما يدعى
بمجرد الدعوى ولو يعطى الناس يدعواهم لادعى قوم اموال قوم ودماءهم الحديث
وقوله ويكون صاحب المتسخ بمنزلة الخاى ويكون المتمتع من اعطاء النسخة

بما يدعى الملك أو الحوز به كأنه يقول لا مستند لي ذلك إلا مجرد الدعوى وفرق بين الحوز ومجرد الدعوى نعم إن أدلى مدعى الملك بحجته وقال الحائز تلك القولة لكان لذلك وجه ظاهر في الشرع وقوله وبهذا قال العلامة الرهوني الخ لا يتنزل هذا كله من أوله إلى آخره إلا إذا كان المدلى بالملكية المستوفية للشروط قصد قطع دعوى المدعى بحيث لا تسم دعواه ولا يئنه حتى تشوقف الملكية على تلك الزيادات المشار لها الخالية منها الملكية وليس مقصوده ذلك قطعاً بل مقصوده أن له ملكية جامعة لشروطها الخمسة المعلومة عند الفقهاء فإن كانت للمدعى حجة تعارضها فليدل بها لتؤخذ منها نسخة فتتظر وتتأمل فإن كانت معارضة لها فالمرجحات موجودة معلومة عند الفقهاء فقوله وإذا كان الرسم بالمتسخ أعلاه الخ ليس بصحيح لأنك قد علمت أن المدلى بالملكية ليس مقصوده قطع دعوى المدعى وإنما مقصوده أنه حائز للبلد المتنازع فيها بملكية فإن كان للقائم ملكية تعارضها فليدل بها لتتظر وينظر في المالكيتين معاً بالنظر الشرعي وقوله كان ذلك لا يفيد شيئاً الخ صريح في أن التصرف والحوز وغيرها من الشروط الخمسة لا تفيد شيئاً إلا مجرد الدعوى وذلك لا معنى له لأن لها فائدة وإي فائدة تظهر عند ظهور حجة الخصم الممتنع من إعطاء النسخة منها لتتظر معها فتترجح أحدهما على الأخرى وتعود عليها بالإسقاط إن كان هناك مرجح والا فتسقطان معاً ويبقى الشيء بيد حائزه ثم هذا كله يظهر منه الاعتراف من سيادة المفتي بأن الحائز للمتنازع فيه هو المدلى بالملكية فأين قوله فيما تقدم له من تأمل وامن النظر فيما يد الطرفاوى الحائز للأرض الخ وقوله فظهر لك أن حيازة الخ ليس الحائز للأرض هو الطرفاوى بل المدلى بالملكية هو الحائز نعم يحتمل أن الطرفاوى كان حائزاً وانقطع حوزة بتعدى هذا الحائز الثاني عليه ويحتمل أنه لم يكن حائزاً أصلاً فإن ادعى أنه كان حائزاً أو مالكا فليظهر لنا ما يدل عليه كما أظهره لسيادة المفتي وقوله ولا حجة لمن ييده التصرف الخ خلو الملكية عن القيود التي تقطع دعوى المدعى لا ينافي

الحجة مطلقا اذ نفي الاخص لا يستلزم نفي الاعم فالحجة الخاصة منتفية ومطلق الحجة التي لا تقطع دعوى المدعى موجودة فالمدعى يظهر لنا حجة التي تعارض الحجة المدلى بها فلعلها تنفعه وتسقط الملكية المدلى بها ويستريح ويريح وقوله سيما وهذا المشهود له بالتصرف المحدث عنه الخ هذا قد يسلم ان علم أن حوز الممتع من اعطاء النسخة سابق على حوز المدلى بالملكية ولا تقطع بذلك الا عند اظهار ما يدل عليه والا فيحتمل انه لم يكن حائزا أصلا وعلى تسليم ذلك فالمدلى بالملكية قد قدمنا انه لم يقصد قطع دعوى المدعى بحيث لا تسمع دعواه ولا يثبت بل قصد انه حائز للارض ومالك لها وله حجة ومن ادعى ملكها فليدل بما يدل عليه وعلى تسليم أن المدلى بالملكية يدعى ذلك فلا بد من اثبات الحوز في وقت السائبة والفرض انه لم يثبت على أن الامن مضت عليه أمد الحياة كما لا يخفى وقوله هذا وان الرسوم التي بيد الطرفاوى الخ هذا هو المقصود الاعظم للجميع ويؤول الى أن المقصود هو اعطاء البلد المتنازع للطرفاوى ونزعها لمن هي بيده الان بمجرد الدعوى وذلك غير متأثر شرعا ولئن كان المدعى الممتع من اعطاء النسخة فقيها فالفقيه وغيره في الأحكام الشرعية سواء بل الفقيه هو الاولى بمتابعة الحق والانصاف نعم ان الذى جرى به العمل ومضت عليه الأحكام منذ سنين متطاولة هو اعطاء النسخ من كل ما يحتاج به الخصم على خصمه مطلقا كان قديما أو حديثا كان صغيرا أو كبيرا وأما ما أشار اليه سيادة المفتى فذلك فيما لا ينزل على نازلتنا كما سيتبين لمن أنصف وبالحق لا بالهوى انصف قال العلامة سيدى عبد الكريم اليازغى فى نوازله مانصه مسئلة جرى العمل والفتوى والحكم بأخذ نسخة من كل ما يحتاج به الخصم كان قديما أو حديثا وأما ما نقله بعضهم عن المعيار من أن الرسوم القديمة لا تؤخذ منها النسخ فلا يصح وعلى تقدير حجته من المعيار فلا عمل عليه اه وفى المعيار مانصه والاعذار فى الحكم لازم لا يتم بدونه والا فهو كلاحكام اه قال شارح العمل الفاسي بعد نقله واذا كان الاعذار لازما فمن تمامه تمكنه من جميع ما قام به

عليه قال ابن سهل الذي شاهدت العمل به اذا كملت الشهادات يدفع الى المشهود عليه نسخ جميع ذلك وفي الوثائق المجموعة نص عياض وغيره ان كل ما قام به الخصم على خصمه مما خصمه فيه منفعة يرجوها أو وثيقة يتوجه له وجه فيها فان للخصم اخذ النسخ ثم قال فكما له أن يقيد عليه كل ما قاله كذلك له اخذ نسخ كل ما احتج به اه ومثله في الفائق للامام الوشريسي وغير واحد ولا حاجة الى التطويل بنقله وانما تقر أن العمل جرى بهذا القول فلا يسوغ للحاكم الخروج عنه ومنعه المدعى عليه من اخذ النسخ قال شارح العمل الفاسي واذا كان القول المعمول به راجحا بالعمل لم يجز للقاضي ولا المفتي العدول عنه الى غيره وان كان مشهوراً قال الشيخ عيسى السجستاني في نوازل بعد ان وجه العمل الجارى في مسألة ذكرها فاذا اتضح لك توجيه ما جرى به العمل لزم اجراء الاحكام عليه لان مخالفة ما جرى به العمل فتنة وقساد كبير قال القاضي المجاضى خروج القاضي عن عمل بلده رنية قاذخة الخ فانت ترى العمل جاريا باعطاء النسخ مطلقا وما نقله بعضهم عن المعيار من أن الرسوم القديمة لا تعطى فيها النسخ فلا يصح واما المسئلة التي أوهمت المفتي حتى قال ما قال من عدم تمكين الخصم من نسخ ما يبد خصمه من الرسوم التي يريد استحقاق الابدان من يد حائزها بها فهمي ماتكم عليها سيدى الحسن بن عثمان الجزولى والشيخ سعيد الهوازلى واليعقوبى وسيندى عبدالعزيز وسيدى على بن سيدى احمد وأضرابهم يقولهم عقود اقليمنا هذا بسوس لو ائلمنا فيها بوجه الفساد ما سلم منها عقد ابداً الا الشاد القليلت مع تصرف أهلها وادعائهم الشراء فى القرون الماضية والاعصار الخالية ثم قالوا ولا يجوز ان راقب الله تعالى واستحضر الوقوف بيد يديه وخاف من عذاب مولاه ان يدخل شعبا وضرباً على المسلمين فيما لاح معناه فى معاملتهم اه فانت ترى أن هذه المسئلة موضوعها التصرف والحوز مع ادعاء الشراء فى القرون الماضية فمدعى الشراء فى القرون الماضية مع استمرار تصرفه لا يكلف باحضار رسمه ولا الى اعطاء النسخة منه بل يكون القول

قوله ولا يحتاج الى احضار رسمه ولا الى اعطاء نسخة منه ان يريد لها وامامه عدم استمرار الحوز والتصرف فلا بد في دعوى الملك على الحائز من الادلاء بما يدل عليه واعطاء النسخة منه ليتم الاعذار فيقع الحكم في مركزه كما في نازلتنا فالطرفاوى ليس بحائز الان وفيما مضى يحتمل انه كان حائزاً ولم يبق ويحتمل انه لم يحز أصلاً فلا بد من الادلاء بما يدل على دعواه واعطاء النسخة منه لتسليم الاعذار فيقع الحكم في محله والا كان الحكم له بمجرد الدعوى على مقتضى الهوى وقوله وبالجملة فحوز الطرفاوى الخ ان كان حائزاً فليدل بما يدل عليه وليعط منه نسخة للاعذار والا فليس له الا مجرد الدعوى اذ الحوز الان لخصمه وقول المفتي الثاني فحيث كانت حدود المقال الخ يحصل هذه الفتوى افساد دعوى بوزيان مع حججه وافساد دعوى عبد القادر والحاج بن موسى مع حججهما لما في الجميع من الاضطراب والاختلاف والتناقض وتصحيح دعوى الطرفاوى وابقاء الطرف المتنازع فيه بيده بدون تعيين الخ اما افساد دعوى بوزيان مع حججه فهو صحيح غنى عن المزيد والتصحيح وقد توجه عليه الحكم برفع نزاعه عن الطرف المذكور لما في دعواه ورسمه من الخلل والاضطراب لان ذلك الطرف مشغول لحدود الطرفاوى واما افساد دعوى عبد القادر والحاج المذكورين فليس بصحيح كما سيتبين لك ذلك بما لا مزيد عليه اما التناقض في الحدود فلا يسلم الا بمراجعتها وقوله وكذلك وقع التناقض في الملكية من أولها الى آخرها الخ مبنى هذا التناقض على أن الطرف الذي ذكر الشهود أن فيه نزاعاً بين عبد القادر والحاج المذكورين وبين بوزيان هو من قطعة الارض المسماة بمخاط أولاد خليفة المقصودة في التمسك مع انه ليس منها بل بجانبها محدود بمحدود مستقلة عن حدودها فكيف يدعى التناقض مع ذلك نعم ذلك نتيجة الاسراع بالقلم قبل أن تعطى المسئلة ما تستحق من التدبر وقوله وهو قولها كما يشهد بان طرفاً بجانب الخ هذا هو الذي يدفع به التناقض فهذا عجب وقوله من التناقض أيضاً هذا خاص بالقطعة المشهود

بالنزاع فيها بيد عبد القادر والحاج المذكورين وبين بوزيان المذكور قوله هو اقرار
 ضمنى بان ما يدعيه الخ ما يدعيه بوزيان انما كان من حيز الفقيه حيث حكم على بوزيان
 برفع نزاعه عن ذلك الطرف ووجه رسم حدود الطرفاوى شاملة له ومقصود عبد
 القادر والحاج المذكورين باقامة الينة اللقية أن يرفعوا نزاع بوزيان عن ذلك
 الطرف وقد ارتفع بالينة المذكورة ورسم الطرفاوى المذكور يشول النزاع فيه
 بين عبد القادر والحاج المذكورين وبين الطرفاوى المذكور ومن أقام عليه ينة
 يعذر فيها لخصمه فان قلت انه مشمول لحدود الطرفاوى قلنا لا يكون حجة خصمه
 عبد القادر والحاج الا بعد الادلاء به والاعذار فيه لهما وعند معجزهما عن معارضته
 يسلم للطرفاوى المذكور فلا قرار ضمنى هو بعد الادلاء بالرسم والاعذار فيه للخصم
 والمعجز عن معارضته والا فلا اقرار أصلا لان المقصود باقامة الينة هو جعل الطرف
 في حيزهما لا في حيز الطرفاوى نعم جر الحال الى أن كان مشمولا لحدود رسم
 الطرفاوى وهما الان عند تنازعهما مع الطرفاوى طالبان للاعذار في ذلك الرسم
 الشامل فما بعد هذا البيان من عيان وقوله وكذلك الارسال في مسندهما بالمخالطة
 والمجاورة الخ اذا كان الشئ المتنازع فيه بيد حائزه فلا ينزع ذلك الشئ من يده
 بمجرد الارسال في شهادته ومجرد دعوى المدعى كما لا يخفى فلا يبحث في ذلك الا
 بعد اقامة المدعى حجته والادلاء بها والاعذار فيها للخصم والمعجز عن افسادها
 واما بمجرد دعوى المدعى من غير اقامة حجة فالبحث في الارسال لا فائدة فيه اذ
 يكفي الحائز بمجرد الحوز كما لا يخفى وقوله وقد أدلى محمد بن بوزيان الخ ما قيل
 في دعوى بوزيان ورسمه كله صحيح غنى عن المزيد والتصحيح وقوله وبقيت
 دعوى الطرفاوى الخ المدعى هو الطرفاوى واماها فحائزان وعليه فلا بد للطرفاوى
 من اقامة الحجة والاعذار فيها واعطاء النسخة منها لتسم الاعذار كما لا يخفى وقوله
 وملكية الاولين باطلة بل ملكيتها صحيحة جارية على مقتضى المسطرة الشرعية كما

قدمنا وما أورد عليها كله غير وارد على أنهما غير مضطرين لأقامتهما لأنهما مدعى
عليهما وهما حائزان ويكفي المدعى عليه أن يجيب بالحوز والملك كما لا يخفى وأما
الطرفاوى فلا يد أنه الآن وإنما وقع الحكم بشمول رسمه للطرف المتنازع فيه عند الحكم
على بوزيان برفع النزاع عنه وذلك لا يوجب له ملكاً ولا يداً حتى يدلى برسمه ويعطى
منه نسخة لخصمه على ما هو جار على المساطير الشرعية وقوله وإن الطرف المذكور
من حيز الطرفاوى ليس من حيز أرضه وإنما هو داخل في حدود رسمه ودخوله في
حدود رسم اعم من كونه ملكاً أم لا ولا يعلم ذلك إلا بعد الاعتذار وإعطاء النسخة
منه كما هو مقرر وقوله يبقى بيده لم يكن بيده بل كان النزاع فيه بين عبد القادر
والحاج وبين بوزيان وأما الطرفاوى فلم ينازع فيه وعند رفع نزاع بوزيان وجد مشمولاً
لحدود رسم الطرفاوى فمن له حجة عليه فليدل بها وليعذر فيها لخصمه وقوله بدون
يمين أنظر ما توول إليه القضية وأما الآن فلا حجة للطرفاوى ولا لخصمه عليه
وأما رسم الطرفاوى فلا بد من الأدلاء به والاعتذار فيه لخصمه على مقتضى القواعد
الشرعية والله أعلم وأحكم

وقول المفتى الثالث كما يتعين أن الحجة من المدلية الخ يتبين من هذا الكلام أن
سيادة المفتى لم يتصور النازلة من التصور والآنزه قلعه عن هذا الكلام الذى من فائدته
التحويل والتشويش ويان ذلك أن المتنازع فيه أمران الأمر الأول القطعة المسماة
بجائط أولاد خليفة المحدودة بمحدودها المقصودة بالملكية المستوفية لشروطها والأمر
الثانى الطرف الذى بجانبها المحدود بمحدود مستقلة عن القطعة المقصودة بالملكية
فالقطعة مقصودة بالتملك والطرف الذى بجانبها لم يقصد بذكره إلا الشهادة بوقوع
النزاع فيه بين ابن بوزيان وبين عبد القادر والحاج المذكورين مدة من ثمانية أعوام
وأما الطرفاوى فلم يصدر منه نزاع فى شأنه مع من كان يتنازع المدة المذكورة
فالملكية لم تدخل ذلك الطرف فى التملك بل أخرجه عنه وأثبتت فيه شيئاً خاصاً

وهو النزاع فما صدر من سيادة المفتي هنا كله تخليط وتهويل فقلوبه وان طرفاً منها الخ
هذا تقول فقط بل الطرف بجانبها محدود بمحدود مستقلة وليس منها حتى يرد ما قل
وقوله فيتعين أن شهادتهما لا تفيد الخ هي المفيدة وان لم تفد هذه الشهادة شيئاً فلا شيء
من الحجج بمفيد وقوله لانه نزاع اثنين الخ هذا تعليل لعدم افادة الشهادة شيئاً
ولا ينزل عليه حيث ان الشهادة لم تدخل ذلك الطرف المتنازع فيه في الملكية
وانما جعلته بجانب الطرف المملك محدود بمحدود مستقلة على ان ذلك التعليل بالنظر
الى نفسه وقطع النظر عن المعلن غير صحيح حيث جعلت المتنازع فيه مال ثالث
فليت شعري من أين صدر مال ثالث هل بمجرد رفع يد بوزيان عنه ودخوله في
حدود رسمه أى الثالث أم بغير ذلك فان كان الاول فلا يسلم له الا اذا لم ينازعه فيه
الغير والفرض أن الغير وهو عبد القادر والحاج نازعاه الان فيه فلا يثبت للطرفاوى
وحده الابحجة معذور فيها للخصم وغجزه عن معارضتها فانزع الان بين ثلاثة
أحدهم حكم برفع نزاعه فيبقى النزاع بين اثنين فى شى لا يد لاحدهما عليه نعم أحدهما
شمله رسمه فلا يحكم على خصمه به الا بعد الاعذار فيه وعدم تحجيره على أحد دون
أحد والا حكم له بمجرد الدعوى كخصمه وان كان الثانى فليبين لي علم قوله ولم تمض
عليه أمد الحيازة الخ هذا تقول أيضاً لان خصمه الطرفاوى لم يقرأ له بالملك حتى
يدعى قطمه بالحيازة بل ادعى أن الحوز والملك لهما من غير تعرض للطرفاوى هل
كان الملك له أم لا ولا ننظر للحيازة وما يعتبر فيها الا اذا علم أن الملك كان
للمدعى ولا زال لم يثبت حيث لم يعذر فى بيته وقواه سلمنا أن صاحبه الى قوله
قيامه مقبول الخ لا شك أن قيامه قبل ولم يمنعه أحد من القيام غير ان خصمه
يطالبه بالاطلاع على بيته والبحث فيها للاعذار ولا مانع من ذلك بل القواعد
الشرعية توافق على ذلك ليقع الحكم فى محله

وقوله سلمنا أنهما حائزان لما شهد لهما الخ هذا تقول وهذان لان الشهود لم يشهدوا

في الملكية بأن المشهود لهما حائزان للمشهد لهما به ثمان سنين بل شهدوا بأن النزاع واقع فيها بينهما وبين ابن بوزيان المدة المذكورة فالنزع رجع حوزاً فلم يبق الا أن يرجع الانسان حماراً وقوله فذلك لغو اللغو هو هذا الكلام وقوله لان النزاع بالمحاكم الخ هذا تقول أيضاً لان الشهود لم يشهدوا بالنزع في المحاكم بل شهدوا بمطلق النزاع الذي يصدق بمجرد الخصم فيما بينهم ومقصودهم بذلك أن المحل المتنازع فيه لا يحد فيه حتى للطرفاوي بل هو أولى حيث لم ينزع وعلى هذا فيكفي ذلك المستند المذكور في الملكية تأمل قوله فلا تكفي المنازعة الخ نعم لو علم أن الملك كان للطرفاوي ولا زال لم يعلم حيث لم يقع اعدار في رسومه قوله فالينة والعدم سواء هذا من باب تسوية السماء بالارض قوله على ان اضراب المتأجل الخ ليس هذا من الانتقال بل هو من الاتيان بما يلزم الاتيان به لو أتى بالرسم المستتر عنه بهذه في زعمك يسيادة المفتي لما هو معلوم من أن رسوم الاشرية لا تنفيذ الملك الا اذا أضيف اليها ما هو بالملكية من الشروط كما نص على ذلك الفقهاء ففي بعض أجوبة المحقق السجلماسي في الكلام على التملك بالاشتراء اثر كلام مانصه هذا اذا لم تشهد الينة بسوى الشراء وأما ان شهدت يينة مع ذلك أن المشتري حاز وتصرف تصرف المالك في المدة الطويلة بلامنازع فان ملك المشتري يثبت بذلك قال الخطاب تقلا عن النواذر اذا شهدت يينة بالشراء فلا ينتفع بها الا ان يشهدوا له بطول الملك والتصرف والحوز ولا مانع سواء ثبت ذلك بشهود الشراء الخ جهلاً جعل ذلك انتقال كما جعلته وفي الرهونى عند قول المتن لا بالاشتراء مانصه محله أيضاً اذا لم يشهد شاهد هذا الشراء أن مالكة كان بعد الشراء يحوزه ويتصرف فيه الى آخر الشروط والا فالحكم ماسبق في التنبيه قبله وتوهم بعض المعاصرين انه مهما شهد بالشراء فالحكم ما ذكره المصنف يعنى من عدم افادة ذلك الملك وان شهد مع ذلك بما ذكرناه وليس ما توهمه بصحيح وقد رجع رحمه الله عن ذلك بعد ما أوقفته على نصيوص الائمة والله أعلم اه

فلو كان ما أدلى به الخصمان انتقال ما توقف اعتبار الشراء عليه اذ لا يتوقف الشيء على ما يعود عليه بالبطالان على انه ليس كل انتقال مخلاً بالدعوى كما يعلم ذلك من مارس النوازل والفتوى قوله هذا وقال غير واحد الى قوله جواب المزارع الى قوله ان يعتمروا منها طرفاً الى قوله ويترك بعضاً الى قوله فياتي آخرون ويقبلعون الشجر الخ هذا يتوقف كله على الثبوت والا فلا ينازع أحد في أن من كان له ملك وجاء بعد احياء غيره له أن يقوم عليه خصوصاً اذا لم تهض مدة الحياة على القيام ان كان له عذر فهذا لما لا نزاع فيه نعم القائم يكاف بما كلفه به الشرع اذ اليانة على المدعى واليمين عن من أنكر على ما هو عند الصغار مقرر حكماً تاماً شهد على اشهاد دامت كرامته بما فيه عنه وهو بحيث يجب له ذلك من حيث ذكر وفي كذا

اه ما أريد طبعه من الاحكام وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم
والبقية من الاحكام ستطبع بعد حين ان يسر الله تعالى

